جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تأثير الاقتصاد الصيني على دول جنوب شرق أسيا بعد الحرب الباردة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية
تخصص : تعاون دولي

إعداد الطالبين :

فريج محمد – بن عليلش محمد لمين

تحت إشراف الأستاذ : بلحربي عومار

لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
أ بوزرب رياض	جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل	رئيسا
أ بلحربي عومار	جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل	مشرفا ومقررا
أ خلاف وليد	جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

الإهداء

أيام مضت من عمرنا بدأناها بخطوة وها نحن اليوم نقطف ثمار مسيرة أعوام كان هدفنا فيها واضحاً وكنا نسعى في كل يوم لتحقيقه والوصول إليه مهما كان صعباً وها نحن وصلنا وبيدينا شعلة علم وسنحرص عليها كل الحرص حتى لا تنطفئ، نهدي هذا العمل إلى من تمنوا لنا النجاح والتوفيق و إلى كل من ساندنا وإلى كل من تمنى لنا الخير والنجاح

..... **بن عليلش محمد لمين**

..... **فريج محمد**

الشكر

لا بد لنا و نحن نخطو خطواتنا الأخيرة في مسيرة الماستر، من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد ...

و قبل أن نمضي نقدم أسمى عبارات الشكر و الامتنان و التقدير و المحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ...

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم و المعرفة ...

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل ...

مقدمة

تعتقد الدراسات و التقارير على أن العالم يجتاز في الفترة الراهنة تحولات عميقة في بنية النظام العالمي و إعادة صياغة الكثير من الرؤى و المفاهيم و القوى الحاكمة للعلاقات الدولية مع التسليم بأنه لم تسفر هذه التحولات عن قيام نظام جديد واضح المعالم و المسارات ، فإن ما يحدث على الساحة الدولية بتغيراته و تأثيراته يستوجب النظر و التعمق بغية استشراف النظام الدولي الجديد ، و تشير مجمل المعطيات إلى حقيقة أساسية مفادها أنه سواء من خلال قيام العالم بتحرك نحو مزيد من التكتلات الكبرى و التجمعات الاقتصادية الجديدة أو تفعيل هياكل قائمة بالفعل و إعادة تفعيل الأهداف المنوطة بالمؤسسة الاقتصادية لتتوافق و مقتضيات التغيرات الجارية على الساحة الدولية منذ انهيار الكتلة الشرقية و ظهور العولمة و ما تلا ذلك من تطورات درامية لإعادة ترتيب هيكل القوة الاقتصادية في العالم و لا يخفى أنه من أبرز ملامح تلك التطورات الدولية التكتلات الاقتصادية الكبرى و توقيع اتفاق التحرر الجزئي و التدريجي للتجارة الدولية بين الدول الأعضاء في الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفات ، و هذا يعني أن اقتصاديات الدول سوف تتحرك في إطار أسواق دولية مفتوحة نسبيا، و بالتالي فإن نمو و تطور أي اقتصاد سيرتبط إلى حد كبير بقدرة قطاعاته المختلفة على إنتاج السلع و الخدمات بشكل تنافسي مع الاقتصاديات الأخرى حيث يمكن لهذه القطاعات الاستمرار في المنافسة في الأسواق المحلية و الدولية .

لقد شكل النمو الاقتصادي للصين محور التغيرات الدولية بعد الحرب الباردة لما أثاره من دهشة و احترام المجتمع الدولي في نفس الوقت فالصين تكون قد تقدمت من الصفوف الخلفية في الترتيب الدولي و بسرعة كبيرة إلى مصاف الدول ليصبح هذا التقدم محور اهتمام الخبراء السياسيين و الاقتصاديين، ولقد كانت الصين في الواقع و بحكم شساعة إقليمها و ضخامة عدد سكانها و لسنوات طويلة قوة اقتصادية محتملة إلا أن هذا الاحتمال لم يكن قابلا للتجسيد قبل الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الصين بداية من سنة 1978 على يد رئيسها " دينغ شياو بينغ " حيث اتبعت سياسة براغماتية طبقتها تدريجيا و التي أسفرت عن نتائج ايجابية كثيرة على الصعيد الداخلي و على مستوى علاقة الصين بالعالم الخارجي، إذ يعتبر تحقيق الصين لنسب نمو عالية و لعشريات طويلة بالإضافة إلى المؤشرات الاقتصادية الأخرى كارتفاع نصيبها من التجارة العالمية و زيادة احتياطاتها النقدية، و بالرغم من بقاء الصين ضمن المنظومة الاشتراكية على المستوى السياسي إلا أن إتباعها لنهج السوق الحر و انفتاحها على الأسواق العالمية على المستوى الاقتصادي قد جعل منها إحدى أهم القوى الاقتصادية في العالم، إذ تمكنت من توسيع قاعدة استثماراتها و تنويع صادراتها من وراء هذا التطور الهائل الذي وصل إليه الاقتصاد الصيني و الارتقاء بمختلف مؤشرات النمو الاقتصادية و التي كان لها مردود ملحوظ على مستوى رفاهية المجتمع الصيني، و إن سياسة التخطيط السليم و

القيادة التي قامت بالإصلاحات الاقتصادية و عملت على تحرير الاقتصاد و جذب الاستثمارات الأجنبية وفق خطة مبرمجة و رؤية علمية متسلسلة في تحقيق الأهداف و بحسب الأولويات لتصل بالاقتصاد إلى ما هو عليه اليوم .

و قد ارتكزت الدراسات المهتمة بالتصاعد الاقتصادي الصيني بآثاره و انعكاساته على المستوى الإقليمي و خاصة دول جنوب شرق أسيا التي شكلت ما يعرف بالآسيان هذه الدول تشكل فضاء اقتصاديا في غاية الأهمية نظرا لما تمتلكه من مقومات للنمو و من قوة بشرية هائلة، حيث أنها تحتل موقعا مهما في الطرق البحرية و كذا الثروات الطبيعية الهائلة، إضافة إلى تحقيقها قفزة نوعية و تطور اقتصادياتها بشكل سريع، ما جعلها تسمى بالمعجزة الاقتصادية و هذا ما خلق للصين مجالا خصبا للتبادل التجاري و الاستثمار فأصبحت تستقطب الكثير من المستثمرين من منطقة جنوب شرق أسيا، حتى صارت الصين الشريك الاقتصادي المفضل لدول الآسيان، رغم المنافسة الشديدة التي لقيتها من اليابان و الهند و القوة العالمية الأكبر الولايات المتحدة الأمريكية، هذا ما جعل من دراسة الوضع الاقتصادي الصيني و تأثيره على المستوى الإقليمي يكتسي أهمية بالغة و ذلك لوجود تنافس دولي في بسط النفوذ على هذه المنطقة المهمة .

أسباب اختيار الموضوع :

بالإضافة إلى كل ما سبق ذكره عن التصاعد الصيني، و الذي يشكل سببا موضوعيا لأي باحث، توجد أسباب أخرى شجعتنا على هذه الدراسة و يمكن تقسيمها إلى :

الأسباب الموضوعية :

* لم تحظى دراسة التأثير الإقتصادي الصيني على دول جنوب شرق آسيا بنفس الاهتمام الذي حظيت به دراسة هذا التأثير على المجموعة الدولية عامة، كما أن الكثير من الدراسات العربية تطرقت للتصاعد الاقتصادي الصيني كتجربة متجاهلة آثاره على المستوى الإقليمي .

* محاولة الكشف عن تأثير الاقتصاد الصيني على دول جنوب شرق أسيا خاصة لأن هذه المنطقة الحيوية تعتبر من أكثر المناطق التي تسعى الصين لتحقيق نفوذها عليها دوليا و خاصة بعد الحرب الباردة .

* محاولة دراسة تكتل دول جنوب شرق أسيا و مدى تأثيره في العلاقات و صراعات النفوذ الإقليمية (الهند–الصين–اليابان) و الدولية (الو.م.أ) .

* وجود العديد من المؤشرات التي توحي بانتقال مركز التحولات العالمية مستقبلا إلى قارة أسيا باعتبارها تحتوي على أكثر الاقتصاديات نموا، إضافة إلى شساعة مساحتها و غناها بالموارد و الثروات الطبيعية و البشرية .

الأسباب الذاتية :

* الرغبة في تسليط الضوء على النمو الإقتصادي الهائل الذي حققته الصين خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي

* الإعجاب بما حققته الصين كقوة اقتصادية جعلها تنافس الدول الغربية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و هو ما يوحي مستقبلا بعالم متعدد الأقطاب .

* الإعجاب و حب التعمق في التجربة التنموية الصينية و ما استطاعت من خلاله بالتأثير على دول الجوار جعل هذه الأخيرة تحقق نموا اقتصاديا بفضلها .

إشكالية البحث :

خلصت التجربة التنموية الصينية إلى قفزة نوعية اقتصاديا، ما جعل اقتصادها يحتل مراتب متقدمة في جدول ترتيب القوى العالمية و قد صاحب هذا التطور أثار جانبية مست بالدرجة الأولى دول الجوار على رأسها دول رابطة جنوب شرق آسيا .

كيف أثر التطور الاقتصادي الصيني على دول جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة ؟

التساؤلات الفرعية :

* كيف تمكنت الصين في فترة وجيزة من تحقيق نمو اقتصادي كبير جعلها تصل إلى مصاف الدول ؟

* ما هي أطر التعاون الصيني- الجنوب شرق آسيوي التي شكلت محور العلاقات بين الطرفين ؟

* كيف تأثرت التجربة التنموية لدولة ماليزيا بتنامي الاقتصاد الصيني ؟

الفرضية الرئيسية :

* يمكن أن ينعكس النمو الاقتصادي الصيني ايجابيا على دول جنوب شرق أسيا ما جعلها تحقق تطورا اقتصاديا معتبرا

الفرضيات الفرعية :

* انتهجت الصين سياسة اقتصادية براغماتية، كما مزجت بين النظامين الرأسمالي و الاشتراكي، و لم تقرن التحرر الاقتصادي بالتحرر السياسي .

* شكلت المبادلات التجارية الخارجية و الاستثمارات الأجنبية المباشرة أهم أطر التعاون الثنائي في العلاقة بين الصين و دول جنوب شرق أسيا .

* ساهم التطور الاقتصاد الصيني في تقديم فرص تجارية و استثمارية لماليزيا ساهمت في دفع النمو الاقتصادي السريع الذي حققته .

أهمية الدراسة :

* تكمن أهمية الدراسة في أن سياسات التحرر الاقتصادي و اللبرالية بشكل عام من شأنها أن تحقق مستويات عالية من النمو الاقتصادي و رفاهية المجتمع، إذا ما كانت هناك قيادة جيدة قادرة على تطبيع السياسات الاقتصادية بشكل علمي و مدروس للنهوض بمختلف قطاعات الاقتصاد، ما يسمح بتحقيق ازدهار شامل يمكنه التأثير ايجابيا على المستويين الإقليمي و العالمي، و هو ما تحقق في الصين .

أهداف الدراسة :

* التعرف على أهم معالم الاقتصاد الصيني و اقتصاديات دول جنوب شرق أسيا .

* دراسة كيفية التدرج في السياسات الاقتصادية التحررية التي حققت للصين مستويات ملحوظة من التطور الاقتصادي .

* إمكانية محاكاة التجربة الصينية على المستوى الاقتصادي مع دول جنوب شرق آسيا من قبل البلدان النامية المجاورة للاقتصاديات المتطورة للاستفادة منها في النهوض باقتصادياتها .

المناهج المعتمدة في الدراسة :

لدراسة هذا الموضوع اعتمدنا على المناهج التالية :

* **المنهج التاريخي** : الذي يقوم بإحياء الأحداث التي حصلت في الزمن الماضي ،وذلك من خلال جمع البيانات المطلوبة ، وتحليلها ، والتأكد من صحتها و هو ما انطبق على الانطلاق من الجذور التاريخية للتجربة التنموية الصينية منذ 1978 .

* **المنهج الإحصائي** : المنهج الإحصائي من بين المناهج التي أضفت الصيغة العلمية على الأبحاث السياسية والاجتماعية والتي تهم بدراسة وتحليل الظاهرة الاجتماعية من الناحية الكمية أين جمعنا الأرقام و المعطيات حول النمو الاقتصادي و نمو الناتج المحلي و الدخل الفردي و ربطناه مباشرة بالتطور الاقتصادي و أثره على الدول موضوع الدراسة .

* **منهج دراسة الحالة** : هو طريقة لدراسة وحدة معينة مثل مجتمع محلي أو أسرة أو قبيلة دراسة تفصيلية عميقة بغية استجلاء جميع جوانبها والخروج بتعميمات تنطبق على الحالات المماثلة لها و هو ما فعلناه بدارسة تأثير التطور الاقتصادي الصيني على التجربة التنموية لماليزيا كعينة من دول جنوب شرق أسيا .

أدبيات الدراسة :

تناول باحثون كثيرون في حقل العلاقات الدولية موضوع التأثير الاقتصادي الصيني و خاصة المفكرين الصينيين، الأسيويين، و الغربيين و حتى العرب الذين تناولوا تطور و صعود الاقتصاد الصيني و خاصة على الساحة الإقليمية و دول الجوار، و من هذه الأدبيات :

* دراسة " **العرب و التجربة الأسيوية** " لمحمود عبد الفضيل الذي تناول من خلاله عناصر القوة في تجربة النهضة والتنمية في بلدان جنوب شرق آسيا والصين، مشيرا كذلك إلى أهم عناصر الهشاشة والسلبيات التي رافقت تلك النهضة .

* دراسة " **دور الشركات العابرة للقارات في الصين** " لإبراهيم الأخرس و الذي تطرق إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات لعبت دوراً حاسماً في تدعيم و دعم التحول في الاقتصاد الصيني القائم علي التخطيط المركزي و التحول نحو آليات السوق و الارتكاز علي حرية المنافسة الاقتصادية مما أدى إلي زيادة فرص الاقتصاد الصيني في الاندماج و التعاون مع الاقتصاد العالمي و النهوض بمقومات التنمية عن طريق نقل التكنولوجيا الغربية .

* Edited by : Takatoshi Ito, Chin Hee Hahn, The rise of china and structural changes in Korea and Asia .

و يجمع هذا الكتاب بين الدراسات التي أجراها باحثون في دول جنوب شرق آسيا يسعون لفهم تأثير صعود الصين والتحديات السياسية و الاقتصادية المترتبة على ذلك بما في ذلك المحيط الإقليمي.

* أما في دراستنا فسنحاول فهم الآليات العملية و أطر التعاون بالتفصيل و التي كانت مصدر تأثر و تأثير فيما بين دول الآسيان و الصين و تسليط الضوء على دولة واحدة من دول الرابطة كنموذج للتأثير الاقتصادي المتبادل لأن أغلب الدراسات تناولت الآسيان كمجموعة و لم تخض في التجارب الداخلية للدول .

الفصل الأول

الصين دراسة اقتصادية

الفصل الأول: الصين دراسة اقتصادية

شهدت الصين نموا اقتصاديا سريعا منذ قيام جمهورية الصين الشعبية عام 1949. وخاصة منذ بدء تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح على الخارج عام 1978، حيث ظل الاقتصاد الصيني ينمو بصورة مستقرة وسليمة، وتمكنت الصين في الثلاثين عاما الماضية من تحقيق نمو اقتصادي مطرد واستطاعت التحول من المركزية المحلية لتصبح أكثر انفتاحا على العالم معتمدة على التجارة الدولية و الاستثمار الأجنبي المباشر .

المبحث الأول: التوجه الليبرالي للاقتصاد الصيني

انطلقت الصين رسميا في طريق الإصلاح في تشرين الأول عام 1978 و مرت بمراحل متعددة فخلال الخمس و العشرين سنة التالية حولت الصين تركيزها الاستثماري من السياحة إلى الصناعات الخفيفة، و من سياسة إجبار المستثمرين الأجانب أن يكون لهم شريك صيني إلى سياسة تسمح بإنشاء شركات مملوكة بالكامل من الأجانب و من مرحلة اللحاق إلى مرحلة التساوي مع القوى العالمية الأخرى، و تبنت الصين مجموعة من الإصلاحات أدخلتها مرحلة جديدة عرفت باسم الليبرالية، أو اقتصاد السوق الليبرالي.[1]

المطلب الأول: الإصلاح الاقتصادي الصيني

لقد فرضت التطورات السياسية و الاقتصادية المتسارعة دراسة أبرز ملامح النظام الاقتصادي العالمي و ما يتضمنه من تناقضات و من تجارب مميزة، و لعل أبرز تلك التجارب هي تجربة الصين كونها قد حققت نموا اقتصاديا مرتفعا و استطاعت أن تدخل السوق العالمية، و قد آمنت الصين بعمل اقتصاد على الأسس الليبرالية، و هذا بعد أن كانت قد خضعت للنظام الشيوعي الشمولي خلال الفترة 1949 – 1976 و سيرت اقتصادها وفق نظام التخطيط المركزي، ثم شهدت تغيرا كبيرا أسماه بعضهم ثورة داخل الثورة، و قد وصفته السلطات الصينية التي انتهجته بالإصلاح الاقتصادي و الذي بدأ في أواخر السبعينات و استمر بوتيرة متصاعدة فيما بعد عبر فلسفة اقتصادية جديدة.[2]

---

[1] أوريد شين كار، **العصر الصيني الاقتصاد الصيني الناهض و تأثيره على الاقتصاد العالمي و توازن القوى**. تر: سعيد الحسنية، الدار العربية للعلوم بيروت ،2005 ، ص 75 .

[2] نوري عبد الرسول الحقاني ، **الصين بين المركزية السياسية والليبرالية الاقتصادية** . تاريخ النشر: 2016/02/12 ، تاريخ التصفح: 2019/02/23 عن الموقع الالكتروني: https://www.google.com/search?q=C+http+%3A+www.iasj.net%2Fiasj%3Ffunc&aqs=chrome..69i57.1477j0j7&sourceid=chrome&ie=UTF-8

الفرع الأول: أسباب الإصلاح الاقتصادية

لقد عرفت الإصلاحات الاقتصادية الصينية تطبيقا تدريجيا و ليس دفعة واحدة و هناك أسباب كثيرة التي أدت إلى الإصلاح منها ما هو داخلي و منها ما كان خارجيا.

1. أسباب الإصلاح:

بداية بالظروف الداخلية التي جعلت الصين تقوم بالإصلاح و هي الأوضاع الاقتصادية التي ورثت عن زعيمها "**ماوتسي تونغ**" وضعا اقتصاديا متدهورا و إنتاجا زراعيا قليلا لا يلاحق و لا يتوافق مع معدل النمو السكاني مما أدى المسئولين إلى البحث عن مخارج واقعية و حلول ملموسة للخروج من هذه المشاكل و تحقيق آمال الشعب الصيني.[1]

أما الظروف الدولية التي شجعت الصين على تبني الإصلاحات الاقتصادية فيمكن استخلاصها في النقاط التالية:

- إستراتيجية التعايش السلمي التي تبناها زعيمي المعسكرين الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي و الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، و التي أدت إلى تحقيق قدر من التفاهم حول القضايا الدولية كأزمة الصواريخ الكوبية، إلى إبرام سلسة من الاتفاقيات من بينها اتفاقية الحضر الجزئي للتجارب النووية 1963، و الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي سنة 1967 و اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية لسنة 1968، و لقد أفرزت سياسة التعايش السلمي أيضا ما يسمى بالانفراج الدولي، الذي سعى له الاتحاد السوفيتي بدافع ردع الصين الشعبية التي اشتد الخلاف معها، أما الولايات المتحدة الأمريكية، فكانت ترى فيه أسلوب تستطيع من خلاله التأثير على النظم الاشتراكية ذلك أن التقارب مع هذه النظم سيساعد شعوبها على معرفة الرخاء الذي تعيشه النظم الرأسمالية مما يؤدي إلى تخفيف القبضة التسلطية للأحزاب الشيوعية الحاكمة.
- أما على الصعيد الإقليمي فقد ساعدت بعض الأحداث السياسية و الواقع الاقتصادي الصين على التحديث و الانفتاح، إذ تم الإعلان في السابع من أوت 1967 في بانكوك على إنشاء تجمع الآسيان و الذي سارعت الصين للتقرب من دوله.

[1] محمد السيد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر و العشرين**، ط2، دار الفجر الجديد للنشر و التوزيع، مصر ، 2004، ص 593.

- أما بالنسبة للسياسة الخارجية الصينية، فقد ساعد التقرب من الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان على اعتماد سياسة الانفتاح و الإصلاح، إذ ساهمت الزيارة التي قام بها الرئيس الأمريكي في السابع و العشرين من نوفمبر 1972 على دخول العلاقات الصينية الأمريكية مرحلة جديدة أساسها الاعتراف بالآخر، و قد ترتب على ذلك إعادة الو.م.أ النظر في أسلوب الاحتواء المباشر للصين[1]، و هو ما انطوى عليه مبدأ نيكسون الذي طرح في 25 فبراير سنة 1969، و من ثم تدشين مرحلة ما بعد سياسة الاحتواء في تاريخ العلاقات بين الدولتين، مما شجع على زيادة حجم التبادلات التجارية و الثقافية بين الطرفين.

كما ساعد نشر الإعلان الصيني الياباني المشترك في التاسع و العشرين من سبتمبر 1972 و تطبيع العلاقات بين هذين البلدين على إقامة علاقات اقتصادية رسمية بمقتضى المادة التاسعة من الإعلان، ليزيد اتفاق الأمن الموقع عليه في 12 أوت سنة 1978 من التعاون الاقتصادي بين الجارتين، و ذلك أن السياسة الخارجية الصينية أدركت أنها تحتاج للغرب و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية للتصدي للتهديد السوفيتي أولا، و الاندماج في المجتمع الدولي و توسيع دائرة العلاقات الاقتصادية مع دوله ثانيا.[2]

2. منهج الإصلاح في الصين:

انتهت الثورة الثقافية بموت زعيمها "ماوتسي تونغ" و تلا ذلك عامان من الصراع على السلطة إلى أن تولى "**دينغ شياو بينغ**" سدة الحكم فدخلت الصين مرحلة جديدة من التحول فقد كانت خلال الفترة من 1949–1978 دولة فقيرة اقتصاديا، و لم يكن هناك وجود للاستثمار الأجنبي فيها قبل عام 1978، كما أن إسهامها في التجارة العالمية كان بنسبة قليلة جدا، فخلال انعقاد المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني سنة 1978 تم الاتفاق على القيام بإصلاحات اقتصادية، و أن تحدد ماهية السياسة المستقبلية للصين بفصل الاختلافات الإيديولوجية و التيارات الفكرية المختلفة و حسم الصراع القائم بين جناح اليمين و اليسار، و اعتبرت هذه الدورة تحولا تاريخيا لم يسبق له مثيل في تاريخ الأمة الصينية بانتصار تيار الإصلاح و الانفتاح على تيار المحافظين، و هو تطهير إيديولوجي، لأن القيادة الصينية قررت بزعامة " **دينغ شياو بينغ** " التخفيف من حدة القبضة الحديدية للحزب الشيوعي و العمل على إخراج الصين من دائرة الانكماش، و شملت عدة تحديثات منها، الصناعة، الزراعة، العلوم، التقنيات[3].

---

[1] محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 567 .

[2] عباس عطوان خضر، **مستقبل العلاقة الأمريكية**، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2004 ص 49.

[3] المرجع نفسه ، ص 51 .

كانت القرارات الجديدة بمثابة ثورة اقتصادية تشهدها الصين، تمثلت في إحداث تغييرات جوهرية في علاقات الإنتاج، و إيجاد طرق لإصلاح الفساد الإداري، كما عملت على تصحيح الكثير من الممارسات الخاطئة في محاولات اختزال الوقت بهدف الحصول على نتائج سريعة، و اعترفت بالأثر السلبي للسلطة المركزية التي تعرقل تقدم الاقتصاد الوطني مشجعة المؤسسات الصناعية و الزراعية على تمتعها بأكبر قدر من الاستقلالية لإدارة شؤونها في ظل توجيهات الخطة التي تحددها الدولة، و أعطت أهمية كبيرة للتعاون الاقتصادي مع كافة دول العالم باستيراد التكنولوجيا و تشجيع الاستثمارات الأجنبية.

و يرتكز هذا الانقلاب في السياسة الاقتصادية الصينية على فلسفة أرسى قواعدها الرئيس " **دينغ شياو بينغ** " مبنية على الحكمة الصينية القائلة " **ليس المهم لون القطة ابيض أم أسود، مادامت تصطاد فأرا فهي قطة جيدة**"، و تعني تحقيق الغاية و الوصول إلى الهدف دون الاهتمام بالوسيلة، فالرئيس لا يهمه نظام الصين بل المهم هو أن تحقق تنمية اقتصادية تجعلها تنبعث من جديد، و هذا يعني القبول بأي سياسات تؤدي إلى النمو الاقتصادي و التقليل من التركيز على الإيديولوجيات، لتكون الأولوية للنتائج العلمية.[1]

و يعتبر التدرج في الإصلاح أهم مبدأ في فلسفة **دينغ شياو بينغ** البراغماتية و التدرج و اللامركزية و الانفتاح على الخارج فهي وسائل و سبل تحقيق هذه الغاية، حيث بدأت إصلاحاته الاقتصادية باختبار الخطوات التي كان يتخذها ذلك أنه رفض الأسلوب السوفيتي في الإصلاح و فضل الأسلوب التدريجي، و تعميم التجارب الناجحة في المقاطعات و الإدارات المحلية على المستوى الوطني، لهذا يستبعد و جود حملة كبيرة في البداية، إذ كان لهذا الإصلاح الهدف الواضح، رفع الإنتاج و الإنتاجية لكن دون اعتماد خطة ثابتة، علما أن هذه الميزة سمحت بحدوث تنمية متدرجة تحاشت الإضرار بالاقتصاد كما حدث في روسيا و في دول أوروبا الشرقية، و بهذا حققت إصلاحات الصين شيئا فوق العادة تماما، أي الإصلاح و تعجيل النمو الاقتصادي في الوقت نفسه، و أصبحت الصين ترى في العلاقة بين الرأسمالية و الاشتراكية أنها عملية تعلم متبادلة و ليس صراعا طبقيا كما كان يعتقد "ماو تسي تونج"، حيث أن نظرة الإصلاحية **لدينغ شياو بينغ** لم تشمل الفصل في المسألة الإيديولوجية بتعارض الرأسمالية و الاشتراكية و الإصلاح الموجه يؤدي لاحقا إلى التقليل من سيطرة السياسي على الاقتصادي، و لقد تبنت الصين التيار الليبرالي

[1] وليد سليم عبد الحي، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010**. مركز البحوث الإستراتيجية،أبو ظبي ،2000،ص 51.

الذي ساهم بشكل كبير في تطور اقتصادها و صعودها المذهل و أصبحت بعدها من أكبر اقتصاديات العالم و تنافس القوى الكبرى.[1]

لهذا اختار الحزب الإصلاحات الاقتصادية بهدف تصحيح تناقضات الحقبة الماوية و لإرساء نوع من المرونة و الاستقلالية تخفف الضغط على الحزب الشيوعي الصيني، و يهدف خلق نمو كاف للحفاظ على حد أدنى من الشرعية في أعين الشعب، الرأسمالية كانت الخيار الوحيد الممكن فيما يتعلق بتنظيم النظام الاقتصادي.[2]

الفرع الثاني: خصائص الإصلاح الاقتصادي

إن عملية الإصلاح بدأت بفتح مناطق اقتصادية خاصة في عام (1979) في منطقة (**شنجن**) تبع ذلك إن ثلاث مناطق اقتصادية و هي (تشوهاي، شانتو، شيامين)، كما تم فتح 14 منطقة تركزت كلها في المنطقة الساحلية، و كان الهدف الأول لإنشاء هذه المناطق هو تحويل هذه المناطق و الأقاليم إلى بؤر اقتصادية و صناعية تدفع بحركة الصادرات إلى الأمام على أن تقوم هذه المناطق بعد أن تعتني بمساعدة المناطق الداخلية الأخرى وصولا إلى انتشار التنمية في كل أرجاء الصين، و قد منحت هذه المناطق سلسلة امتيازات في بداية الإصلاحات، حيث سمح لها بقدر كبير من الاستقلالية في القرارات و فرضت عليها ضرائب مخفضة وصلت إلى 15% إلى جانب منحها إعفاءا ضريبيا لمدة تتراوح من سنتين إلى خمس سنوات.

كما استفاد الاقتصاد الصيني أيضا من مجموعة من الخصائص بفضل الإصلاح و هي:

- رخص الأيدي العاملة و وفرتها، مما أدى إلى انخفاض كلفة الإنتاج.
- تنامي الاستهلاك في الصين بسبب ارتفاع القدرة الشرائية للمواطن الصيني.
- ارتفاع معدل الادخار لدى المواطن الصيني بنسبة 30%.
- دور الصينيون في الخارج الذي أدى إلى ربط الاقتصاد الصيني باقتصاديات الدول التي يعيشون فيها.
- القدرة الكبيرة على استيعاب الدفعات المالية الخارجية.
- إدراك قادة الصين للنجاحات الاقتصادية للدول الآسيوية مثل كوريا الجنوبية و اليابان.[1]

[1] كونراد زايتس، **الصين عودة قوية عالمية**. ترجمة : سامي شمعون، مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة ،2003،ص 277.

[2] Jean François Huchet, « the emergence of capitalism in China: an historical perspective and its impact on e political system », **social research**, v 73, spring ,2006, p 4.

المطلب الثاني: برنامج الإصلاحات الأربعة الاقتصادية

قامت الصين بطرح خطط لتحديث الصين و القيام بحملة من الإصلاحات الاقتصادية و كانت البداية في مجالات الزراعة و الصناعة و تلتها مجالات أخرى.

الفرع الأول: الإصلاح الزراعي

يعتبر القطاع الزراعي أول القطاعات التي مسها الإصلاح الاقتصادي الذي انطلقت فيه الصين سنة 1978، و الصين بلد يشكل فيه 80% من السكان قاطني الأرياف و عليه وجب البحث على استقرار النظام من الأرياف، و المضي قدما نحو الإصلاحات الزراعية التي كانت أسهل و خرجت بمجموعة من الإجراءات لتنظيم العمل الزراعي[2].

1. استخدام نظام التعاقد العائلي:

في هذا الإجراء تحول الريف الصيني من النشاط الزراعي الجماعي إلى النشاط الفردي، مما خلق و حرر المبادرة الفردية للفلاحين الذين أصبحوا يمتلكون أراضيهم و يسيطرون على وسائل الإنتاج الرئيسية، و وافقت الحكومة على استخدام نظام التعاقد العائلي، حيث يرتكز نشاط الفلاحين بموجبه على تقديم حصص محددة للدولة، و دفع الضريبة الزراعية، و لهذا أصبحت الأسر مستقلة ماليا، و حرة في تنظيم العمل، و تتمتع بالإنتاج بعدما تؤدي واجباتها. لقد بقيت الأرض بموجب هذا النظام ملكية جماعية قدمت للأسر بنظام تعاقدي يتراوح بين سنتين و ثلاث سنوات منذ 1981-1982، و خمسة عشر سنة ابتداء من 1984 ثم ثلاثين عاما، ليليها سنة 1988، إمكانية توريث و تأجير حقوق استغلال الأراضي الزراعية و بيعها.

انعكس هذا الإجراء بالإيجاب على الفلاحين، حيث استثمروا رأس المال، و استعملوا التكنولوجيا الزراعية بالقدر الذي يكفل لهم الحصول على أعلى محصول بأقل تكلفة، خاصة أنه أصبح لهم الحق في بيع الفائض من الحبوب في السوق الحرة بعد إمداد الدولة بالحصص المقررة في البرنامج الزراعي، و زاد تحرير الحكومة للاقتصاد الريفي سنة 1985 من مردودية الإنتاج حيث تم إلغاء كل حصص شراء الدولة للمحاصيل الزراعية باستثناء القطن و الحبوب

[1] فوزي حسن حسين، **الصين و اليابان و مقومات القطبية العالمية**. دار المنهل اللبناني، لبنان،2009، ص 128.

[2] Jean lue Pomenach, Philippe Richer,**la chine, 1949-1985** , paris, imprimerie nationale, 1987, p 360.

الغذائية، فظهرت أسر متخصصة في زراعة الخضر و الفواكه، الأعشاب الطبيعية و الشاي، تربية الدواجن و الأسماك[1]

2. التصنيع الريفي:

عرف الجزء الشرقي من الصين في نهاية الثمانينات ثورة تمثلت في التصنيع و ظهور مدن صغرى بفضل رجال الأعمال من الفلاحين الذين بدؤوا في إنتاج السلع اللازمة لسد الحاجة في المناطق الزراعية التي كانت تعاني الحرمان خلال الحقبة الماوية أين كانت الشركات مخصصة لدعم الإنتاج الزراعي فقط[2].

و لهذا تبنت الإصلاحات الاقتصادية و اهتمت إطارات الحزب و الإدارة في المناطق الزراعية بهذه الشركات و جعلتها تحقق أرباحا بعد إعلان الرئيس **دينغ شياو بينغ** أن الرفع من الإنتاج يشكل أهمية قصوى، و أن الإطارات التي تساعد إدارتها و بلدياتها على تحقيق النمو الاقتصادي السريع ستحظى بالمناصب العالية، بالإضافة إلى اعتماد سياسة جديدة تمثلت في احتفاظ المقاطعات بجزء من الفوائد الضريبية و معظم هذه الرسوم المحلية و أرباح الشركات الجماعية لتمويل مشروعاتها مما يمنحها فرصا للثراء، و عليه قامت الإطارات الحزبية و الإدارية بإعادة هيكلة هذه الشركات و التي أصبحت تنتج السلع الاستهلاكية، كما أسست شركات جماعية جديدة اعتمدت على حماية هذه الإطارات في ظل غياب الإطار القانوني لحماية الملكية الخاصة.[3]

الفرع الثاني: الإصلاحات الصناعية

عرفت هذه الإصلاحات بوتيرة أقل سرعة من نظيرتها في القطاع الزراعي، ذلك أن الإصلاح في المدن شكل تحديا أكبر بالنسبة للإصلاحات في الصين حيث كان أكثر صعوبة و حساسية منه في الأرياف لأن المدينة هي مكان السلطة و لأن القاعدة الاجتماعية للحزب كانت أكثر من الطبقة العاملة، و لأن التسيب البيروقراطي للصناعة يرتبط بصورة كبيرة بعمل النظام[4]، و منه كان الإصلاح في المدن أكثر حذرا، و على مراحل ذلك "أن خيار الخصخصة قد استبعد أساسا لأسباب إيديولوجية، و من ثم فإن قرار الحزب الصادر عام 1984 بشان الإصلاح قد طالب بفصل

[1] Ibid, p 365.
[2] Louis Jean Pin, **L'ouverture économique de la chine (1978-1999)**, Paris, la documentation française, 1999, p 16.
[3] Op cit, p 17.
[4] Op cit, p 360.

الملكية عن إدارة الإنتاج"[1]، و لهذا تكون الحكومة قد بدأت أولا بإصلاح قواعد تسير هذه المؤسسات و تعزيز استقلالية المدراء من خلال القضاء على المركزية لتصل بعد ذلك إلى ما يسمى بالخصخصة.

1. إصلاح المؤسسات العمومية:

1.1. القضاء على المركزية:

بدأ إصلاح المؤسسات العمومية في تقليص نفوذ الحزب الشيوعي داخل إداراتها و إعطاء حرية أكبر للمدراء في اتخاذ القرارات و منح العمال فرصة للتعبير عن آرائهم فيما يخص العمليات الإدارية داخل مجال أعمالهم، ورد هذا في قواعد تنظيم مؤسسات الدولة الصناعية عام 1983 و الذي أكد على الحد من السلطة المركزية داخل المؤسسات هو قانون الإصلاح الاقتصادي الصادر عام 1984 الذي جعل المؤسسات تعمل بنظام مسؤولية المدير، لتتبعها سلسلة من اللوائح عام 1985 تحصلت بموجبها المؤسسات العمومية على سلطات أوسع في مجال عملها، حيث أصبحت هي المسؤولة عن وضع و تمويل خطة إنتاجها و تسويق منتجاتها.

تشريع آخر عمل على تقرير نظام الإدارة المستقلة في المؤسسات هو "**الثلاثين قانون**" الصادر في سبتمبر 1986 و لذي أوضح بدقة دور و مسؤولية كل الأطراف المعنية داخل المؤسسة بداية بالمدير، و بمقتضى هذه القوانين أعطيت لجان الحزب حق الإشراف في المؤسسة بمعنى حق تقديم الاقتراحات للمدير، و اضطلع العمال بممارسة نوع من الديمقراطية الإدارية، و حماية الحقوق المشروعة للعمال (تعديل الأجور، التدخل في إصدار العقوبات، إفراز الحوافز.....الخ) .

و جاء قرار سعى للقضاء على المركزية داخل المؤسسات، و الفصل في إقرار بين ملكية الدولة للمؤسسات، و سلطة المدير في إدارة المؤسسات لأول مرة في الصين مما أثر بالإيجاب على الأداء الاقتصادي لهذه المؤسسات الصناعية و التأكيد على نظام مسؤولية المدير الذي يعطيه صلاحيات أكبر في إدارة المؤسسة.[2]

2.1. إصلاح نظام الأجور:

تخلت الصين عن الأساليب القديمة لتوزيع الأجور و المعتمدة على فكرة المساواة بين الصينيين في المؤسسات الصناعية و التجارية، حيث أدخلت بعد عام 1978 نظاما جديدا لتوزيع الأجور تراعي فيه كفاءة العامل و درجة

[1] زانج وي وي، **الإصلاح الاقتصادي في الصين ولادته السياسية**. مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة،1996، ص12.

[2] عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2001-2002، ص 157

المسؤولية و متطلبات العمل الذي يضطلع به كل فرد مما أوجد مفاهيم جديدة كمفهوم "الأجر السياسي" و مفهوم "الأجر حسب الدرجة"، كما أعطيت إدارة المؤسسة منذ عام 1987 الحرية المطلقة في توزيع الأجور على مواطنيها دون أن تتجاوز القيمة الإجمالية لأجور المواطنين الحصة المقدرة لهم من طرف الدولة، و إقرار نظام الحوافز الذي أدى إلى تشجيع العمال على اكتساب المهارات.[1]

3.1. إصلاح نظام الأسعار:

تمثل الإصلاح في فتح سوق حرة تخضع فيها الأسعار لقانون العرض و الطلب، في نفس الوقت الذي تبقى فيه الحكومة على الأسعار المركزية، و لهذا تعايش نوعين من الأسعار و لقد سمح هذا النظام المزدوج للأسعار ببيع الجزء الذي يقع في دائرة خطة الدولة بالأسعار التي تحددها الدولة، أما المنتجات الأخرى فتباع من طرف المؤسسات حسب أسعار السوق، و قد أدى النظام المزدوج لإصلاح الأسعار إلى إزالة القيود عن أكثر من 90% من أسعار التجزئة و بين 80 إلى 90% من أسعار المنتجات الزراعية و الوسيطة و يتم تقرير أسعارها بفعل السوق.[2]

2. إعادة هيكلة المؤسسات العمومية:

انتقلت حصة المؤسسات العمومية في الإنتاج الصناعي من 75% في 1978 إلى 46% في 1992 و إلى 28% في 1998 و هذا بسبب المركزية المفرطة و انعدام حوافز الإنتاج، وفي منتصف التسعينات تم إحصاء 70% من مئة ألف مؤسسة عمومية كانت تخسر الأموال، منها 40% بصفة دائمة، كان هذا في جزء منه بسبب العدد الكبير الزائد للعمال (من 30 إلى 40 مليون من مجموع 140 مليون عامل) كما أن الدعم الذي كان يقدم لهذه المؤسسات وصل حتى 40% من ميزانية الدولة من هنا جاءت ضرورة تغيير الوضع القانوني للمؤسسات العمومية بالتطبيق الفعلي لقانون 1988 الخاص بالإفلاس، وبهذا لم تجد الحكومة الصينية حلا لمشكلة مؤسساتها التي كانت تحقق عجزا ماليا متزايدا إلا تفكيكها تدريجيا.[3]

عرفت الصين أشكالا كثيرة للملكية، مؤسسات ذات رأس مال مختلط مملوكة للسلطات المحلية، هذه المؤسسات الخاصة التي تزايد عددها منذ 1992 بعد زيارة **دينغ شياو بينغ** لجنوب الصين و تحدثه عن ايجابيات المزيد من

---

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 162

[2] عثمان سعد محمد، سامر نعمة، **التحولات الهيكلية في بنية الاقتصاد الصيني و أفاق تطوه المستقبلي**. دار وائل للطباعة و النشر، عمان، 2001، ص106.

[3] Jean-luc Do menach, **ou va la chine ?**. Paris, fayard, librairie, arthene, 2002, pp 275-276.

الإصلاح و الانفتاح نحو الأسواق، فكان تغير النظرة الرأسمالية تأكد على إثر المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي في 1997 بالاعتراف بالمؤسسة الخاصة كوحدة رئيسية في الاقتصاد ، إلى جانب القطاع العام، مثبتة هذا في الدستور في مارس 1999. [1]

و سعيا منه لحماية القطاع الخاص في الصين أقر مؤتمر الشعب الوطني في ديسمبر 1999 قانون حماية حقوق و مصالح جميع أنواع الشركات، كما تم إصدار قانون لحماية براءات الاختراع و الملكية الفكرية، وفي أكتوبر 2003 تم تبني إجراءات لحماية حقوق ملكية رؤساء المؤسسات من طرف الحزب، ورغم تزايد عدد الشركات إلا أن الملكية الخاصة في الصين لا زالت غامضة رغم تبني القانون الجديد الخاص بها عام 2007 إذ "لا يمس هذا القانون المبدأين الرئيسيين: الطابع العام لملكية الأرض في المناطق الحضرية و الملكية الجماعية لها في المناطق الريفية باختصار الملكية العقارية الخاصة ليست مقررة في الصين". [2]

الفرع الثالث: الإصلاح المالي

عرف هذا الإصلاح اتجاهين رئيسيين هما إصلاح النظام البنكي و الإصلاح الضريبي

- **إصلاح النظام البنكي**: قامت الصين بما يلي:

- إعادة النظر في دور البنك المركزي الصيني ليتماشى و سياسة الانفتاح إذ أصدر المشرع الصيني قانونا خاصا بالبنك الشعبي الصيني تم التصويت عليه في الثامن عشر من مارس و دخل حيز التنفيذ في نفس اليوم، وقد جعل هذا القانون البنك المركزي بنك البنوك و أعطاه حق التدخل في كل المناطق الصينية عن طريق فروعه الإقليمية.
- إعادة تشكيل النظام البنكي، حيث أنشأت الصين سنة 1994 مجموعة من البنوك و هي:

بنوك الدولة المتخصصة: و هي بنوك تحدد الدولة حقل تدخلها بهدف تنفيذ السياسات المالية كالبنك الصناعي و التجاري، بنك الصين و بنك الدولة للتنمية.

[1] Jonathan Story, **chine** : **un marche a conquérir**. Paris, pearon, 2004, p 92 .

[2]Leila choukroune, **en chine**, **le droit de propriété entre le socialisme et le marche**. l état du monde, Paris, 2009,p 132.

البنوك التجارية: و هي البنوك المختلطة (للدولة و القطاع الخاص)، المؤسسات البنكية الإقليمية، البنوك الأجنبية و فروع البنوك الأجنبية، و قد تم التصويت على القانون الذي أنشأها في العاشر من ماي 1995 و دخل حيز التنفيذ في الفاتح جويلية من نفس السنة، بالإضافة إلى هذا القانون كانت الصين قد أصدرت قانونا في الخامس و العشرين من فيفري 1994 حول إنشاء البنوك الأجنبية والذي دخل حيز التنفيذ في الفاتح من أفريل الموالي حيث حدد تدخل هذا النوع من البنوك في الاعتمادات المستندية و الصرف بالعملات الصعبة[1].

المؤسسات المالية الحضرية و الريفية: و تتمثل في الكثير من شركات الائتمان، الاستثمار و جمعيات الائتمان التعاونية المتواجدة في الريف و في المدن الصينية.

- **الإصلاح الضريبي**: اعتمد في نوفمبر 1993، وقد تضمن تخفيض عدد الضرائب، توسيع الرسم على القيمة المضافة، إنشاء قواعد ضريبية محددة، توزيع المداخيل بين المركز و المقاطعات، بالإضافة إلى إصلاح الإدارة الضريبية.

الفرع الرابع: الإصلاح التكنولوجي

إن المعرفة أصبحت مصدرا أساسيا من مصادر القوة، و ركزت الصين منذ عام 1986 على الإصلاح التكنولوجي داخل المؤسسات ومن أجل تعميم الوعي التكنولوجي انتشرت التقنيات على نطاق واسع فيها و أسست جيلا من المثقفين يستخدمون التكنولوجيا و المعارف الحديثة، ففيما حتى نهاية عام 1996 ما يقرب من 5434 مؤسسة بحث علمية مملوكة لها إلى جانب 3400 مركز بحث علمي يتبع للجامعات و أرسلت أكثر من 180 ألف باحث للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية في الو.م.أ و تشير الإحصاءات الغربية و الصينية أن نحو 90% من العلماء الشباب عادوا إليها بعد حصولهم على الدكتوراه و أقامت لهم دولتهم ظروفا ممتازة للسكن و العمل و البحث المتقدم و الإسهام في تطوير مختلف العلوم و التكنولوجيا بتخريج ما يساوي أربعة أضعاف ما تخرجه الو.م.أ من المهندسين، الأمر الذي يسهم في بناء أركان القدرة الاقتصادية و العلمية و التكنولوجيا فيها، فتخطت الصين اليابان عام 2006 من حيث إنفاقها على الأبحاث العلمية لتصبح ثاني أكبر مستثمر في هذا المجال بعد الو.م.أ، و اتجهت نحو اقتصاد المعرفة لأنها تجارة المستقبل الأكثر حداثة و جاذبية، فاقتحمت عام 1999 مجال الاتصالات و الانترنت و أنشأت صندوق الإبداع التكنولوجي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة، فأصبحت تنافس مثيلتها في اليابان و الو.م.أ و قد ذكرت وزارة تجارتها أن صادراتها من الماكينات و الالكترونيات وصلت إلى

[1] Leila choukroune, OP.cit, p 140.

227.46 مليار دولار في عام 2003، واحتلت المركز الأول عام 2006 كأكبر سوق لأجهزة الكمبيوتر الشخصية في العالم، و تم إنشاء شركة تجارية لتقديم خدمات الانترنت عام 1995 ليبلغ عدد المستعملين للانترنت ما يقارب 123 مليون شخص عام 2006، كما بلغ عدد المشتركين في خطوط الهاتف المحمول فيها نحو 523.3 مليون مشترك حسب إحصائيات عام 2007، و فيما يتعلق بتكنولوجيا الفضاء أكدت في وثيقة أصدرتها عام 2002 أن الهدف من برنامج الفضاء هو الحفاظ على مصالحها القومية، و تنفيذ إستراتجيتها في التنمية.[1]

المبحث الثاني: الصين و المعاملات الاقتصادية (قوة الصين الاقتصادية)

إن سياسة الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الصين و كذا الانفتاح على العالم الخارجي كان له وقع على حجم و هيكل تجارة الصين الخارجية، و تطور نصيب الصين من التجارة الخارجية وحققت بذلك نجاحا في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة الخارجية، وساعدها ذلك على دخول دائرة التقسيم الدولي للعمل الجديد.

المطلب الأول: انضمام الصين إلى التجارة العالمية:

في نهاية عام 2001 كان انضمام الصين إلى التجارة العالمية خطوة تاريخية هامة من جانب الصين للانفتاح على العالم الخارجي و تحولت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة إلى منظمة التجارة العالمية، في عام 2001 انضمت الصين رسميا إلى منظمة التجارة العالمية بعد مفاوضات استمرت أكثر من خمس عشر سنة، وكان انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية قرارا استراتيجيا اتخذته الحكومة في ظروف العولمة الاقتصادية، و يرمز لدخول انفتاح الصين إلى مرحلة جديدة. بالإضافة إلى تخفيض التعريفات الجمركية على البضائع و العديد من الإجراءات المتعلقة بالحواجز غير الجمركية، فحررت الصين تجارة الخدمات، واندمجت تماما في الاقتصاد العالمي، وتحررت التجارة الخارجية بين الصين التي تعتبر من أضخم الأسواق العالمية و المجموعة الدولية ذات العضوية في المنظمة.[2]

---

[1] "أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا"، تاريخ النشر: 2013/12/13، تاريخ التصفح: 2019/03/31، على الساعة: 15سا00، عن الموقع الالكتروني :
https://www.google.com/search?q=%D8%A3%D8%AF%D9%88%D8B3%D9%8A%D8%A7&aqs=chrome..69i57.56117j0j7&sourceid=chrome&ie=UTF-8

[2] Lauxence Brahm, **la chine après l'OMC**, (traduit par cadieux louise), international press, Beijing, china, 2003, p 09.

الفرع الأول: الصين و الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية:

لقد طالبت الصين رسميا في الحادي عشر من شهر جويلية 1986 بإعادة قبولها في هذه الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية ذلك أنها تعتبر نفسها من بين الدول المؤسسة و الموقعة عليها سنة 1947 مما طرح مشكل حول إجراء قبولها في النظام الدولي للتبادل الحر، و الوقوع في إشكالية انضمام أو إعادة انضمام الصين؟ فالأمر يختلف من الناحية الاقتصادية، إذ يسمح للدول المؤسسة للاتفاقية بالمحافظة على القوانين السارية في دولها حتى و لو كان بعضها لا يتماشى مع أهداف الاتفاقية العامة، بينما انضمام أي دولة جديدة يتطلب إعادة تكييف قوانينها لتتماشى و بنود الاتفاقية تماشيا مع المادة الثالثة و الثلاثين. [1]

ميزت هذه المفاوضات أيضا مسألة أخرى تتعلق بحقوق الإنسان في الصين و التي كانت تثيرها الو.م.أ و مدى تأثير ذلك على استفادة بكين من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، فكانت مفاوضات انضمام الصين لهذه الاتفاقية طويلة و شاقة جعلت الصين تقدم مجموعة من التنازلات للخروج من الحركة الدولية و المتمثلة في :

- إلغاء الدعم المباشر للصادرات(في جانفي 1991).

- تخفيض التعاريف الجمركية خاصة بمائتي و خمس و عشرون سلعة مستوردة (في جانفي 1991)

- إلغاء ستة عشر رخصة استيراد من أصل ثلاث و خمسين رخصة .

- إلغاء ضريبة التكييف (واحدة من الضريبتين التي تعرقل دخول المنتجات الأجنبية للصين) في شهر أفريل 1992.

ورغم كل هذه التنازلات، لم تتسارع مفاوضات انضمام الصين إلى الاتفاقية بالشكل الذي كانت تريده، فالو.م.أ كانت تبحث عن تعهدات أكثر من الصين في مجال دخولها في اقتصاد السوق و احترامها لالتزاماتها مع الدول الأعضاء التي كانت تشتكي من بعض التصرفات الصينية، إذ كان الإتحاد الأوروبي يتهم الصين بممارستها التمييز في حق منتجات دوله، و كانت الو.م.أ تتهمها بفرض الحواجز التجارية على صادراتها حيث استقبلت الصين سنة 1995 ما نسبته 8% من الصادرات الأمريكية و 14.5% من الصادرات الأوروبية بينما استقبلت الو.م.أ 32.6% من الصادرات الصينية و الإتحاد الأوروبي 20.8%.[2]

[1] Lauxence Brahm, Op cit, p 13 .
[2] Elisabeth Brillet Fonquoire, « la chine et le GATT », **Défense national**, décembre 1993, p,149.

الفرع الثاني: عضوية الصين في المنظمة العالمية للتجارة:

تقدمت الصين في نوفمبر 1995 رسميا بطلب انضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وبدأت المفاوضات الشاقة والمعقدة واضطرت الصين على أن تقبل مجموعة من الشروط تتمثل في:

- احترام المبدأين الأساسين في المنظمة والمتمثلان في عدم التمييز بين المنتجات المحلية و المنتجات الأجنبية و كذلك احترام مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.
- تقريب النظام الاقتصادي الصيني من قواعد التبادل الحر بالابتعاد عن دعم الصناعة و تراخيص الاستيراد و الالتزام بالشفافية.

وبعد مفاوضات ماراطونية تم التوقيع على اتفاقيات ثنائية صينية أمريكية (في نوفمبر 1999) و صينية أوروبية (في أفريل 2000) و اللتان ساهمتا في تذليل الصعوبات أمام انضمام الصين للمنظمة و التوقيع في الدوحة على بروتوكول الانضمام في العاشر من نوفمبر 2001 و الذي دخل حيز التنفيذ شهرا بعد ذلك، أو من المفروض أن تصبح الصين كاملة العضوية بعد ثلاثين يوم من ذلك (في ديسمبر 2001). و هذا بعد موافقة الدول الأعضاء 141 على انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية بعد تسوية آخر الملفات المعلقة و بالأخص تلك المتعلقة بشركات التأمين، و ستضيف الصين بثقلها الاقتصادي و السكاني بحيث تمثل سوقا لأكثر من 1.26 مليار مستهلك، قطبا رابعا لمنظمة التجارة العالمية بعد الو.م.أ و الإتحاد الأوروبي و باقي الدول النامية و الصاعدة اقتصاديا و يرى المدير العام لمنظمة التجارة العالمية " أن الأمور داخل منظمة التجارة العالمية لن تظل على ما كانت عليه بعد انضمام الصين و نأمل أن تلعب الصين دورا محوريا في تجنب الكساد الاقتصادي المحتمل. بعد تكييف اقتصادها كليا مع قواعد التجارة العالمية".[1]

الفرع الثالث: نتائج انضمام الصين للمنظمة العالمية للتجارة:

لقد جلب انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية و جهودها المتواصلة للتكيف مع قوانين المنظمة منافع هائلة و ملموسة للبلد و شعبه، و شهد العقد الماضي ارتفاع حجم التجارة الصينية في العالم من 4.3 في المادة إلى 10.4%. مما ساعد بشكل كبير في وصول معدل النمو السنوي الإجمالي الناتج المحلي إلى 11% خلال تلك الفترة.

[1] محمد شريف، "انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية". تاريخ النشر: 2001/09/12، تاريخ التصفح:1 أفريل 2019، على الساعة: 11:00 عن الموقع الالكتروني :
https://www.google.com/search?q=%D8%A7%D9%86%D8%B%D9%81%D8%A7%D8%AA+www.swissikfo.ch&aqs=chrome..69i57.26500j0j7&sourceid=chrome&ie=UTF-8

كما زادت تجارة الصين في المنتجات حوالي 3 تريليون دولار أمريكي في عام 2010 من 509.8 مليار دولار في عام 2001 و تضاعف حجم الصادرات حوالي 5 مرات و ارتفع حجم الواردات بمعدل 4.7 مرة.[1]

و أصبحت الصين في ظل هذه الأزمة المالية العالمية أكبر مصدر و ثاني أكبر مستورد في العالم في عام 2009، و ظهور مردود الصادرات المتزايد سريعا في صورة حلق فرص عمل هائلة و رفع دخول العمال المهاجرين من الريف في المصانع الصغيرة و المتوسطة الموجهة للتصدير و لاسيما المصانع في المقاطعات الواقعة على الساحل الشرقي وصل حجم صادرات الملابس الصينية في عام 2010 إلى 130 مليار دولار أمريكي ما يمثل 36.9% من الإجمالي العالمي و ساعد ذلك العديد من الصينيات القادمات من المناطق الريفية أو عمق الصين، في كسب قوتهم من خلال العمل الجاد في مصانع الملابس، وليس ذلك فحسب، وإنما إرسال تحويلات بمبالغ كبيرة لدعم أسرهن، ومع تدفق المزيد من الواردات إلى الصين أصبح المواطنون الصينيون أمام خيارات أوسع من المنتجات الأجنبية، فتجاوزت مساهمات الصين التراكمية في نمو إجمالي الناتج العالمي ما بين 2000-2009 نسبة 20%، وفي نفس الوقت عاد أداء الصين بعد دخولها المنظمة بفوائد كبيرة على الدول الأخرى فوصل معدل واردات الصين من الدول الأخرى 750 مليار دولار أمريكي سنويا خلال السنوات الماضية مما خلق أكثر من 14 مليون فرصة عمل لشركائها التجاريين، كما ساعد اقتصادها القوي خلال السنوات الماضية العالم بشكل ملحوظ في النجاة من العواصف الاقتصادية العالمية، و على الرغم من انخفاض صادرات السلع العالمية في عام 2009 سنة 12.8% إلا أن واردات الصين من السلع ارتفعت من 2.9% لتصبح الدولة الوحيدة في العالم التي تحافظ على نمو وارداتها بين الاقتصاديات الرئيسية في العالم، وفي الوقت نفسه تعد الصين السوق الأكبر لصادرات البلدان الأقل نموا منذ عام 2008، و قد تعهدت بمنح البلدان الأقل نمو المرتبطة بعلاقات دبلوماسية معها بإلغاء الرسوم الجمركية على 97% من صادراتها إلى الصين، و ألغت الحواجز الجمركية على الكثير من المنتجات (المنتجات الصناعية بنسبة 6.9% و تخفيض نسبة ثلاث و ثلاثين نقطة للرسوم الجمركية المسجلة بين 1992 و 2001 ،المشروبات و التبغ بنسبة 28% و قطاع السيارات 15% و تليها التخفيضات الخاصة بالنسيج، الملابس، الإلكترونيات و السلع الاستهلاكية.

---

[1] صفاء هوه نوا، "انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية يعزز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول العربية"،تاريخ النشر: 2011/12/12، تاريخ التصفح:10أفريل 2019، على الساعة: 14:00 عن الموقع الالكتروني :

http://arabic.people.com.cn/31659/7672767.html

و التزمت الصين وفقا لبنود الاتفاق بالتحرير التدريجي للخدمات المالية و الاتصالات السلكية و اللاسلكية و خدمات النقل بحيث أعلنت عن استعدادها لإلغاء كل القيود التي تعترض فتح الفروع للمؤسسات المالية الأجنبية أو نشاطاتها المالية، أما في مجال الموارد البشرية، فقد تعهدت الصين بإزالة كافة القيود على حركة العمال و تحسين أوضاعهم بمنحهم كافة حقوقهم و تطوير أدائهم. [1]

و أما في مجال احترام حقوق الملكية الفكرية فتعهدت الصين بذلك (حقوق التأليف النشر، التصميم الصناعي براءات الاختراع، العلامات التجارية، برامج الحواسيب و قد أنشأت مكاتب خاصة لحماية الملكية الفكرية كمكتب العلامات التجارية و معاقبة المخالفين على استعمالها بدون طرق شرعية بهدف محاربة عمليات التزوير، النسخ، و القرصنة. [2]

أثر انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية:

سعت الصين منذ سنة 1995 لدخول منظمة التجارة العالمية (WTO) لامتلاك المزيد من الفرص الجديدة و الاندماج مع اقتصاد السوق و فتح مسالك جديدة أمام الصادرات الصينية المصنعة، و لقد تمتعت الصين منذ عام 1985 بمركز مراقب في اتفاقية الجات أو الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة التي تحولت إلى منظمة التجارة العالمية .

و من أهم مبادئ منظمة التجارة العالمية:

- عدم التمييز بين الدول الأعضاء في ظل قيام تجارة حرة دولية.
- الالتزام بين الدول الأعضاء بتخفيض التعريفة الجمركية و تحقيق الشفافية.
- الاندماج مع اقتصاديات العولمة لاسيما أن 80% من الدول الأعضاء قد انتهجوا آليات الليبرالي.
- تشجيع الاستثمارات و تنظيم الخدمات الإنمائية.
- مواجهة الإغراق التجاري.

[1] هاشم الشمري و نادية الليتي، **الاقتصاد المعرفي**. دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص 145 .

[2] Martin Will, **L'adhésion à l'OMC et les réformes économiques en chine**. politique drangére n°2, 2004, P,334.

- إلغاء حصص الاستيراد و العوائق التجارية و الإعانات و الحد من المعاملات التفضيلية في التجارة[1].

و تتجلى عبقرية اللحظة الراهنة للتطور الاقتصادي الصيني في انتقال الصين للتفاعل مع العولمة و منظمة التجارة العالمية للاستفادة من إيجابياتها ودرء سلبياتها، ففي الوقت الذي يذهب الخبراء إلى أن الصين تتفاعل مع المنظمة تفاعلا واعيا من خلال القضاء على أسلوب البيروقراطية المطبق في المؤسسات الصينية و تحسين الكفاءة الإدارية، و القدرة على تصريف المنتجات و الحصول على العملات الأجنبية الصعبة و الحصول على مزايا أفضل و تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير على خلفية اتجاه الصين نحو الإصلاح و التحديث الذي دارت سرعته و بدرته في الصين، وكذا الاندماج المتنامي في الاقتصاد و التجارة الدولية.[2]

إن الصين بذلت جهود كبيرة من أجل الانضمام للمنظمة في حيث كان الواقع يؤكد على أن جل اهتمام الصين للانضمام لم تكن تقتصر على ما كان منها عالميا، بل امتد أيضا يشمل المنظمات الاقتصادية الإقليمية، و من أهمها منظمة التعاون الاقتصادية في آسيا و المحيط الهادي و بنك التنمية الأسيوية فالصين كانت تدرك أن انضمامها سوف يدعم مركزها التجاري و يجعل منها طرفا فاعلا على كافة المستويات الإقليمية و العالمية مما يساعد على المساهمة في وضع قواعد جديدة للتجارة العالمية بدلا من إنفراد الو.م.أ بالمنظمة و هذا ما سوف يؤدي إلى خلق توازن في العلاقات الدولية الاقتصادية بين كافة الأطراف.

لاسيما أن فتح الأسواق الصينية أمام المنتجات الدولية عالية الجودة سوف يحمل المؤسسات الصينية طاقة أكثر مما تطيق باعتبار أن المنتجات الصينية على مستوى متواضع من الجودة، و من ثم قررت الصين التأقلم مع الشركات متعددة الجنسيات حتى يمكن التقليل من حجم التحديات التي يمكن أن تواجه شركاتها حيث أن الاندماجات و التحالفات الإستراتيجية سوف تسهم في تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير، و تقليل درجة المخاطرة عن طريق تنويع الأوعية الاستثمارية بالإضافة إلى تحسين الكفاءة الإدارية للشركات المشتركة عن طريق تغيير إدارتها.

[1] Bruce stokes, **chine– OMC** : **pour une nouvelle coopération transatlantique**. Politique étrangère n3, 1997, p 373.

[2] إبراهيم الأخرس، **دور الشركات عابرة القارات في الصين**. ابتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2012 ، ص- ص 376-378 .

إن انضمام الصين سيجعلها تقدم تنازلات لأن صناعتها وليدة و زراعتها تقليدية كثيفة العمالة و تحتاج إلى حماية و هذا ما جعلها سنة 2002 تخفض التعريفة الجمركية من 15.3% على 2001 إلى 7% على المنتجات الأولية و صفر على المنتجات التكنولوجية العامة.[1]

المطلب الثاني: تطور نصيب الصين من التجارة الدولية

لقد تضاعف نصيب الصين و الفرد الصيني من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 6 مرات تقريبا ليصل إلى 6800 دولار أمريكي، بالإضافة لامتلاك الصين لأكبر احتياطي نقدي أجنبي في العالم بمقدار 3.2 تريليون دولار، و بذلك تعتبر الصين ثاني أكبر اقتصاد على مستوى العالم لتحل مكان اليابان التي كانت تسيطر على هذا المركز بعد الو.م.أ و الصين وحدها تستحوذ على 12% من إجمالي الصادرات العالمية، حيث بلغ نمو صادرات الصين من 1990 إلى 2016 17%، و تمتلك نسبة 10% من إجمالي الواردات العالمية حيث تستورد الصين نسبة من المواد الخام و المواد البسيطة و التي تستعملها في إنتاج صادراتها و تحويلها إلى سلع متطورة، و تمتلك الصين أيضا نسبة 66% من إيرادات السلع الوسيطة في آسيا، بالإضافة إلى 25% من السلع المصدرة إلى كوريا و اليابان كما ارتفعت حصة الصين في العالم من 7.91% إلى 11.48% وفقا للإحصاءات الصادرة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية من عام 1980 إلى عام 2017، ارتفع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية من 57 مليون دولار أمريكي إلى 136.32 مليار دولار أمريكي، و ارتفعت نسبتها في العالم من 1.05% إلى 9.5% بين عامي 1982 و 2017، و ارتفع حجم الاستثمارات الصينية الخارجية من 44 مليون دولار أمريكي إلى 1246.63 مليار دولار أمريكي و زاد نصيبها في العالم من 1.61% إلى 8.76%.[2]

و في عام 2015 وصل حجم الصادرات الصينية إلى 2.28 تريليون دولار أمريكي لكن لمعرفة تفاصيل أدق عن طبيعة الصادرات الصينية و اتجاهاتها نعود إلى بيانات عام 2013 التي أوضحت أن الصين قامت بتصدير ما قيمته 2.25 تريليون دولار أمريكي و هو ما يعني تحقيق فائض في ميزان التجارة الخارجية، وقد ارتفع حجم التجارة الخارجية الصينية بمقدار 14.2% على أساس سنوي ليصل إلى 27.79 تريليون وان (4.28 تريليون دولار أمريكي) في عام 2017، ليسعى بذلك المتتالي على مدار العامين السابقين وفقا لبيانات أصدرتها مصلحة الجمارك الصينية في المؤتمر الصحفي لأحوال الاستيراد و التصدير عام 2017، و بذكر أن حجم التجارة بين الصين و إفريقيا

[1] ابراهيم الأخرس، مرجع سبق ذكره، ص 380.

[2] علاء الدين السيد، "رغم تراجع التجارة العالمية...الصين تتقدم بخطى ثابتة"، تاريخ النشر: 2016/04/26، تاريخ التصفح:19 أفريل 2019، على الساعة: 14:00 عن الموقع الالكتروني : https://www.sasapost.com/china-exports-rise/

بلغ 154.57 مليار دولار أمريكي في 2017 لزيادة 14.8%، أما الدول على طول الحزام و الطريق فتظهر البيانات أن تجارة الواردات و الصادرات بين الصين و بعض هذه الدول شهدت نموا سريعا عام 2017، حيث ارتفع التجارة الخارجية بين الصين و روسيا و بولندا و كازاخستان ب 23.9% و 23.4% و 40.7% على التوالي. [1]

أصبحت الصين القوة التجارة الأولى في العالم بعد إعلانها عن حجم مبادلات تجارية سنويا للعام 2013 يفوق للمرة الأولى أربعة آلاف مليار دولار 4 تريليون دولار، كما أعلنت الصين، و قفزت الصادرات الصينية في 2013 من 980 مليار دولار لتصل إلى 2210 مليارات دولار، بينما سجلت الواردات نموا بنسبة 7.3% لتصل قيمتها إلى 1950 مليارا، و بالتالي فقد ارتفع الفائض التجاري بنسبة 12.8%في 2013 ليصل إلى 260 مليار دولار بعد قفزة تقارب 50% و في الإجمال، فإن حجم التجارة الخارجية ارتفع بنسبة 7.6% في 2013 إلى (4160 مليار دولار) أي دون الهدف الحكومي المتمثل بنمو 8%.[2]

الفرع الأول: الصين تدخل دائرة التقسيم الدولي الجديد للعمل

مع قيام الصين بالإصلاحات الاقتصادية في التجارة الخارجية و بدأ التخصص الصيني يتغير تدريجيا، جاء هذا التقسيم وليدا للتطور الكيفي الذي وصلت إليه الشركات متعددة الجنسيات و هدفه إعادة العلاقة بين المحيط و المركز و لم يعد يقوم اليوم على المواجهة بين الصناعة و الزراعة، بل أصبح الأمر يبدو و كأنه قائم داخل نفس المؤسسة، و هو في الوقت الذي يتم فيه نقل بعض الصناعات جنوبا يحرص الشمال الرأسمالي على أن يمسك بيده مجمل مفاتيح العملية الإنتاجية في صعيدها العالمي كالتمويل و التكنولوجيا و التسويق و هو بالأساس كان يعتمد على تصدير المواد الأولية، فأصبحت الصين تصدر المواد المصنعة، السلع الاستهلاكية و النسيج، في نفس الوقت الذي بانت تستورد فيه المزيد من المواد الأولية.

الفرع الثاني: الصادرات الصينية من السلع المصنعة:

تراجعت حصة المواد الأولية من الصادرات الصينية لصالح المنتجات و السلع الاستهلاكية التي أصبحت تسجل ارتفاعا متزايدا في حجم مبيعات الصين في الخارج و يعتبر النسيج الأجهزة الإلكترونية و الكهربائية، ولعب الأطفال و الأحذية من المنتجات الرئيسية في الصادرات الصينية، فالصين تنتج نصف إنتاج العالم من التليفونات و

[1] فرونسواز لوموان، **الاقتصاد الصيني**. ترجمة صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص109 .

[2] المرجع نفسه، ص111 .

مكيفات الهواء و ربع الإنتاج العالمي من الغسالات و خمس إنتاجه من البرادات و كل هذه المنتجات هي الجزء الأكبر نموا في صادرات الصين.

إنما النتيجة المنطقية للاهتمام الصيني المتزايد بالتكنولوجيا، و زيادة الإنتاج التقني و تصديره هو اهتمامها بجانب البحث و التطوير و شجعت على مدى سنوات الشركات التي تطور منتجات صناعية إستراتيجية مما جعل الصين واحدة من أهم الدول المنتجة للتكنولوجيا، ففي مجال صناعة التلفاز ظهرت شركات صينية قوية مثل شركة "شانع هونغ" للكهروبائيات و المتواجدة بمقاطعة "سيوان" ، و التي استطاعت منافسة شركات أجنبية مثل شركة "توشيبا" في أسواقها المحلية أولا ثم في الأسواق العالمية معتمدة على السعر كميزة تنافسية.[1]

فقد قفزت الصين إلى المركز الثالث على مستوى العالم بعد الو.م.أ و اليابان كأكبر منتج للتكنولوجيا الفائقة حيث بلغ حجم مبيعاتها داخل السوق المحلي من منتجات الإلكترونيات والبرمجيات وتكنولوجيا المعلومات خلال الأشهر العشر الأولى من عام 2005 نحو 77 مليار دولار أمريكي بزيادة نسبتها (34%) قياسا بالمدة ذاتها من العام الأسبق.[2]

منحنى رقم 01 : الصين – معدل نمو الصادرات الصينية بين سنتي 2002 و 2012

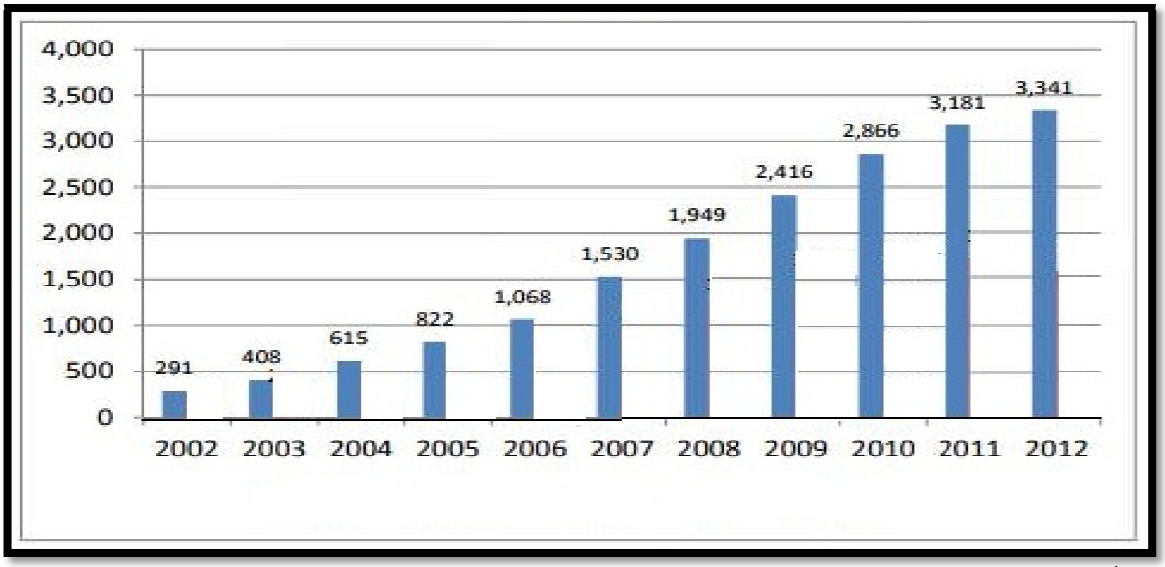

* الأرقام بالمليار دولار

المصدر: تاريخ النشر : 2013/05/11، تاريخ التصفح 2019/04/14 على الساعة 13:55، عن الموقع الالكتروني:
https://ar.tradingeconomics.com/china/gdp-growth-annual

[1] أوريد شينكارا، **العصر الصيني، القوة الاقتصادية الفائقة في القرن 21**، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[2] آلن وترز و شهيد يوسف، **الرقص مع العمالقة الصين و الهند و الاقتصاد العالمي**. ترجمة : أحمد رمو، وزارة الثقافة دمشق، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب،2012 ص 37.

و يمثل قطاع الصادرات أحد القطاعات الإستراتيجية للاقتصاد الصيني و التي تتأثر و بقوة بالتطورات المسجلة في القطاعات الاقتصادية الأخرى على رأسها القطاع الصناعي، حيث تمثل المنتجات الصناعية حصة متزايدة في هيكل المنتجات التصديرية الصينية و أيضا ذات المحتوى التكنولوجي و الجدول التالي يوضح أهم معطيات هذا التطور.

جدول رقم 01 : تطور حصة الصادرات التقنية في الصين

السنوات	1985	1992	1995	2000	2005	2010	2016
الصادرات المصنعة	%26.43	%78.73	%84.13	%88.22	%91.55	%93.55	%93.75
المنتجات فائقة التكنولوجيا	-	%6.44	%10.43	%18.98	%30.84	%27.51	%25.24

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات البنك الدولي، تاريخ التصفح 2019/04/14 على الساعة 14:25، عن الموقع :

https://www.albankaldawli.org/

من الملاحظ أن الصادرات المصنعة في الصين تكاد تطغى على إجمالي الصادرات السلعية حيث سجلت بعد الإصلاحات معدلات مهمة، فقد تطورت هذه الحصة من أقل من ثلاثون بالمائة في فترة الثمانيات لتتجاوز 80% مع نهاية التسعينات متجاوزة حصة 90% مع بداية عام 2000 فهذا التطور مؤشر على تنوع الصناعات التصديرية الصينية، إذ يسجل نسب مرتفعة من إجمالي الصادرات المصنعة، حيث ارتفعت من حصة 6.44% 1992 إلى أكثر من 25% عام 2016 مقابل نمو معتبر لحصة المنتجات فائقة التكنولوجيا الإجمالي لإجمالي الصادرات المصنعة التي انتقلت من أقل من 6% فترة السبعينات لتستحوذ على حوالي ربع إجمالي الصادرات المصنعة عام 2016.[1]

الفرع الثالث: الواردات الصينية من المواد الأولية والتكنولوجيا:

تعتبر أشباه الموصلات من أكبر الواردات الصينية من حيث القيمة، بحيث أن قيمتها تتجاوز النفط الخام المستورد، و من الواضح أن مادة السليكون تمثل حصارا تكنولوجيا، وذلك على الرغم من إنفاق عقود من الجهود في محاولة اللحاق بالغرب، و كما فشلت الجهود التي بذلتها الصين للحصول على الأسرار التجارية الأمريكية لأشباه الموصلات من خلال عمليات استحواذ مشروعة في الغالب، حيث تراجعت واشنطن لأسباب تتعلق بالأمن العمومي وكانت شركة Tsinghna Ungroup قد عرضت في عام 2015 مبلغ 23 مليار دولار على شركة

[1] عائشة بن عطا الله، "تقييم استراتجيات و نتائج التجربة الصينية في مجال إصلاح القطاع الصناعي"، تاريخ التصفح 2019/04/01، على الساعة 15:00، عن الموقع الالكتروني :
http://cutt.us/M2BvO

Micron Tecloulour الأمريكية لتصنيع رقائق الذاكرة، و يفضل أنصار التكنولوجيا في الصين الإشارة إلى رقاقات الهاتف كيرين Keirin المصممة للهواتف الذكية رقم 3 في العالم، كمثال لشركة صينية تخفض حصتها من الاعتماد على التكنولوجيا الأساسية الأجنبية، بينما يتعين على شاو ومي و ZTE شراء الرقاقات من شركة التصنيع الأمريكية كوال كوم، و تمنح الصفقة الأخيرة المستثمرين الصينيين فرصة الوصول إلى الملكية الفكرية لشركة أشباه الموصلات البريطانية ARM، مما يعتبر نجاحا آخر على الطريق نحو الاستقلال الأساسي في التكنولوجيا، و رغم أن مستخدمي الهواتف الذكية قد يشعرون بالراحة عند الاعتقاد أن هواوي لم ترتكب نفس خطأ ZTE المتمثل في الاعتماد على رقاقات الهاتف الأمريكية فقد يتفاجأون عندما يعلمون أن شركة تصنيع الرقاقات التي تقوم بتصنيع رقاقات Keirin تعتمد في الغالب على معدات من الشركات الأمريكية حيث تتواجد مقرات شركات التصنيع kla-tencor, Applied material lan rgeash في وادي السيليكون بسان فرانسيسكو بالو م أ. [1]

و تعود طبيعة التخصص الصيني أيضا إلى تراجع الواردات الصينية من الصناعات الثقيلة، كصناعة الحديد و الصلب لصالح البتر وكيمياء، الصناعات الخفيفة، وسائل النقل و كذا المواد الأولية و التكنولوجيا، فبالنسبة للمواد الأولية انخفضت نسبة صادراتها من 54% في 1981 إلى 12% في 2001 حيث أصبحت الصين مستورد أساسيا لمعظم مصادر الطاقة تماشيا مع التحولات التي أحدثتها عمليات التصنيع و التي استقرت على زيادة سريعة في استغلال الطاقة. [2]

أما عن استيراد التكنولوجيا، فلم تفصل الصين منذ انفتاحها على العالم الخارجي بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة و نقل التكنولوجيا، لهذا أحدثت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تدفقا كبيرا للتقنية بحيث انخفضت خطوط الإنتاج المرتكزة مع اليد العاملة من أصل مشاريع الاستثمار و ارتفعت في عام 1999 حصة المشاريع المرتكزة على التكنولوجيا و خاصة المباشرة على شكل تراخيص خدمات استشارات أو إنتاج مشترك.

و رغم كل الجهود المبذولة من طرف الصين في اكتساب و استيراد التكنولوجيا الراقية لا زال أمامها أشواطا كبيرة لتلحق بمصاف الدول الكبرى لهذا أصبحت تهتم أكثر بتطوير قدرات البحث و تنمية العامل البشري، و كذا اعتماد الأسلوب غير الشرعي في الحصول على التقنية و المتمثل في السرقة و القرصنة، مما تنتج عنه خلافات تجارية

---

[1] يربا الخراشي، "أبعاد الحرب التجارية الأمريكية-الصينية"، تاريخ النشر: 2018/04/04، تاريخ التصفح:19 أفريل 2019، على الساعة: 14:00 عن الموقع الالكتروني : https://tinyurl.com/y3zvsvec

[2] أوريد شينكار، **العصر الصيني، القوة الاقتصادية الفائقة في القرن 21** ، مرجع سبق ذكره، ص129.

بين كينيا و واشنطن بشأن حقوق الملكية الفكرية، حيث طالبت الو.م.أ من الصين السعي إلى غلق مصانع القرصنة و التوقف عن التزوير للبرمجيات، إذ يمكن القول أن الصين لا تزال مسؤولة عن حوالي 60% من بين 200 مليون من الأقراص المدمجة التي ستنسخ تزويرا كل عام في مختلف أنحاء العالم، و الصين لا تصدر البضائع المزيفة فقط بل هي تستوردها أيضا من ماليزيا، تايوان، و فيتنام [1].

المبحث الثالث: دور الاستثمار الأجنبي في تطور الاقتصاد الصيني

إن انفتاح الاقتصاد الصيني على الاقتصاد العالمي، و التحول من نمط النظام الاقتصادي الموجه إلى نظام اقتصادي حر و ارتفاع معدلات نمو الاقتصاد الصيني 11% حسب إحصائيات 2007، إضافة إلى حجم الاستثمارات الأجنبية الهائلة في الصين و تدفق التقنيات المتنوعة على الصين، و نظرا لارتفاع مستويات الاقتصاديات المجاورة للصين، فإن هذه المتغيرات عززت الروابط بين الاقتصاد الصيني و أنماط النمو الاقتصادية الآسيوية و فتحت المجال للاستثمارات و هذا قد يوفر للصين الفرصة للتحول بسرعة إلى دولة رئيسية في التجارة الخارجية، و من بين مميزات الاستثمار الأجنبي المباشر أن الصين تبنت سياسة الانفتاح و حفزت المستثمرين الأجانب بفضل ضخامة السوق الصيني الذي يقدم حجما هائلا من الطلب على المنتجات الأجنبية و انخفاض تكلفة الأجر التي توفرها اليد العاملة الكثيرة في الصين و ما ينتج عنها من إمكانية تحديد أسعار تنافسية في الأسواق.[2]

المطلب الأول: دور البيئة في جلب الاستثمار الأجنبي

لم تدرك الصين فقط الايجابيات التي تقدمها البيئة من خلال طول سواحلها و أهمية موانئها التي تربط سوقها الداخلي بأسواق جنوب شرق أسيا فقط، بل ترجمة هذا الإدراك على أرض الواقع، فقامت بإنشاء مواقع لاستقطاب رأس المال الأجنبي، كانت بدايتها بالمناطق الاقتصادية التي أدى نجاحها إلى توسيع هذا الحيز الجغرافي و إنشاء ما يسمى بالمدن المنفتحة، ليليها بعد ذلك تأسيس مناطق التجارة الحرة و المناطق الحدودية للتعاون الاقتصادي .

[1] هاشم الشمري، نادية الليتي، **الاقتصاد المعرفي**. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ،2008، ص 136، ص 137.

[2] فوزي حسن حسين، مرجع سبق ذكره، ص 64.

الفرع الأول: دور السواحل في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر

يتجاوز الخط الساحلي للصين 14000 كلم، و يبدو الشريط الساحلي بشكل هلال يبرز إلى المحيط، و السواحل الصينية نوعان: فالسواحل الجنوبية معظمها حجرية و السواحل الشمالية معظمها منبسطة و طينية و رملية، فالسواحل الحجرية لا تتجمد، لذا يمكن فتحها أمام الملاحة المائية طول السنة، أما السواحل المنبسطة الرملية فهي صالحة لتطوير السياحة و السواحل الطينية صالحة لصناعة الملح البحري، حيث توفر المواد الخام للصناعات، و تملك الصين حوالي 6000 جزيرة على طول السواحل الصينية و إجمالي مساحتها حوالي 1000 كلم^2 و أكبر جزيرة تايوان و تليها جزيرة هاينان و توجد أيضا أرخبيلات أخرى هامة كأرخبيل مياو داو، و أرخبيل تشانغ شان، و مع إدراك الصين بالإيجابيات التي يقدمها طول سواحلها و أهمية موانئها التي تربط سوقها الداخلي بالأسواق شرق آسيوية فقط بل ترجمت هذا الإدراك على أرض الواقع، و كانت النتيجة بإنشاء مواقع لاستقطاب الاستثمار الأجنبي و كانت بدايتها بالمناطق الاقتصادية الخاصة التي أدى نجاحها إلى توسيع هذا الحيز الجغرافي بإنشاء ما يسمى بالمدن المنفتحة كمرحلة ثانية، ليليها بعد ذلك تأسيس مناطق التجارة الحرة و المناطق الحدودية للتعاون الاقتصادي و تتوفر الحدود البحرية لهذه المدن على عدة ثروات من بينها الملح، إذ تعد الصين المصدر الأساسي لهذه المادة التي جلبت الكثير من الاستثمارات. [1]

الفرع الثاني: المناطق الاقتصادية

أنشأت الصين مناطق اقتصادية خاصة بالغرب من تايوان، هونغ كونغ و مكاو و لم يكن ذلك من قبيل الصدفة، إذ كان الهدف جلب استثمارات رجال الأعمال ذوي الأصل الصيني و المقيمين في هذه المقاطعات، كما اعتبر هذا الإجراء، المرحلة الأولى للانفتاح التي تعلق على نجاحها إمكانية تعميم التجربة على باقي السواحل و حتى الصين الداخلية حيث اعتبرت هذه المناطق نوافذ على العالم الخارجي هدفها جلب الاستثمار الأجنبي، و التكنولوجيا الراقية و طرق التسيير العصرية.

- **منطقة تشين شن:** تقع جنوب مقاطعة غواندونغ بالغرب من منطقة كولون في جزيرة هونغ كونغ و هي أهم المناطق الاقتصادية الخمس، قد منحها قربها من هونغ كونغ ظروفا مواتية جعلتها تلعب دورا مهما في تنمية الاقتصاد الصيني باجتذاب الاستثمارات الأجنبية و الخبرات الإدارية و التقنية العالية.

[1] فوزي حسن حسين، مرجع سبق ذكره، ص 54.

- **منطقة هاينان (Hinan)**: و هي أكبر المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين إذ يبلغ مساحتها 34000 كلم^2، وهي ترتبط بكل من تايوان، اليابان و هونغ كونغ.
- **منطقة شوهاي**: الواقعة جنوب مقاطعة غواندونغ بالقرب من مكاو في الجنوب.
- **منطقة شانتو (Shantou)**: الواقعة جنوب شرق مقاطعة غواندونغ.

كما تم إنشاء في البداية أربعة و خمسون منطقة تنمية اقتصادية و تكنولوجية على الصعيد الوطني و هي مناطق توجد في المدن الرئيسية للبلاد و التي نجحت كثيرا في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى هذه المناطق أنشأت الصين عام 1985 ثلاث مناطق ساحلية مفتوحة.

- المنطقة الاقتصادية لدلتا نهر اليانجتسي الواقعة في مدينة شنغهاي.
- المنطقة الاقتصادية لدلتا نهر بيرل الواقعة في لاقوانجتشو.
- المنطقة الاقتصادية لجنوب مقاطعة قوجيان.

و تعهدت الصين بفتح هذه المناطق فقد امتد الشريط الساحلي المفتوح من البحر الأصفر في الشمال إلى بحر الصين الجنوبي و هو شريط محاذي لحدود هونغ كونغ، كوريا، مكاو و تطل على المحيط الهادي ممتد إلى اليابان و بعض الدول في جنوب شرق آسيا و تميز هذا الشريط بوفرة الثروة النفطية و بعض المواد المعدنية كالذهب، الفضة و الحديد[1].

❖ فتح منطقة بودونغ:

قررت الحكومة الصينية سنة 1990 إحياء مدينة شنغهاي بفتح منطقة بودونج المتواجدة بها أمام الاستثمارات الأجنبية، و الحقيقة أن هذا القرار اعتبر منعرجا جديدا في تاريخ الانفتاح الصيني، حيث أخذ إحياء هذه المدينة اتجاها جديدا في إستراتيجية التنمية الساحلية يرتكز على مفهوم "المدينة العالمية التي تميل إلى تجميع الثروة للحصول على التغذية المالية، بالإضافة إلى هذا تملك شانغهاى أكبر مرفأ داخلي في الصين بفضل دلتا نهر يانج تسي حتى نانجينج و المجرى الأصفر لنهر يانج تسي حتى وهان، وهي منطقة كانت تمثل نواة الاقتصاد الصيني منذ سلالة "تشونج"، لهذا

[1] فوزي حسن حسين، مرجع سبق ذكره، ص 56.

جاء بعث شنغهاي أمرا منطقيا أكد عليه "دونغ زوبينغ"، و تحققت من خلاله رغبة في جلب الاستثمارات الأجنبية[1].

المطلب الثاني: إستراتيجية جلب الاستثمار الأجنبي المباشر

رأت الصين أن دور البيئة وحدة غير كاف لجلب الاستثمار و لهذا قامت وضع إستراتيجية لجلب الاستثمار، و هذا من خلال إرساء ترسانة قانونية تحدد و تقوم تشجيع الاستثمار الأجنبي في الصين.

الفرع الأول: الإطار التشريعي للاستثمار الأجنبي في الصين

يحتوي التشريع الخاص بتشجيع الاستثمارات الأجنبية على 22 مادة، و هو ما أعطاها اسمها المعروف بقانون 22 مادة، و يمثل هذا القانون نقطة تحول مهم في سياسة الصين تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أن السلطات غدت تميز بين أنماط مختلفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة إذ تميزت بصفة خاصة، الشركات التصديرية و الشركات المتقدمة بحيث منحتها حوافز و امتيازات خاصة، و تم التشجيع جزئيا عن طريق إزالة العقبات التي شكا منها المستثمرون الأجانب، مثل عدم قدرتهم على تشغيل و فصل العمال طبقا لاحتياجات الشركة، و كذلك من خلال إعفاءات ضريبية إضافية في الحصول على المخلات اللازمة، كذلك تم وضع قواعد لتأسيس المشروعات الصينية الأجنبية التعاقدية في عام 1988 و قد تم تصميم هذه القواعد للحيلولة دون المغالاة في قيم الأصول التي يتم تقديمها كمساهمة من جانب الشريك الأجنبي، و الحيلولة دون الفشل في الوفاء بالتمويل الذي تمت الموافقة عليه و في أفريل 1988، تمت مراجعة الدستور الصيني من أجل السماح بالحق في تأجير الأراضي للمشروعات الأجنبية و في ماي 1990 تم تشريع قوانين تحرر القيود التي كانت مفروضة على استخدام الأراضي بواسطة المستثمرين الأجانب و كذلك قوانين أخرى سمح بمقتضاها أن يكون رئيس الشركة شخص أجنبي، كما حددت الفترة التي يمكن أن يمتد فيها الاتفاق الخاص بالمشروع المشترك ليصبح 80 عاما. [2]

الفرع الثاني: الحوافز المالية و الضريبية

إن الإطار التشريعي وحده غير كافي لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين فلقد لقيت الحوافز المالية و الضريبية دورا فعالا في استقطاب الكثير من هذه الاستثمارات، إذ تبنت الحكومة الصينية حملة من التحفيزات المالية

[1] فوزي حسن حسين، مرجع سبق ذكره، ص 57 .

[2] محمود عبد الفضيل، **العرب و التجربة الآسيوية**. مركز دراسات الوحدة الغربية، لبنان ،2000، ص 97.

تجسدت في مجموعة قوانين الضرائب التي تم تشريعها في أفريل 1991، حيث ألغي التمييز ضد المشروعات المملوكة للجانب بالكامل، و تم توحيد معدلات الربط الضريبي بالشركات لتصبح بمعدل 33% لكل المشروعات الممولة من الأجانب و العاملة في الصين، أما بالنسبة للمشروعات العاملة في الأربع عشرة منطقة ساحلية فبلغ المعدل الضريبي العام 24% و بالنسبة للمشروعات العاملة في الأربع عشرة منطقة ساحلية فبلغ المعدل الضريبي العام 24% و بالنسبة للمشروعات العاملة في المناطق الاقتصادية الخاصة و مناطق التنمية الاقتصادية و التقنية من منطقة بودونج الحديدة في مدينة سنجا هي بلغ المعدل المنخفض 15% و تلك المعدلات تعد أقل بكثير من المعدل المفروض على المشروعات المعلبة و البالغ 55%.

و الجدير بالذكر أن هذه النسبة من الضريبة الخاصة بالمشاريع الأجنبية لا تدفع في العامين الأول و الثاني من الاستثمار، بل يبدأ حسابها من أول توزيع للأرباح، كما سمح المشروع الصيني للشركات التي توظف التقييمات الحديثة بثلاثة أعوام إضافية يدفع فيها معدل ضريبي منخفض يبلغ 10% زيادة على ذلك فإن "أي مشروع يقوم بتصوير 70% من قيمة إنتاجه فإنه يستطيع الحفاظ على المعدلات الضريبية المنخفضة عند مستوى 10% بعد انقضاء الفترة المقررة للإعفاء و التخفيض الضريبي و بالنسبة لمشروعات خلال الواردات التي تستطيع إقناع السلطات بأنها ستخدم ثقافة ذات مستوى اقتصادي، فمن المؤكد أن تمنح إعفاء ضريبيا من الضريبة الموحدة لعامه.[1]

الفرع الثالث: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين:

حظيت دراسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المقدمة من الشركات متعددة الجنسيات بزخم و قسط وافر كبير في ظل العلاقات الاقتصادية الدولية على مستوى الواقع و الفكر الاقتصادي و مما لا شك فيه فإن التقارب الذي حدث بين الصين و الغرب على خلفية وصول الإصلاحيون الجدد إلى سده الحكم، و إنشاء المدن الاقتصادية الخاصة في مطلع الثمانيات و افتتاحها عام 1983 و منذ ذلك التاريخ حظيت الصين بموارد صندوق النقد الدولي و كذلك البنك الدولي الذي صارت خبراته متاحة أمام الصين لمعاونتها في مواجهة تخص مواد التمويل و العمل على انتقال الصين و تحولها نحو الأخذ بآليات السوق و تجدر الإشارة إلى أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية قد تدفقت إلى الصين مع قدوم الشركات المتعددة الجنسية مع بداية التحول إلى السوق. و لذا زاد التدفق الصافي القادم إلى

[1] محمود عبد الفضيل، مرجع سبق ذكره، ص 98.

السوق الصينية، و بتدفق حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الصين انعكس هذا على تطور المدن الاقتصادية و خرجت الصين رويدا من حيز الاقتصادي الشيوعي و التحول نحو اللامركزية و التدرج المحلي. [1]

جدول رقم 02 : صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الصين و نسبتها من التدفقات العالمية الفترة من 1997-2003.

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
صافي التدفق بالمليار $	44.2	43.8	40.3	40.8	46.9	52.7	53.5
نسبته إلى إجمالي الاستثمار + العالمية	% 9.2	% 6.3	% 3.7	% 2.9	% 5.7	% 7.8	% 9.6

المصدر: Beyond conventional wisdom in development policy : an intellectual history of UNCTAD 1964-2004, New York ; Geneva : UN , 2004, P 42 .

و تجدر الإشارة إلى أن الصين حققت تقدما كبيرا في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخل حيث دخل الصين عام 2005 صافي تدفق قدرة 72.4 مليار دولار، غير أن هذا التدفق الصافي كان على حساب انخفاض التدفقات الصافية في كافة دول الجوار، و من ثم أصبحت الاقتصاد الصيني قائما على الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا أدى إلى تطور هيكل الأعمال التجارية المتمخضة على أثر زيادة الاستثمارات الأجنبية، و استقطبت الصين استثمارات ضخمة من اليابان و دول المحيط الهادي و الولايات المتحدة الأمريكية و بلغ مجموع الاستثمارات الأمريكية السوق الصيني عام 1996،248 مليار دولار، فعلى خلفية دخول الصين إلى منظمة التجارة في نهاية 2001 ارتفع التدفق الصافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الصين من 50.2 مليار دولار عام 2002 إلى 53.3 مليار دولار عام 2003 بنسبة 51.3% من حجم التدفق الصافي الوافد للدول النامية، و ارتفعت نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في معدل الاستثمار المحلي إلى 10.9% عام 2002، فقد قامت شركات عالمية بفتح فروع لها في الصين أهمها شركة موتورولا، فولكس فاغن، جينرال موتورز، كوداك، اريكسون، سيمنس، جانيس للأدوية و شركة موبايل، وقدر عدد الدول بـ 170 دولة تهدف للاستثمار، و هذا ما أدى إلى قيام الصينيين بشراء 11.8 مليار دولار من ديون الخزانة الأمريكية و بلغ الاستثمار الأجنبي الوافد إلى الصين عام 2005 ما مجموعه 612 مليار دولار، حيث بلغت الاستثمارات المقدمة من الشركات متعددة الجنسيات 513.5 مليار دولار بنسبة قدرها

[1] إبراهيم الأخرس، مرجع سبق ذكره، ص 250،ص 256.

83.5% و هذا يعد أعلى نسبة مساهمة من الشركات متعددة الجنسيات في دولة نامية، ولقد افتتحت الصين تدريجيا أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة قطاع الخدمات كالمصارف و الاتصالات، إن الاستثمار الأجنبي القادم عبر الشركات في بداية سنوات الألفية الجديدة مثل 65% من إجمالي الاستثمارات الوافدة إلى الصين و ارتفع إلى 83.9 عام 2005 و كانت حصة الشريك الأجنبي أكبر من نظيريها الصينية 59%.[1] و لازالت الصين تستقطب المزيد من رأسمال الأجنبي "إذ بنت إحصائيا عام 2006 أن الصين استقبلت ما يقارب 745 مليون دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أي حوالي الربع من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للدول النامية على مدى العشر سنوات الأخيرة، و ساعدت هذه الاستثمارات الصين على إعادة هيكلة تجارتها الخارجية، فالشركات ذات رأسمال الأجنبي تمثل أكثر من نصف الصادرات الصينية 30.9% من الإنتاج الصناعي للدول و من الأسباب المفسرة لاستمرار تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الصين ثقة المستثمرين الأجانب في وضعية الاستثمار في هذه الدولة و آفاق نموها الاقتصادي، فالاقتصاديون الغربيون يرون أن هناك ثلاث عوامل تساعد عموما في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر هي: حجم السوق، التطور الاقتصادي، و الاستقرار السياسي، والصين تتوفر على العوامل الثلاث.[2]

منحنى رقم 02: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين (1979–2018) (بالمليار دولار)

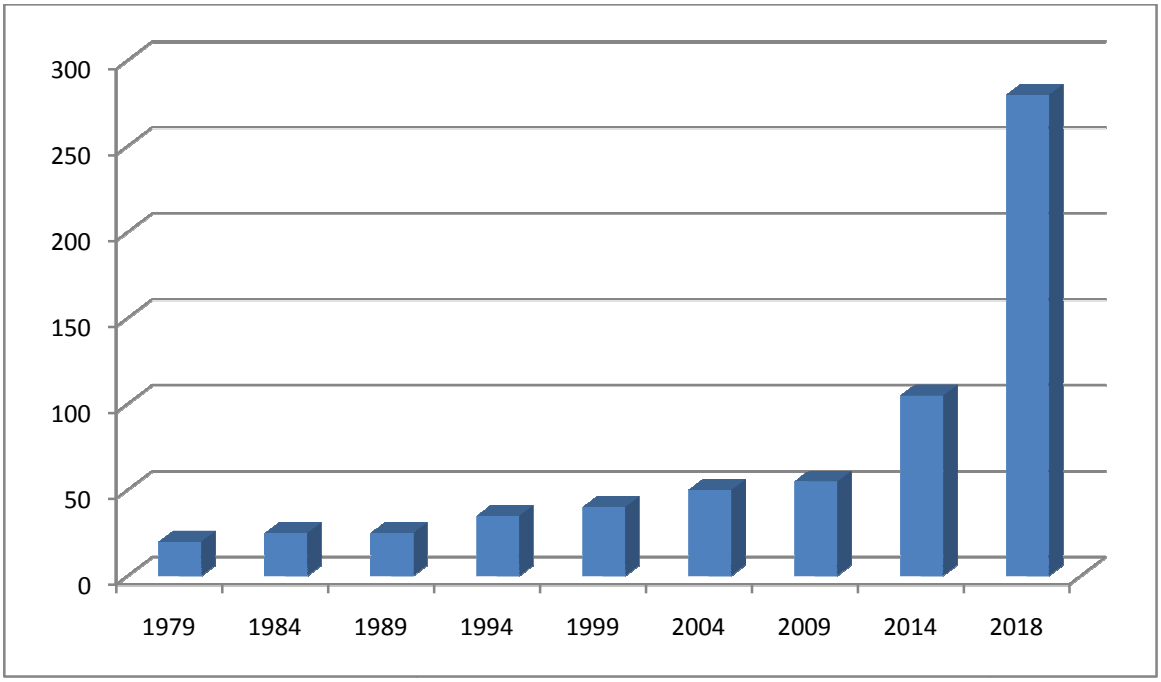

Source : edited by to tatatoski chin hee haty, « the rise of china and structure changes in korea and asia ». danny quate "post-1990's east economic gros UK,Eduword Elgar.2010,P,51.

[1] إبراهيم الأخرس مرجع سبق ذكره ص ص 259،258.

[2] Jean-Français Huchet, cp,cit,p.13.

أخيرا فإن ابتعاد الصين عن التخطيط المركزي على المستوى الاقتصادي يقدم نموذجا مثاليا على النهج التدريجي في تنامي المؤشرات الاقتصادية التنموية، ذلك أن قادة الصين قد تركوا المنشآت و الأنشطة المملوكة للدولة تعمل في ظل دعمها بالقروض المستمرة من المصارف التي تملكها الدولة أيضا، و كانت هذه المنشآت و المشروعات تتنافس مع المشاريع الخاصة التي سمحت لها إستراتيجية الحكومة الغير الخفية بأن تنمو بجانب المنشآت المملوكة للدولة، وبعد أن كانت المشروعات الخاصة صغيرة و متناثرة في مناطق و أقاليم الصين، أصبحت فيما بعد على شكل مشاريع عملاقة من حيث حجمها و أهميتها للاقتصاد الصيني، و ساهمت في زيادة حدة المنافسة بينها و بين الشركات الحكومية، فضلا عن منافستها للشركات الاستثمارية العالمية

الفصل الثاني

التعاون الاقتصادي بين الصين و دول الآسيان: دراسة تحليلية

الفصل الثاني: التعاون الاقتصادي بين الصين و دول الآسيان: دراسة تحليلية

زاد النمو الاقتصادي للصين من أهمية جنوب شرق أسيا التي أصبحت مخبرا لدبلوماسية الصين الاقتصادية، السياسية، الثقافية والأمنية. حيث تلعب ديناميكيتها و قدرتها على الجذب كقاطرة لاقتصادها و دورا هاما في الازدهار الإقليمي. لهذا تعمل دول الآسيان على الاستفادة من تصاعد القوة الاقتصادية للصين مجتنبة كل سياسة حذر أو مواجهة معها .

المبحث الأول: العلاقات الاقتصادية الصينية مع دول جنوب شرق أسيا: المجالات و المخاطر

تسعى الصين لتعاون ناجح مع دول تجمع جنوب شرق أسيا من شأنه تبديد المخاوف حول تصاعد قوتها، هذه الدول ترى في الصين فضاء لا يمكن تضييعه رغم إدراكها لوجود بعض المخاطر التجارية الناجمة عن التصاعد الاقتصادي للصين .

المطلب الأول: مجالات التعاون الاقتصادي بين الصين و دول الآسيان:

لقد انطلقت الصين في تطوير علاقاتها مع دول المنطقة، في المرحلة التي تلت الحرب الباردة كمدخل للإستراتيجية و العلاقة الاقتصادية، عن طريق منح مساعدات لدول الآسيان، و تنظر الصين إلى هذه العملية على أنها القناة الرئيسية للتعاون الإقليمي في جنوب شرق حيث قامت الصين الشعبية في علاقتها الثنائية مع دول الآسيان بالتوقيع على عملية تبادل العملة بقيمة مليار دولار مع ماليزيا في 2002، كما تعهدت الصين ببناء مشاريع البنية التحتية في الفلبين، و أن تشتري الغاز الطبيعي السائل من مقاطعة "يابو" في غرب اندونيسيا، هذا بالإضافة إلى اتفاقية بقيمة 25 مليار دولار، تهدف إلى إنشاء منطقة التبادل الحر مع هذه المجموعة و يعتبر عرض الصين المتمثل في إقامة منطقة التبادل الحر مع دول المنطقة طريقا لمزيد من العلاقات السياسية و الإستراتيجية أكثر اتساعا، و سنعود إلى تفصيل هذا العامل الاقتصادي، و سيتم التطرق إلى الجانب الاقتصادي لاحقا بالحديث عن أهم الاستثمارات بين الصين و دول جنوب شرق آسيا و حجم التجارة و التبادل التجاري بينهما [1]

الفرع الأول: استثمارات الأجنبية المباشرة بين الآسيان و الصين

في غمار عملية الاندماج الصيني التدريجي في الاقتصاد العالمي، لعبت مجتمعات الأعمال الصينية في جنوب شرق آسيا بما في ذلك تايوان دورا رئيسيا في هذا المجال فهونغ كونغ ظلت المصدر الرئيسي لتدفقات الاستثمار

[1] أحمد طه محمد، **التحولات العالمية و الصراعات الإقليمية في أسيا**. مركز الدراسات الأسيوية، جامعة القاهرة، 1999، ص-ص 65-67 .

الأجنبي المباشر في الصين، ففي عام 1992 كان نحو 70% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرها هونغ كونغ و مكاو، مع ملاحظة أن إحصاءات (Foreign direct investment) في الصين تتضمن استثمارات الشركات التابعة للشركات الأجنبية و الشركات الصينية المستوطنة هناك، و مع تخفيض حدة التوتر السياسي بين الصين و تايوان أصبحت تايوان أكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة الفعلية حيث بلغت نحو 95% و من بين بلدان جنوب شرق آسيا، كما برزت سنغافورة كمستثمر أجنبي في الصين و مع إقامة علاقات دبلوماسية بين الصين و كوريا الجنوبية في عام 1992 بدأت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية تتوافد على الصين، وبلغ حجم الاستثمارات المتبادلة بين الآسيان و الصين ما يزيد على 123 مليار دولار حتى سبتمبر 2012.[1]

تعتبر شركة (temasek) السنغافورية من أهم المستثمرين في الصين في القطاع المصرفي و قد عززت تعاونها مع المصارف الصينية عبر امتلاك شركة آسيا القابضة (ASIA Financial Holdings)، و قد أكملت شراء 5% من أسهم بنك الصين (BOC) مقابل 1.5 مليار دولار أمريكي و عليه تأمل temasek أن تبلغ حصتها الأساسية (10%)، غير أنها سوف تحاول استثمار مليار دولار إضافي في بنك الصين، و قد ساعدت الإصلاحات في النظام المصرفي الصيني هذه الشركة في الدخول إلى الصين و التمكن من الاستثمار، كما تمتلك شركة سنغافورة العالمية المحدودة (PSA) استثمارات في مشاريع ميناء في دولة الصين.[2]

من ناحية أخرى تحاط دولة الصين كقوة اقتصادية عظمى بدائرتين من الشركات الصينية، فمن ناحية هناك شركات الصين في جنوب شرق آسيا، فمن مجموع 33 مليون صيني يعيشون في الخارج، يقيم 27 مليون صيني في جنوب شرق آسيا، وفي سنغافورة يشكلون الأكثرية بنسبة 77% أما في بقية بلدان جنوب شرق آسيا فيشكلون الأقلية، و إن كان أصحاب الملايين و المليارات منهم يسيطرون تقريبا على الشركات و المصارف الكبرى الخاصة في جميع هذه البلدان، ففي اندونيسيا مثلا يسيطر الصينيون على 68% من جميع الشركات العملاقة في البورصة البالغ عددها (300) شركة مساهمة، و على (9) من أصل (10) شركات في البلاد، في تايلاند يملك الصينيون (4) مصارف تعتبر الأهم في تايلاند و تدار الشركات الصينية بالأسلوب الصيني المعروف بالطاعة لرب العمل و الترابط فيما بينها بواسطة شبكة موحدة.[3]

---

[1] مارك لام،**الصين الآن**. ترجمة نور الدائم باكر عبد الله ، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2012، ص 414.

[2] المرجع نفسه، ص 418 .

[3] فوزي حسن حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 140-141 .

جدول رقم 03 : يبين حجم الاستثمارات الصينية في جنوب شرق آسيا:

البلد	النسبة المئوية للجالية الصينية	الحصة في رساميل الأسهم
اندونيسيا	%3.5	%73
ماليزيا	%29	%61
الفلبين	%2	%60-%50
سنغافورة	%77	%81
تايلاند	%10	%81

المصدر : Overseas Chinese business netmark in Asia, department of Foreign affairs and Trade Australia, 1995.

الفرع الثاني: التجارة الخارجية للصين مع الآسيان

لقد زاد حجم المبادلات التجارية بين الصين و دول جنوب شرق آسيا و هذا قبل الأزمة الاقتصادية الآسيوية لسنتي 1997-1998 حيث ارتفع من 3 مليار و 350 مليون دولار أمريكي في 1986 إلى 20 مليار و 395 مليون دولار في 1996 أي ما يعادل ارتفاع قدر بنسبة 20%.

و الحقيقة أن هذه الأزمة الاقتصادية لسنة 1997 جعلت الصين تظهر بمنزلة الدولة المسؤولة التي لم تعمل على تخفيض عملتها رغم تضرر اقتصادها حيث انخفضت صادراتها باتجاه كل المنطقة الجنوبية لآسيا ، كما ساهمت الصين ماليا بفرض احتواء الأزمة، إذ ساهمت لأول مرة في عملية تحمل المديونية الإقليمية عندما تبرعت بمليار دولار للصندوق الذي تفرع عن صندوق النقد الدولي لمنع تدهور سعر صرف الباث التايلندي،[1] بالإضافة إلى مساعدتها المالية لتايلاند و كوريا الجنوبية و اندونيسيا و التي وصلت إلى 4 مليار دولار و احتلال المركز الثالث بعد الولايات المتحدة و اليابان في تقديم المساعدات مما أسفر عن الاعتراف الدولي بدور الصين كضامن للاستقرار الاقتصادي في منطقة جنوب شرق آسيا. [2]

و لقد ساعد هذا الموقف في دفع العلاقات التجارية بين الصين و دول تجمع جنوب شرق آسيا، كانت أول نتائجه عقد أول حوار بين الطرفين في إطار الآسيان+1، و ثانيها ارتفاع حجم المبادلات التجارية إذ ارتفعت

[1] سمير صارم، **قراءة في أزمة النمور**. دار الفكر، دمشق،1998، ص 88.

[2] He Kai, **Rétrospective des relations Chine-ASEAN**, Beijing information, n 08 Février 1998, p 7.

المبادلات التجارية بين الطرفين بنسبة 23% بعد ارتفاع بنسبة 40% بين 2000 و 2005، وصلت المبادلات في سنة 2007 إلى أكثر من 200 مليار دولار، مما جعل من دول الآسيان رابع شريك تجاري للصين ، فجنوب شرق آسيا هي المنطقة الوحيدة في العالم التي تتعرض فيها الصين إلى عجز تجاري بنسبة 18.2 مليار دولار.

قد رافق ارتفاع حجم المبادلات بين الصين و هذه الدول تنوعا في طبيعة الصادرات و الواردات، حيث أصبحت الصين تستورد المواد الأولية كالبترول، الغاز، الأجزاء الالكترونية من تايلاند و سنغافورة، و أصبحت تصدر لها السلع المصنفة كالقطن، الأقمشة، المنتجات الكيميائية، و الآلات الميكانيكية و الأدوات الصيدلانية، و من جهتها أصبحت دول الآسيان تكثف من تعاملاتها التجارية مع الصين إذ أصبحت الصين منذ 2005 الوجهة الرئيسية لصادرات دول الآسيان. [1]

و وصل حجم الصادرات الصينية لدول الآسيان إلى 279.1 مليار دولار أمريكي سنة 2017 بزيادة نسبتها 9% على أساس سنوي فيما نمت الواردات بنسبة 20% على أساس سنوي لتصل إلى 235.7 مليار دولار أمريكي، و تقلص الفائض التجاري للصين مع الآسيان بواقع 27.4% مقارنة بعام 2016، وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين و دول الآسيان رقما قياسيا و هو 514.8 مليار دولار في عام 2017 أي أكثر بواقع ستة أضعاف منه في عام 2003، و تعد الصين أكبر شريك تجاري للآسيان على مدى تسع سنوات متتالية فيما يعد الآسيان ثالث أكبر شريك تجاري للصين على مدى سبع سنوات متتالية و الواقع أن العلاقات بين دول جنوب شرق آسيا و الصين لها صدى كبير إذ استفادت كثيرا بعض هذه الدول من تصاعد القوة الاقتصادية للصين و خاصة تلك المعنية بالمواد الأولية مثل اندونيسيا التي قفزت صادراتها من 3.9% إلى 8.2%.[2]

إن المجموعة بها حاجة إلى تشجيع التجارة الداخلية، فالتنافس على الأسواق الجديدة التي تلوح في الأفق مثل الصين و الهند و فيتنام سوف تجذب إليها المتعاملين الاقتصاديين و تتقلص فرص الآسيان هذا من جهة، و من جهة أخرى أن الاستثمارات الأجنبية ستندفع إلى تلك الأسواق حيث الفرص أوفر، و من جهة الآسيان سيكون ذلك عائقا في طريق حصولها على استثمارات جديدة، لذلك فأن تكون منطقة تجارة حرة ذات سوق من 320 مليون هو أفضل مما يوفره سوق اندونيسي من 380 مليون، و لكن ثمة مشاكل تعترض سبيل دفع المنطقة إلى دور أكبر في توسيع قائمة المنتجات التي يتم خفض الحواجز في وجهها، إذ ما يزال الحماس الجبائي موجودا في سياسات الآسيان،

[1] Sophie Boisseau du Rocher,**asie du sud–est prise au piège**, Paris: édition Perrin, février 2009, P P 293-294

[2] François Raillon, **La chine et l'ASEAN en 2020 : du rapprochement a la collision futuribles la chine a l'horizon 2020**, Paris, 2006,p 112

و هو انعكاس العواطف القومية حتى تصعب على السياسيين تخطيها، و مع أن فئات صناعية و تجارية ترحب بقيام المنطقة إلا أن أولئك هم من الصينيين في سنغافورة و ماليزيا، و لذلك تحتج اندونيسيا على منطقة كهذه يتم فيها تخفيض كبير في الحواجز التجارية ما لم يصاحبها رفع القيود على انتقال العمالة و هو ما يمثل كسبا لها و مطلبا مرفوضا من الآخرين .[1]

منحنى رقم 03 : يبين الميزان التجاري للصين مع دول جنوب شرق آسيا

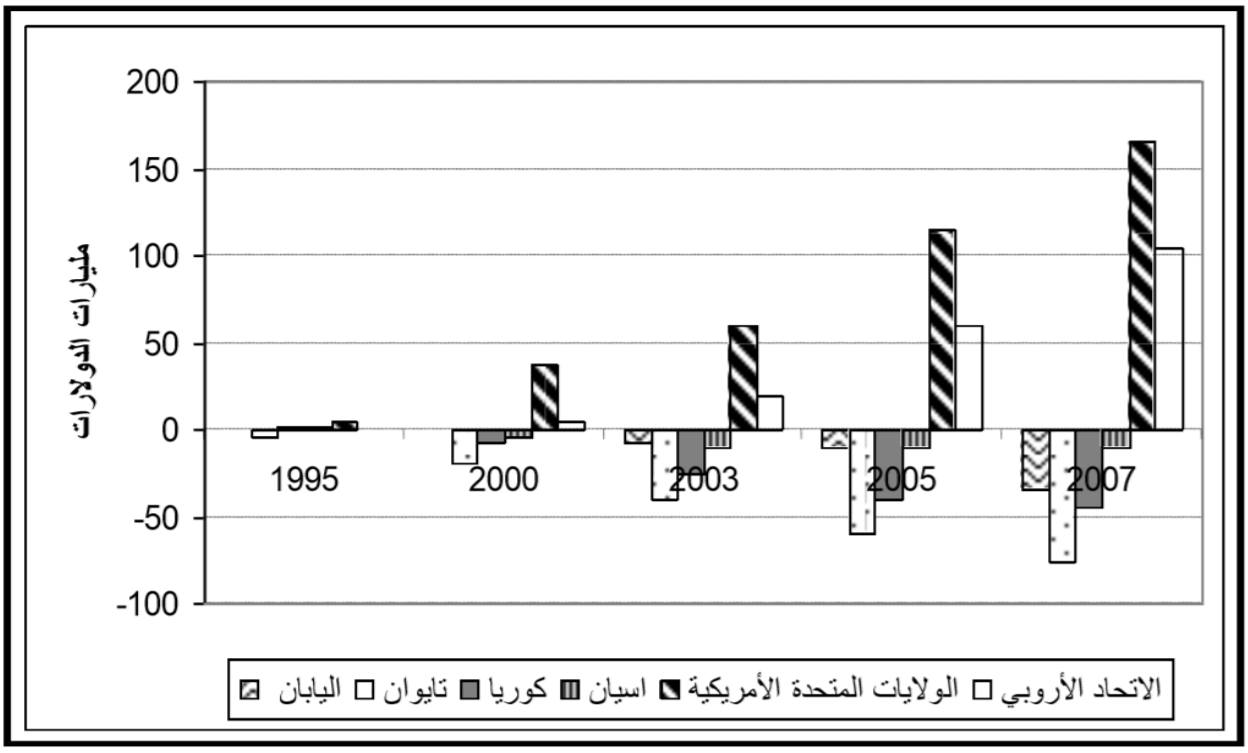

Source: Catherine figuire & Latitia Guilhot, La crise: trois ans aprés quels enseignements ? février 2010,date de navigation 14/04/2019 a 15:30, sur le site web **http//halarchives-ouvertes.fr/docs/00/45**

- **منطقة التجارة الحرة بين الصين و دول الآسيان:**

اقترحت الصين في شهر نوفمبر من عام 2000 و نظر كزيادة حجم التبادل التجاري بينها و بين دول تجمع جنوب شرق آسيا على لسان وزيرها الأول "تشي غونجي" تشكيل فريق من الخبراء لدراسة كيفية تدعيم التعاون بين الشريكين، لهذا و في شهر نوفمبر من عام 2001، و على إثر لقاء القمة الرابع للصين و الآسيان، اقترح فريق الخبراء إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الطرفين في مدة لا تتجاوز عشر سنوات، سنين بعد ذلك وقع الطرفان، على إطار اتفاق بشأن التعاون الاقتصادي بينهما، و يتضمن هذا الاتفاق برنامج الحصاد المبكر (المادة السادسة)، و أم كل

[1] كاظم هاشم نعمة، **سياسة الكتل في آسيا**. أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية، طرابلس، 1997، ص 111.

المنتجات التي لا يغطيها هذا البرنامج يطبق عليها بناء الدولة الأولى بالرعاية مع تخفيض التعريفة الجمركية أو إلغائها تدريجيا تماشيا مع رزنامة خاصة بالتعريفة الجمركية على فترة تمتد الفاتح جانفي 2005 إلى غاية 2010 للأعضاء الست الأصليين في آسيان و الصين أما الأعضاء الجدد في الآسيان فإن المرحلة تمتد إلى غاية 2015 (المادة الثالثة)، كما أقر الاتفاق معاملات خاصة و تفضيلية للأعضاء الجدد في آسيان (المادة الثامنة) و إمكانية التعاون في مجالات اقتصادية أخرى (المادة السابعة) كما وقع الطرفان في أكتوبر 2003 على إثر القمة السادسة للآسيان زائد الصين على عاملان مشترك حول التخطيط الاستراتيجي للشراكة من أجل السلام و الازدهار.[1]

أسفرت كل هذه الجهود، و بعد نجاح برنامج الحصاد المبكر على توقيع الصين و دول رابطة جنوب شرق آسيا على اتفاق إنشاء منطقة للتجارة الحرة حيث وقع الطرفان في 29 نوفمبر 2004 اتفاقا تاريخيا يقضي بإقامة أكبر منطقة تجارة حرة في العالم و التي تعد سوقا لأكثر من 1.8 مليار نسمة (534.9 مليون نسمة لدول الآسيان و 1.24 مليار نسمة للصين).[2]

و تجسيدا لهذا الاتفاق،"بدأت الدول المعنية في شهر جويلية من عام 2005 في تخفيض التعاريف بالنسبة للمنتجات العادية، خفضت الرسم الجمركية على 3408 نقطة (50% من جميع السلع) إلى 24 نقطة، كما وقع الطرفان على هامش مؤتمر القمة العاشر للآسيان في جانفي 2007 اتفاقا يقضي بتحرير تجارة الخدمات تدريجيا ابتداء من شهر جويلية من نفس العام،"تقضي التحرير التجاري للسلع في إطار منطقة التجارة الحرة استفادة الطرفان بحيث تستفيد الصين من تخفيض دول الآسيان للتعاريف الجمركية و خاصة في ثلاث قطاعات هي: النسيج و الملابس، محركات السيارات و قطع، و المعدات الكهربائية و الالكترونية، تستفيد أيضا قطاعات أخرى مثل صناعة النسيج، قطاع المنتجات الغذائية و قطاع المعادن، و نظرا لاحتياجات الصين في هذه القطاعات من المنتظر أن يلعب التبادل مع دول الآسيان دورا هاما في هذه التجارة الثنائية. [3]

يكمن الأثر السلبي الوحيد بالنسبة للصين في رصيد الميزان التجاري من حيث وارداتها من السلع الزراعية و الذي قد يؤدي إلى انخفاض الإنتاج بسبب إحلال الواردات. إن تخفيض التعريفة الجمركية على زيادة واردات الأرز بنسبة 113% سيرفع من واردات الصين من هذا المنتج من الآسيان بنسبة 234% و خفض التعريفة الجمركية في الصين على استيراد السكر بنسبة 26% سيرفع من زيادة وارداته من الآسيان بنسبة 103% أيضا، و تخفيض

[1] عبد الله ناصر العزام، **السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية تجاه الصين، الدوافع و احتمالات المستقبل** ، مذكرة ماجستير، الجامعة الأردنية، 2006، ص ص 64-65

[2] المرجع نفسه، ص 67 .

[3] كاظم هاشم نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 114 .

الرسوم الجمركية بنسبة 35% على الزيوت النباتية سوف يؤدي إلى زيادة بنسبة 146% من واردات الزيوت النباتية من دول التجمع و خصوصا من ماليزيا، و أخيرا خفض التعريفة الجمركية بنسبة 26% على واردات الدواجن و المأكولات البحرية سيؤدي إلى زيادة الواردات من الآسيان بنسبة 89% البلدان التي يمكنها الاستفادة من إحلال الواردات الصينية هي الفلبين، تايلاند، و الفيتنام بالنسبة للسكر و الأرز و المأكولات البحرية و الدواجن، و ماليزيا بالنسبة للزيوت النباتية، كما ساعدت منطقة التجارة الحرة دول جنوب شرق آسيا على تحقيق مكاسب من الوصول إلى السوق الصيني خاصة عن طريق صادراتها من المواد الكيميائية ، المطاط، النسيج، البلاستيك، و مكونات الكترونية "فمثلا يؤدي التخفيض الجمركي بنسبة 19% على المنتجات الكيميائية، المنتجات المطاطية و البلاستيك إلى ارتفاع بنسبة 77.6% إجماليا في صادرات آسيان إلى الصين، أما بالنسبة لصادراتها من السيارات و قطع الغيار فترتفع بنسبة 437.5% إجماليا كنتيجة لإلغاء 20.1% من القيود الجمركية، هذا لا يمنع من أن دول آسيان تواجه آثار سلبية ناجمة عن انخفاض تكاليف الواردات الصينية من الخضر و الفواكه، و بعض المواد الغذائية الأخرى، و الملابس بسبب المنافسة الصينية الشرسة. [1]

[1] François Raillon, Op cit, P 114 .

الفرع الثالث: دور الجالية الصينية في دعم التعاون الصيني_الجنوب شرق أسيوي

نجد أن الجالية الصينية في الخارج و التي يبلغ عددها 55 مليون نسمة منها أكثر من 50 مليون نسمة في شرق آسيا، من هذا المنطلق و لوجود الغالبية منهم في هذه المنطقة سنرى أن هذا سينعكس على قوتهم حيث يشكلون في ماليزيا 23.7% من السكان، كما يبلغ عددهم 15% من سكان بروناي، أما في سنغافورة فيشكلون نسبة 76.8% كما يشكلون 14% من سكان تايلاند، 1% من سكان كمبوديا كما توجد حدود مشتركة للصين مع ثلاث دول من جنوب شرق آسيا و هي، ميانمار، اللاوس، فيتنام، هذه الأخيرة أين يتواجد فيها حوالي 299 ألف لاجئ صيني، كل هذه الجالية لها دور اقتصادي و الذي يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر محورا آخرا للتعاون بين الصين و دول جنوب شرق آسيا عن طريق جاليتها المتواجدة بهذه المنطقة إذ رغم تواجد الصينيين بكل القارات، تبقى آسيا القارة التي تعرف تزايدا كبيرا لهؤلاء المهاجرين.[1]

جدول رقم 04 : الجالية الصينية في جنوب شرق آسيا

دول و أقاليم	سكان الصين أو من أصل صيني (ملايين السكان)	الحصة في عدد السكان الإجمالي (بالنسبة المئوية)
تايلاند	6.0	10
اندونيسيا	5.8	4.0
ماليزيا	5.2	29.0
سنغافورة	2.0	78.0
فيتنام	1.0	1.0

Source : inspiré de : Pierre Trolliet, Actualité de la diaspora chinoise, **Géopolitique**, n67, 1999, P 104.

و تشير الحقيقة إلى أن الجالية الصينية متواجدة في كل الطبقات الاجتماعية و معظم الوظائف العمومية و القطاع الخاص و ممثلة في المجالس الإدارية، و بفضل قوة أصولها المالية تتمتع الجالية الصينية المتواجدة بجنوب شرق آسيا بنفوذ اقتصادي لا مثيل له، فهي تراقب 60 إلى 70% من الناتج المحلي الخام الاندونيسي، التايلندي و

[1] عومار بلحربي، **دور الصين في جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة**. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008، ص 73 .

الماليزي، كما تحوز على مائتين و خمسين من أكبر الشركات في الفلبين ، ولقد ساعدت الجالية الصينية المتواجدة بجنوب شرق آسيا على تطوير شبكة العلاقات الاقتصادية بين الصين و دول الإقامة كما يحدث بمقاطعة هونغ كونغ التي استثمر فيها الكثير من التايلانديين السنغافوريين و الاندونيسيين ، إن الجالية الصينية يغريها الاستثمار في الصين، فهي ككل المستثمرين الآخرين تجلبها ضخامة السوق الصيني الذي أصبح يمثل الاستثمار فيه حقلا للمنافسة بين كل الدول بما فيها دول جنوب شرق آسيا، و ما يسهل على هذه الجالية اقتحام هذا السوق قدراتها اللغوية، الروابط العائلية، و أيضا قوتها الاقتصادية، و تشجيع حكومتها للاستثمار في الصين، بالإضافة إلى قرب الجالية الصينية من الجنوب الشرقي للصين، فصينيو اندونيسيا مثلا التفوا إلى بلادهم و خاصة إلى منطقتهم الصغيرة فيجان للاستثمار فيها، إنما حمى الاستثمار في الصين التي لم تعد بالنسبة للجالية الصينية تمثل الدولة الأم فحسب، بل مصدرا للربح، و لازالت تدفقات استثمارات الجالية الصينية تتزايد في الصين، ففي 2005 وصلت إلى 60 مليار دولار، التدفقات كانت خاصة من اليابان (5.5 مليار) و أيضا بتضرر جنوب شرق آسيا من الصينيين المغتربين الذين استثمروا 35 مليار دولار. [1]

[1] Claude Chancel, Eric Charles pieleng, **Le monde chinois dans le nouvel espace mondial**, 2eme éditon, Paris, presses universitaires de France, 2008, P 110 .

المطلب الثاني: المخاطر الاقتصادية لتصاعد الاقتصاد الصيني على دول جنوب شرق أسيا

إن القوة التي وصل إليها الاقتصاد الصيني بمعدل نمو كبير سنويا و تزايد نموه قد يؤدي إلى خلق الكثير من المخاطر الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا و هذا من خلال الجانب التجاري فيما بينها أو من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة و التنافس الشديد بين هذه الدول مع الصين للظفر بها و الحصول على أكبر حصة منها.

الفرع الأول: التنافس الاقتصادي بين الصين و الآسيان

تقيس النظريات الكلاسيكية في التجارة الدولية درجة التنافسية باستعمال الإحصائيات المتعلقة بعوامل الإنتاج مثل الأرض، العمل، رأس المال، و الموارد الطبيعية، أما الواقع فيشير إلى أن العوامل المادية غير كافية لقياس درجة التنافس، بل للأبعاد السياسية، الاجتماعية، المؤسساتية و المحيط الخارجي دور في ذلك، و تتمثل أهم الدراسات الدولية لتصنيف درجة التنافس في معهد للتنمية الدولية بهارفرد (WEF) World Economic Forum، دراسات المنتدى الاقتصادي العالمي، أما المنشورات الرئيسية للمؤتمرات الخاصة بالتنافسية فتشمل التقرير السنوي و الدليل العالمي للتنافسية، مؤشر الحرية الاقتصادية و معهد الدراسات السياسية لجامعة التكنولوجيا نانيانغ التكنولوجية بسنغافورة . [1]

لقد اعتمدت مؤشرات القدرة التنافسية بطريقة تشكيل مصفوفة من المعايير تتكون من 122 معيار (المتكونة من 51 مجموعة من البيانات الكمية و 71 مجموعة من المعطيات النوعية) الموزعة على الشكل التالي:

- البيئة الاقتصادية: و تتمثل في المحاسبة الوطنية، المعاملات الدولية و الاستثمار الأجنبي.
- المحيط السياسي: يشمل الإطار المؤسسي، الأنظمة و القوانين (و تمثل 43 معيار).
- بيئة الأعمال: تشمل الأسواق المالية، سوق العمل و الإنتاجية (و تمثل 22 معيار).
- المحيط الاجتماعي: يشمل البنية الأساسية، التكنولوجية و نوعية الحياة (و تمثل 39 معيار)، و أسفرت نتائج الدراسة التي تصنف التنافسية النسبية لاقتصاديات الصين و الآسيان و التي استعملت فيها المعايير السابقة و الصادرة عن إحصائيات مالية دولية، صندوق النقد الدولي و الأمانة العامة للآسيان. [2]

[1] Claude Chancel, Eric Charles pieleng, Op cit, p 58 .
[2] Ibid, P 60 .

جدول رقم 05 : نتائج الدراسة التي تصنف التنافسية النسبية لاقتصاديات الصين و آسيان

الدولة	الرتبة
سنغافورة	1
ماليزيا	2
الصين	3
تايلاند	4
الفلبين	5
فيتنام	6
اندونيسيا	7
كمبوديا	8
ميانمار	9
لاوس	10

Source: Inspire de: Edited by Gok Everlyn, and Simon, Sheldon W. "China, the United States, and southeast Asia contending perspectives on politics, security and economics", Tan Khee Giap, P 59 .

تدل هذه الدراسة على أن تايلاند، الفلبين و الفيتنام لا زالت دولا ضعيفة خاصة من حيث التكنولوجيا عكس سنغافورة و ماليزيا، أما الصين فقد صنفت في مستوى أحسن من دول آسيوية أخرى، مما يدل على تطور إيجابي لمحيط الاقتصاد الكلي للصين من جهة، و الاختلاف في المستوى التكنولوجي للدول الآسيوية من جهة أخرى، ما جعل هذا الاختلاف في المستوى التكنولوجي يؤثر على المنافسة بين اقتصاديات آسيا و الصين .[1]

تصنيف الأنشطة من حيث التقدم على سلم تطور التقنيات:

- التجمع.
- هندسة العمليات.
- تطوير المنتجات.
- الإدارة و المالية.

[1] Claude Chancel, Eric Charles peeling, Op cit, P 119 .

- البحث و التطوير.

تحتاج أنشطة التجميع إلى يد عاملة كثيفة بمعدلات أجور منخفضة، أما المستويات اللاحقة فتحتاج إلى إشراك المزيد من رأس المال و التعليم المكثف، و تعتبر فقط سنغافورة و تايوان في مستويات أكثر تقدما أما تايوان فتلجأ إلى زيادة الاستثمار و إدارة عملياتها الإنتاجية في الصين، فالبلدان الأخرى لازالت متخلفة و لكن الكثير منها تتقدم بسرعة نحو عمليات أكثر تعقيدا، مما يفسر حاجة هذه الدول إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تنافسها عليها من جهة، و تشابه مستويات الإنتاج في بعض دولها من جهة أخرى، الأمر الذي يخلق منافسة في العمليات المعتمدة على الأجور المنخفضة. [1]

و يوضح الجدول السابق اختلاف المستويات التكنولوجية بين الكثير من دول جنوب شرق آسيا و الصين مما يؤثر على المنافسة بين الطرفين.

- ❖ يعتبر التبادل التجاري بين الصين و دول الآسيان تبادلا بين طرفين غير متكافئين إذ تنتج الصين ناتج محلي صافي قيمته 1650 مليار دولارا يعادل الناتج المحلي الصافي لفرنسا، بينما يصدر عن الخمس مئة مليون نسمة لآسيان ناتج محلي صافي متراكم يصل تقريبا إلى نصف مثيله في الصين و المقدرة بقيمة 737 مليار دولار، إن جمهورية الصين الشعبية لها مميزات كثيرة مقارنة بدول الآسيان: انسجام سوقها، شمولية نظامها و براغماتية سكانها. [2]
- ❖ تتمتع بعض المناطق الصينية بوزن تجاري يعادل مثيله في دول الآسيان فعلى سبيل المثال مقاطعة "زياجينغ" تصدر أكثر من الفلبين و مقاطعة شنغهاي تتساوى تقريبا بتايلاند.
- ❖ استفادت دول جنوب شرق آسيا من تصاعد القوة الاقتصادية للصين بارتفاع حجم صادراتها و خاصة تلك الدول المصدرة للمواد الأولية، "الأمر الذي يجعل الصين تستفيد من القيمة المضافة، أما الدول التي تصدر المنتجات المصنعة فهي تتنافس مع الصين في العمليات ذات التكلفة المنخفضة و العمالة الكثيفة، و في الصناعة التحويلية الموجهة للمستهلكين الأغنياء و في أعمال البحث و التطوير. [3]

[1] Gerard Adams F. East Asia, **Globalization and the New Economy**, New York, Rockledge, 2006, p 45.

[2] François Raillon, op, cit, p 112.

[3] ليم ريدموند،**خلق جماعة آسيوية مرتبطة بالعالم، كيف يمهد صعود الصين و الهند الطريق لتكامل آسيا**، التمويل و التنمية، المجلد 34، العدد 2، يونيو 2006، ص 29.

دعمت دول الآسيان تبادلها التجاري مع الصين و لكن مقابل ذلك فقدت حصصا من الأسواق في دول أخرى، خاصة الو.م.أ بين 1995-2005 بالنسبة للآسيان، اليابان و كوريا الجنوبية فالصين تتزود بصورة متزايدة من السوق الإقليمي بهدف التصدير إلى دول خارج المنطقة ما يؤكد ذلك كسب الصين لحصص من الأسواق في الو.م.أ و خسائر دول جنوب آسيا لقليل من الأسواق في ذات المنطقة بحيث انتقلت حصة الواردات الأمريكية من الصين من 6.3% إلى 15% من مجموع وارداتها بين 1995-2005 بينما انخفضت حصة الواردات الأمريكية من الآسيان و كوريا الجنوبية و اليابان و لنفس الفترة بما يقارب 3% منتقلة من 34.4% إلى 31.8%.[1]

إذا كانت الصين بتصاعد قوتها الاقتصادية تشكل فضاء للفرص بالنسبة لجنوب شرق آسيا فهي تعتبر أيضا منافسا تجاريا، فهي تتواجد بكل القارات و تتعامل مع كل الدول باختلاف مستوياتها الاقتصادية، دول متقدمة، اقتصاديات نامية، قوى صاعدة، مما يكسبها وزنا اقتصاديا كبيرا، و يجعلها منافسا قويا خاصة للدول الأقل تقدما في المنطقة حيث انخفضت قدرة الإنتاج لنموذج جنوب شرق آسيا خاصة بين الاقتصاديات الأقل تقدما بالنصف منذ تصاعد الصين، و أن هذا الاتجاه سيستمر على مدى خمسة عشر سنة القادمة، ، بهذا تتعرض كمبوديا للضغط الصيني كمثال من بين العديد من الأمثلة عن المنافسة الشرسة، المثال الثاني لاوس التي تغرق المنتجات الصينية أسواقها عن طريق التهريب، بينما لا تمثل الصين سوى منفذا ضيقا أي هامشي بالنسبة لصادراتها المكونة في غالب الأحيان من المواد الأولية، بترول، خشب، قطن، مطاط، و ليست مواد مصنعة.[2]

ما يوضح أكثر وجود التنافس بين الصين و بعض دول آسيان قائمة المنتجات الحساسة في المفاوضات التي جرت بمناسبة إنشاء منطقة التبادل الحر بين الطرفين، أين كانت القائمة الصينية طويلة بالنسبة للمنتجات المسماة غير الحساسة مقارنة بقائمة باقي الدول بمعنى قابلة بسرعة للتحرير التجاري .[3]

[1] Gerard Adams F. op, cit p 48.
[2] Sophie Boisseau du Rocher, op, cit, p 307.
[3] François Raillon, op, vit, p 113.

منحنى رقم 04 : النسبة المئوية للقروض الرديئة إلى جملة قروض القطاع المصرفي في بلدان آسيا (1998)

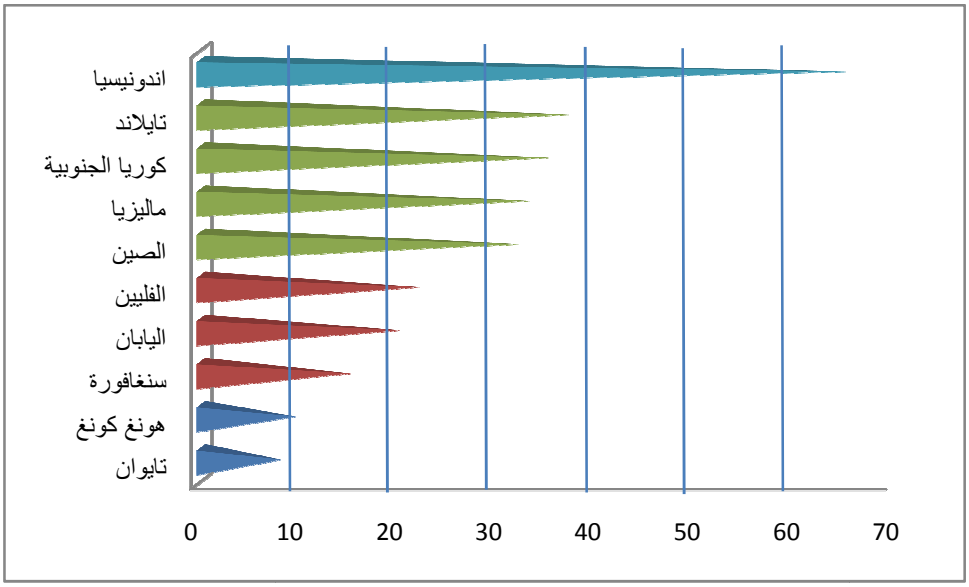

المصدر: تقديرات شركة Standard and Poor's إحدى الشركات للتصنيف الائتماني على الصعيد الدولي، تاريخ التصفح 2019/04/10، عن الموقع الالكتروني : https://www.standardandpoors.com/en_US/web/guest/home

أدى التطور الصيني إلى ضعف تنافسية بعض بلدان النمور القديمة و الجديدة، نتيجة ارتفاع الأجور و تكلفة ساعة العمل بها مقارنة بالتكلفة المنخفضة في الصين، مما أثر بلا شك في قدرة تلك البلدان على التصدير بمعدلات عالية، كتلك التي كانت سائدة من قبل، و بالفعل فقد تباطأ معدل نمو الصادرات السلعية في تلك البلدان منذ عام 1996 بشكل ملحوظ، وعلى الإجمال يشير البحث الموضوعي في عناصر الأزمة إلى أسباب و عوامل بعضها عالمي (أي مرتبط بعمليات العولمة)، و بعضها داخلي يتعلق بالسياسات المتعلقة بالانضباط المالي و المصرفي، و لعل أهم العوامل التي تسببت في حدوث الأزمة أن هذه البلدان انفتحت مبكرا على أسواق المال و دخلت في عمليات اندماج مالي من دون توافر الخبرة الطويلة المتاحة لبعض الدول الرأسمالية المتقدمة ذات الباع الطويل في هذا المجال، و قد نجم عن هذا الانفتاح إلى الانخراط المبكر في عمليات الخصخصة لبعض القطاعات الاقتصادية. [1]

و نلاحظ كذلك أن الأزمة التي نشأت في القطاعات المالية كانت في قطاعات كالمصارف و شركات السمسرة و البورصات و شركات التأمين لأنها قطاعات مازالت هشة ، في حين أن قطاعات الإنتاج التقني و السلعي

[1] محمد عبد الفضيل، **العرب و التجربة الآسيوية**. مرجع سبق ذكره، ص ص 200-201

كانت قوية، و هذه نقطة مهمة للغاية، إذ يمكن لتلك القطاعات المالية الضعيفة أن تبدد ثروات قومية هائلة إذا لم تفتح الدولة ذاتها ضوابط على أعمالها. [1]

إن استشراء الفساد المالي، قد نجم عن نمط من التحالفات التي تفشت بين بعض مدراء الاستثمار و أفراد من النخبة الحاكمة في ممارسة غير قويمة، حيث انتقل الاستثمار من قطاعات الإنتاج السلعي إلى قطاع المضاربات العقارية و المالية و أن نذر تلك الأزمة المالية في بلدان جنوب شرق آسيا قد تجمعت خلال السنوات (1994-1997) و رغم ذلك كان هناك خطأ في تقويم الأوضاع المالية لتلك البلدان من قبل مؤسسات الإقراض الدولية كصندوق النقد الدولي الذي التزم جانب الصمت إزاء عمليات المضاربة و الإقراض السابق ذكرهما و هذه ليست السابقة الأولى لمثل هذه المنظمات التي لم تعد تقاريرها دقيقة حيال تقويم الأوضاع الاقتصادية و المالية لبلدان العالم. [2]

الفرع الثاني: التنافس الصيني_الجنوب شرق أسيوي على الاستثمار الأجنبي

يعتبر جلب الاستثمار الأجنبي المباشر بين الصين و دول جنوب شرق آسيا عاملا آخر للتنافس، إذ عرفت الصين تدفقات كبيرة لرأسمال الأجنبي على حساب دول الآسيان و هذا بعد انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، ففي 2002 جلبت الصين 70% من الاستثمارات المباشرة في آسيا بما يعادل نسبة الآسيان من 1994 إلى 1997، منذ ذلك الوقت يعود التوازن ببطء و لعبة المنافسة دائمة، "فالمستثمرين الأجانب يقومون بتحويل شركاتهم من جنوب شرق آسيا بسبب التكلفة الأقل ارتفاعا. [3]

لذلك يفضل الكثير من المستثمرين الصين على حساب دول جنوب شرق آسيا، مثل شركة "ماتسيهيثا" اليابانية التي تخلت عن 40% من إنتاجها في جنوب شرق آسيا بين 2002 و 2006 لفائدة الصين، الذي يستفيد من هذه الميزة المنخفضة للأجور و على حساب جيرانها الآسيويين، ويتضح مما سبق أن الصين شريك تجاري مفضل بالنسبة لدول تجمع جنوب شرق آسيا رغم تنافسهما على جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فالصين أصبحت واحدة من الشركاء التجاريين المهمين لعدد متزايد من اقتصاديات رابطة جنوب شرق آسيا، لقد تسبب تصاعد القوة الصينية تغيرات في أنماط التجارة التفضيلية و زيادة الترابط الاقتصادي بين البلدان المتقدمة و البلدان النامية في آسيا، فيما يتعلق بتجمع الآسيان، و الأثر هو أقل بالنسبة للبلدان متوسطة الدخل (اندونيسيا،

[1] محمد عبد الفضيل، مرجع سبق ذكره ، ص 205 .

[2] محمد عبد الفضيل، المرجع نفسه ، ص 207 .

[3] Sophie Boisseau du Rocher, op, cit, p 308.

ماليزيا، الفلبين و تايلاند) على الرغم من التخفيضات الكبيرة للصادرات من السلع الاستهلاكية، و هذا ما يترجم بتبعية الآسيان لصادرات المنتجات الأساسية إلى الصين بما فيها الطاقة ، مما يعني أن الصين طورت مرونة الطلب على الواردات من جيرانها أكثر من أي وقت مضى.[1]

أدى الاستثمار إلى زيادة مفاجئة بنسبة 28% بمبلغ إجمالي الاستثمارات 6.8 بليون دولار في عام 2006 و هو ما يقرب من ثلث 22 بليون دولار التي خصصت لكافة الشركات الآسيوية الناشئة، كما أضيفت 3 بليون دولار أخرى في النصف الأول من عام 2007 مقارنة باستثمارات قيمتها 335 مليون دولار فقط عام 2002 و بالرغم من أن السوق الصينية مازالت ضئيلة للغاية مقارنة بسوق الو.م.أ فإن الصين كانت أسرع استثمار رؤوس الأموال في المشروعات الجديدة نموا في العالم بأسره لعدة سنوات متتالية (أنظر الجدول).[2]

جدول رقم 06 : زيادة حجم الاستثمار في الشركات الصينية الناشئة

	2002 (*)	2003(*)	2004(*)	2005(*)	2006(*)	2007(*)
الصين	335	1.602	1.427	4.943	6.794	3.045
آسيا	3.004	3.261	3.127	8.282	22.192	8.460
و.م.أ (**)	21.059	18.827	21.671	32.490	26.359	14.132

(*) كل الأرقام بالمليون دولار.

(**) تشمل أرقام الولايات المتحدة الشركات الناشئة و هي في مراحلها المتقدمة.

المصدر: بالنسبة لآسيا و الصين : "Asian venture capital journal"، عن الموقع الالكتروني : https://www.avcj.com/ و بالنسبة للولايات المتحدة: "Dow Jones venture one"، عن الموقع الالكتروني : https://www.dowjones.com/products/venturesource-2/

الفرع الثالث: الخطر السياسي الصيني على دول جنوب شرق أسيا

لا يمكن الوصول إلى تقدير واقعي لمعادلة توازن القوى في جنوب شرق آسيا دون أن نأخذ الصين في الحسبان، فالصين تعتبر نفسها قوة اقتصادية و سياسية و لها مصالح حقيقية و متسعة في الجنوب و الجنوب شرقي لآسيا، و لهذا فإن الصين تشكل تهديدا للتفوق الهندي، و تحاول بسط نفوذها على المنطقة و هذا بفضل الوزن

[1] Ibid, p 310.

[2] ريبيكا أ.فانيت، **الصين الصينية و سباق التكنولوجيا**. ترجمة: محمد فتحي علي، محمد جبريل،: مجموعة النيل العربية، مصر ،2010، ص 16.

السياسي الذي تتمتع به ، و قد تأثر ميزان القوى في جنوب شرق آسيا لأن الصين تعتبر قوة نووية، و كذلك لديها كثرة عدد السكان و هذا ما يخلق الخوف داخل المنطقة لأنها قد تستخدم التهديد بالأسلحة النووية للسيطرة عليه و التحكم في المنطقة.[1]

و يبدو أن مصلحة الصين الأولى تكمن في الحفاظ على بيئة تفرز النمو الإقتصادي و تضمن الرقابة الداخلية على أساس استمرار الهيمنة السياسية للحزب الشيوعي، و ترغب الصين في أن يسود الاستقرار على الحدود و لا يتطلب منها ذلك أكثر من دعم القوات الصديقة، ذلك لأن إقدام الزعماء الصينيين على التصرف بأسلوب تهديدي سيدفع إلى تدخل قوى أخرى مثل روسيا، و.م.أ.[2]

و أدى الصعود الاقتصادي الصيني إلى ارتباط غالبية بلدان المنطقة الوثيق بها ، حيث لم يؤدي هذا إلى قربها من الولايات المتحدة و لكن حدث العكس بقية متصلة بالصين، و لم تكن هناك ثمة إشارة إلى سباق تسلح بالمنطقة، عبر عن هذا الوضع أحد كبار الدبلوماسيين بسنغافورة في مذكرة سرية عام 2004، «**تتحرك موازين النفوذ بعيدا عن الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يرتكب الصين في العقد الأخير أي خطأ في جنوب شرق آسيا، فيما لم يأت اليابانيون بأي فعل صواب و ظلت الولايات المتحدة الأمريكية غير مبالية، من ثم تعيد تايلاند و لاوس و كمبوديا و دول أخرى تحديد مصالحها القومية بالتقارب مع الصين، لن يتم استبعاد الولايات المتحدة الأمريكية عن جنوب شرق آسيا بشكل كلي، لكن مساحة تواجدها هناك قد تقلصت عما كانت عليه في الماضي**»[3]

و أصبحت المواقف في صالح الصين مقارنة بالو.م.أ، في ما أصبح ينظر للصين بعامة، على أنها مركز القوة الجديد في المنطقة و من المحتمل لها أن تصبح أهم شريك اقتصادي لغالبية دول المنطقة. و لتوضيح إعادة تشكيل منظومة القوى نعطي مثال على دولة ميانمار التي كانت تابعة في عصر المملكة الوسطى تتمتع بعلاقة وثيقة مع الصين، لكن تلك العلاقة ازدادت قوة منذ أواخر التسعينيات و خاصة بعد الحرب الباردة و عملت ميانمار على زيادة اعتمادها على الصين تجاريا و أمنيا، و لعبت الأقلية الصينية هناك، دورا شديد الأهمية في ارتباطها الإقتصادي بالصين،و تعتبر حليفا قويا للصين و ذلك لأنها تتيح لأقاليم الصين الجنوبية الغربية المحاطة باليابسة و التي تحيط و تتشارك بخط حدودي طويل، و هي منفذ مهما لصادراتها إلى المحيط الهادي، و ظلت علاقة بلدان جنوب شرق آسيا

[1] مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، **توازن القوى في جنوب آسيا**، الإمارات العربية المتحدة،2001، ص،31

[2] مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[3] مارتن جاك، **حين تحكم الصين العالم**، ترجمة فاطمة نصر ، مكتب سطور للنشر، القاهرة ، 2016، ص 341،342

متباعدة عن الصين مقارنة بميانمار و فيتنام التي لها تشارك في نفس الكتلة الأرضية، علاوة على وجود الفروق الإثنية و الثقافية و الدينية بين الصين و بلدان مثل ماليزيا و اندونيسيا.[1]

و تم اقتراح إطار التعاون في اجتماع مع قادة الآسيان في بروناي عام 2013، و الذي يركز على توافق سياسي من نقطتين هما تعزيز الثقة الإستراتيجية و تقوية التعاون الإقتصادي و أشار إلى أن الصين و الآسيان حافظتا على علاقتهما اتجاه حسن الجوار و التشاور من أجل إبقاء العلاقات الثنائية دائما على المسار الصحيح، و هنا زاد النفوذ الصيني السياسي على منطقة جنوب شرق آسيا. [2]

المبحث الثاني: التكامل الاقتصادي في جنوب شرق آسيا

بدأت دول الآسيان تسجيل ارتفاعا في الصادرات و هذا منذ التسعينات و التي جعلت من حصتها في الصادرات الإقليمية في سنة 2002 و كان هيكل المبادلات من سنة 1980 إلى 2002 قد ارتفع من 06% إلى 25% ، و أما عن الواردات فقد نتج التغيير الكبير عن انكماش من جانب اليابان فتقلصت من 48% إلى 27% من كل المنطقة و هذا ما استغلته الصين التي ارتفعت حصتها من 8 إلى 21%، فلحقت الصين باليابان بنسبة ربع تجارة المنطقة في سنة 2002، و في نفس السنة تجاوزت الصين دول الآسيان في التجارة الإقليمية.

و عليه فإن الصين و بعد انضمامها لمنظمة التجارة العالمية أصبحت فاعلا مهما ينافس اليابان في دوره الاقتصادي في منطقة جنوب شرق آسيا حيث ساعد الصعود الاقتصادي للصين على تدعيم العلاقات الاقتصادية بين دول المنطقة مما أدى إلى ظهور ما يسمى بالتجارة الثلاثية و خلق نوع من التكامل الاقتصادي في منطقة جنوب شرق آسيا. [3]

المطلب الأول: دور الصين و القوى الإقليمية و الدولية في مسار التكامل

إن انفتاح الصين عاد إليها بالإيجاب و ساعد على اندماجها في مسار التكامل الجاري في شرق و جنوب شرق آسيا الذي غير تدريجيا تنظيم و هيكل المنطقة إذ ساهم النمو الإقتصادي للصين في إعادة التدفقات التجارية و المالية لشركائها الأسيويين لصالحها. فأصبحت تلعب دور الأرضية الإقليمية للتصدير لدول أخرى كالو.م.أ و أوروبا، بعد أن تقوم بعملية التجميع لمختلف المكونات في السلع النهائية.

---

[1] مارتن جاك،مرجع سبق ذكره، ص 344.

[2] صحيفة الشعب اليوم، "الصين و الآسيان تصنفان رؤية لشراكة إستراتيجية تجاه عام 2030". (عن الموقع 01:45 – 14-11-2017) تاريخ التصفح (2019/04/24 -14:00) http://arabic.people.com.cn/n3/2018/1115/c31660-9518713.html

[3] Hiratsuka Daisuke, **East asia'c de facto économique intégration : Goulier Guillaume**, Français le moine, Resiez, Und-Kesenci, New York2006.p.161.

الفرع الأول: الدور القاعدي للصين

تملك الصين دورا هاما في التدفقات السلعية و حجم التجارة لمنطقة آسيا الشرقية من جهة و الأسواق الأجنبية و خاصة السوق الأمريكي من جهة أخرى، و لقد كان النمو الياباني يرتكز على تصدير السلع كثيفة العمل التي سرعان ما حولتها الدول الأربعة المصنعة حديثا (تايوان، كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، سنغافورة) بسبب ارتفاع أجور عماله و بالتالي زيادة تكاليف الإنتاج و بما أن هذه الدول كانت أكثر ديناميكية في المنطقة ساهم هذه في نموها و تحول فيما بعد إنتاج السلع الكثيفة إلى دول أخرى هي: (الصين ماليزيا، اندونيسيا، تايلاند و الفلبين) لصالح سلع كثيفة رأس المال و ذات قيمة مضافة مرتفعة، مما خلق موجات في تحويل الإنتاج عبر دول المنطقة و أصبح يعرف بالشبكات الأسيوية الدولية للإنتاج و هي منظمة ما وراء الحدود الوطنية و العلاقات التي تتمكن بفضلها الشركات من إجراء البحوث و التنمية، تعريف المنتج، التصميم، التصنيع، التوزيع و خدمات الدعم. [1]

و بهذا استطاعت الشركات الشرق آسيوية الانتقال من عملية التصدير إلى الإنتاج العالمي معيدة تنظيم نشاطاتها في دول كثيرة لهدف تخفيض التكاليف و تحسين قدراتها في مواجهة التطورات التكنولوجية و متطلبات السوق الدولية مما أدى إلى إنشاء شبكات الإنتاج الدولية و التجارة التي ساعدت على التكامل في شرق آسيا، و قد ساهم تطور شبكات الإنتاج الدولية في ظهور موجات متتالية من البلدان المصنعة حديثا و الأجيال المتتالية من النمور الأسيوية و الصين أيضا و ما يؤكد تغيير أنماط التخصص في هذه الدول نموذج "الإوز الطائر". انظر المنحنى رقم 05.

[1] Hirtasuka daisuke, **East asia's de facto economic integration**, coulier guillame Français le moinr, Remiez unal-kesenci, Op cit, p 139.

منحنى رقم 05 : نموذج الإوز الطائر

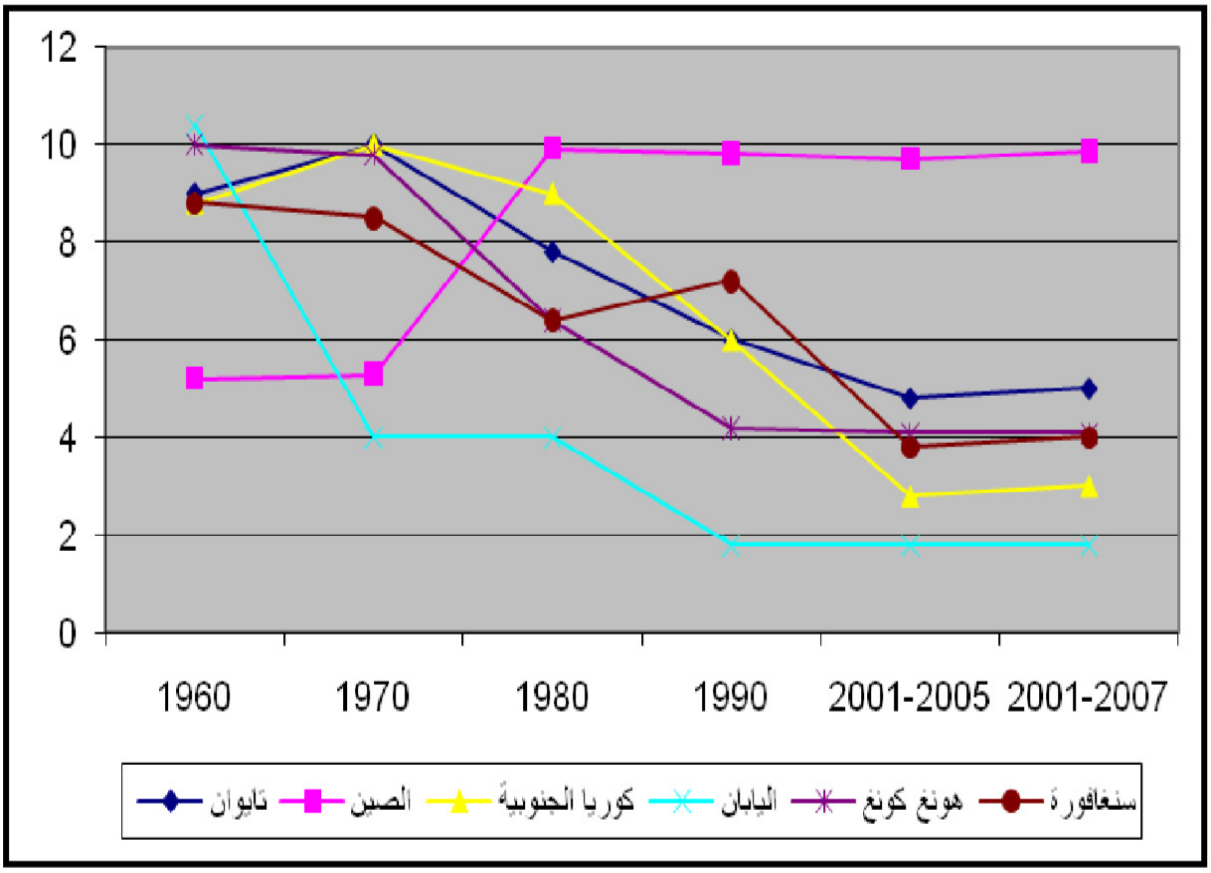

Source ; edited by, I to takatishi, chin hee hanu « the rise of china and structrul changes in centric korea and Asia. John wonk "China's rise and east asian economiers towards a scio? Op.cit.p75." regional grouping.

إن نموذج الإوز الطائر يصور الصين و البلدان الأسيوية الأخرى و هي تقفوا أثر اليابان، و انتقل الإنتاج و الصادرات كثيف العمالة من اليابان إلى الاقتصاديات الحديثة التصنيع كسنغافورة، و تايوان و اندونيسيا و ماليزيا الفلبين و تايلاند ثم إلى الصين و وفقا لهذا النموذج تعتبر الصين و دول جنوب شرق آسيا رفاقا في عملية الارتفاق التكنولوجي و زيادة التخصص و التجارة الإقليمية البينية في آسيا.[1]

لقد استفادت الصين من هذا التغير في أنماط التخصص بعد ظهور ما يسمى بتجزئة المسارات الدولية للإنتاج، و التي لم تتحدث عنها نظريات التجارة الدولية في شقيها الكلاسيكي و النيوكلاسيكي في نظرية الميزة النسبية "لدافيد ريكاردو" و نظرية وفرة و ندرة الإنتاج" للاقتصاديين كهشر _ أولين، لقد خلصت هذه النظريات إلى

[1] لونغاني براكش ،رفاق أم مناضون، **الصلات التجارية بين الصين و اقتصاديات شرق آسيا الأخرى "التمويل و التنمية**، المجلد 37 العدد 2، 2000 ص 34.

نتيجة مفادها أن كل دولة تصدر السلع التي يتطلب إنتاج عامل وفير لديها مما يجعلها تمتع بميزة نسبية و تستورد سلعا أخرى يتطلب إنتاجها عامل نادر لديها و بالتالي لا تتمتع فيها بالميزة النسبية.

و أصبحت المسارات الدولية للإنتاج مجزئة بحيث تشارك فروع كثيرة و في دول عديدة في العملية الإنتاجية و على مستويات مختلفة من القيمة المضافة و أهم النتائج: تدعيم النمو السريع لتجارة السلع الوسيطة الناتج عن قطع مسار الإنتاج الداخلي، تعميق ظاهرة التخصص باعتبار أن كل دولة تخصص في مستوى معين من مسار الإنتاج، مما يستدعي التمييز بين نوعين من التخصص، إذا كان للدولة ميزة نسبية في كل مسار الإنتاج دون الأخرى فإن التخصص إذا كان للدولة ميزة نسبية في كل مسار الإنتاج لسلعة ما من المستوى النهائي فالأمر يتعلق بما يسمى "بالتخصص الأفقي" أما إذا كانت الميزة النسبية موجودة في بعض مستويات الإنتاج دون الأخرى فإن التخصص عمودي.[1]

و تعرف آسيا الشرقية بخزنة الإنتاج في مختلف الصناعات، المنتجات كملايين المواد الكيميائية و البرمجيات إلا أن التجزئة في قطاع الآلات الصناعية يعتبر الأكثر أهمية من الناحية النوعية و الكمية في صياغة شبكات الإنتاج و التوزيع، و هذه الآلات الدقيقة و المتكونة من قطاع الغيار و المكونات، و كل مسار الإنتاج يتطلب توزيع المواد، و المدخلات و استعمال تكنولوجيا مختلفة، لهذا استقبلت دول آسيا الشرقية الشركات متعددة الجنسيات للقيام بهذا الإنتاج العابر للحدود و تعتبر الصين واحدة من أهم الدول التي تشارك في التجزئة الأسيوية للمسارات الإنتاجية بحيث قدرت حصة الصين في صادرات الآلات في 1990 بنسبة 5% إلى 13% عام 2001 لتصل حتى 20% 2003 و 26% 2005 و بهذا تكون الصين و بدون شك واحد من الفاعلين الرئيسيين في الإنتاج و شبكات التوزيع في آسيا الشرقية، وعليه عملت تجزئة المسارات الدولية الأسيوية للإنتاج على وجود نوع من التكامل الاقتصادي في المنطقة سهلة التقارب الجغرافي و تكامل الاقتصاديات و خاصة دول جنوب شرق آسيا و تأثرها باقتصاد الصين. [2]

[1] Hictasuka daisuke, **East asia's de facto economic integration**, **coulier guillame Français le moinr**, **Remiez unal-kesenci**,CP, cit,p 138.

[2]ItoTakatonhi, Chin Hee Hakim**, the rise of china and structural changes korea and asia.** USA; Edward Elgar puplishing, Inc.p.78.

الفرع الثاني: أدوار قوى اقتصادية إقليمية و دولية منافسة الصين (اليابان، الهند، الو.م.أ)

تظهر الخرائط المبسوطة على مكتب "بيساورينما هاسارن" المسؤول السامي عن التجارة بتايلاند جزءا بالغ الأهمية من مستقبل جنوب شرق آسيا، يتعلق الأمر هنا بطريق سريع يرتقب أن يفوق طوله 1000 ميل، و يربط "كانمينغ" الواقعة جنوب غرب الصين بموانئ جنوب تايلاند مرورا بلاوس، و يندرج هذا الطريق في إطار شبكة من المنتظر أن تدعم ارتباط الصين بجنوب شرق آسيا، لتعيد بذلك أحياء واحد من الطرق التجارية القديمة و تساهم في خلق إحساس بالقدر الإقليمي المشترك، و تعمل الصين في صمت على انتزاع مكانة لنفسها في منطقة كان فيها نفوذ الو.م.أ قويا في وقت سابق إذ يوجد اليوم خمسة من شركاء الو.م.أ التجاريين العشرة الأوائل في آسيا و بالتالي فالحضور الأمريكي واضح و بارز، غير أن قوة الصين الاقتصادية بدأت تكبر و تزداد، و معها نفوذها السياسي.[1]

لعبت اليابان دورا اقتصاديا قياديا في نمو و تكامل آسيا الشرقية نظرا لقدرتها على تزويد جيرانها برأس المال و التكنولوجيا، ولكن باستمرار النمو السريع لاقتصادها، بدأت الصين تطرح تحديا للدور القيادي الإقتصادي لليابان في المنطقة خاصة و أن اقتصاد هذه الدولة عانى من جمود لفترة طويلة. و لقد أصبحت التجارة الخارجية الصينية تكتسي أهمية كبرى في التكامل الإقليمي في شرق آسيا، إذ تحتل الصين مكانة مركزية في سلسلة التوريد في المنطقة حيث أعادت دولها توجيه مبادلاتها التجارية باتجاه الصين، مما ساعد على تركيز المبادلات: إن هذا التركيز للمبادلات ناتج عن ارتفاع وزن الصين في التجارة الخارجية لما يسمى بدول آسيان زائد ثلاثة (آسيان+3)، أي دول التجمع بالإضافة إلى اليابان، كوريا الجنوبية و الصين، حيث أصبحت إمبراطورية الوسط المنطلق الإقليمي للتصدير خارج المنطقة.[2]

أصبحت الصين الشريك المفصل الإقتصادي الأول أو الثاني للكثير من دول شرق آسيا مما ساعد على زيادة حجم التجارة الصينية في المنطقة، و يفسر تطور رصيد الميزان التجاري للصين مع شركائها دور الصين كأرضية للتصدير ضمن التقسيم الإقليمي للعمل في آسيا، فبينما تحقق الصين فائضا تجاريا مع الدول الغربية و خاصة الولايات المتحدة تتعرض إلى عجز تجاري مع دول المنطقة. فالصين الدولة الدائنة الرئيسية للقوة العالمية الأولى بمبلغ 800 مليار دولار للخزانة أمريكية هكذا دخلت محل واشنطن في دور الشريك الإقتصادي الأول للحلفاء، و ساهم

[1] تايلار مارشال،"تنافس أمريكي صيني على جنوب شرق آسيا". تاريخ النشر 2014/01/17تاريخ التصفح 2019/04/16/ ،عن الموقع الالكتروني: http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/186.htm

[2] Sophie Boisseau du Rocher, op, cit, p 312.

هذا في خلق تجارة ثلاثية هي جهة أخرى بين الصين، آسيا الشرقية و الدول الغربية و خاصة و.م.أ وهي تنافسية الصين في المبادلات مع دول المنطقة.[1]

المطلب الثاني: محددات التكامل الإقليمي بين دول جنوب شرق أسيا

في ضوء التجربة التاريخية للتطور الإقتصادي في بلدان جنوب شرق آسيا نلاحظ تنامي الروابط الاقتصادية بين بلدان منطقة آسيا– الباسفيك من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و الذي يعتبر أهم مقومات نجاح الاقتصاد و تعتبر اليابان و الصين قاطرة الاقتصاد الآسيوي، بمعنى أن حركته و نشاطه تجر ورائها بقية الاقتصاد الأسيوي كما أن انتعاش الاقتصاديات الأسيوية تؤثر ايجابيا في حركة الاقتصاديات الأخرى، فاقتصاد اليابان و الصين يفوق حجمه مجموع اقتصاديات الأسيوية جميعا.[2]

الفرع الأول: مسار التكامل الجنوب شرق أسيوي

مسار التكامل ليس كمسار الإتحاد الأوروبي أو أمريكا الشمالية بل يختلف و هذا نتيجة تبني إستراتيجية من طرف دولة المنطقة و نفذتها من خلال مفاوضات أو قرارات سياسية و تجارية فالتكامل الإقليمي لآسيا الشرقية يعتبر مسارا اقتصاديا خالصا ظهر بدون أن يترجم في مؤسسات محددة إذ لا تغطي التجمعات الرشق آسيوية الموجودة كل دول المنطقة كما هو الحال بالنسبة لمجموعة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان). أو تشمل عدد أكبر يفوق عدد الدول التي تنتمي إليها مثل منظمة آسيا الباسفيك للتعاون الإقتصادي و كان دور دول جنوب شرق آسيا متأخر في مسار تكاملها، رغم ما شهدته آسيا الشرقية من تدفقات كبيرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة و الانسياب الكبير للسلع و الخدمات، إذ تطور مسار التكامل لأسباب (الشرقية على أسس اقتصادية حيث لم يخضع لمشروع إقليمي بأهداف محددة، إلا أن هذا لم يمنع استفادة هذا المسار من مساندة مختلف حكومات دول المنطقة. و قد سيف المحيط الإقتصادي مثيله السياسي في نموذج التكامل لآسيا الشرقية، إذ تشهد المنطقة انسيابا كبير للسلع و الخدمات، فمنطقة شرق آسيا تعرف مسارا طبيعيا لتركيز التدفقات الاقتصادية في ثلاث تجمعات: تجمع شرق آسيا (الآسيان) الآسيان زائد ثلاثة (الصين، اليابان و كوريا) و الآسيان زائد خمسة (الآسيان زائد ثلاثة زائد تايوان و هونغ كونغ).[3]

[1] Jo Hong lai, **des relations carrées du sud-japona la fois interdépendantes et délicate**. Paris, 2010, p78.
[2] Patrick Habert, **une intégration régionale autour de la chine**. Futurible, 2006,P 91.
[3] ibid, P 100 .

و من بين الأسباب العامة للتكامل هي: انتشار مناطق التبادل الحر في العالم و خاصة في أمريكا الشمالية و أوروبا و الخوف من فقدان القدرة على اقتحام الأسواق مما جعل هذه الدول تسعى لتشجيع التبادل الحر مع دول من المنطقة الأسيوية.

- ضعف تحرير المبادلات التجارية في إطار المنظمة العالمية للتجارة بسبب العدد الكبير للدول المنظمة و التي لها رزنامات مختلفة.
- تداعيات الأزمة الاقتصادية الأسيوية و ما بينته من ضرورة تدعيم التعاون.
- اعتبار عامل المنافسة في المنطقة حافزا لتشجيع التبادل الحر خاصة تلك الموجودة بين الصين و اليابان من أجل قيادة المنطقة و اللذان يريدان استعمال مناطق التجارة الحرة بهدف تدعيم العلاقات مع الآسيان و الدول المصنعة حديثا.
- الاعتقاد بأن مناطق التبادل الحر في شرق آسيا تعتبر قنوات للتعاون الإقتصادي باعتبار أن هذه المناطق لا تجلب تحرير المبادلات التجارية فقط، بل أيضا تحرير انتقال الاستثمارات الأجنبية و المساعدات التقنية، و بهدف تحقيق التكامل الإقتصادي مما يلي:[1]

منطقة التجارة الحرة لدول تجمع جنوب شرق آسيا و المنشأة في عام 1992 من ست دول هي: اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، و التي انضمت إليها كل من فيتنام، ميانمار، كمبوديا، و لاوس في أواخر منتصف التسعينات. [2]

لقد تمثل الهدف الرئيسي من إنشاء منطقة التبادل الحر بين الآسيان في تطوير صناعات تنافسية بينها عن طريق تدعيم التجارة البينية كما يسعى أعضاؤها إلى الانتقال من خلالها إلى درجة أعلى من درجات التكامل إذ ركزوا في مؤتمرات القمة لسنتي 2002 و 2003 على إنشاء مجموعة اقتصادية أمنية اجتماعية و ثقافية و في المؤتمر التاسع لقمة الآسيان المنعقد في بالي باندونيسيا في أكتوبر 2003 قدم إعلان الآسيان الاتفاق الثاني حول مشروع تحقيق مجموعة الآسيان المتضمنة للجانب الأمني، الجانب الإقتصادي، و الجانب الاجتماعي و الثقافي حيث يتمثل الهدف

[1] Tamie Nakamura. **East Asia Regionalism from a legal perspective current features and a vision of future.** Kazushi shimizu "east Asian regional economic cooperation and FTA deepening of intra ASEAN economic cooperation and Expansion throughout East Asia, p7.
[2] Edited by tamio nakamura, op, cit, P13.

النهائي في الوصول إلى سوق مشتركة أين التدفق الحر للسلع و الخدمات و الاستثمارات و التقليص من نسبة الفقر في 2020.[1]

و برزت فكرة إنشاء مناطق حرة للتبادل في لقاء قمة الآسيان زائد ثلاثة في عام 1998 حيث اقترح القادة إنشاء مجموعة شرق آسيوية مهمتها تقديم اقتراحات للنهوض بالاقتصاديات المعنية بتحسين التعاون بين ثلاث عشر دولة (العشر الأعضاء في الآسيان زائد اليابان الصين و كوريا) و يعود الفضل في تقريرها لكوريا الجنوبية إلى اقتراحات في البداية إنشاء مجموعة أسيوية مستوحاة من النموذج الأوروبي. معلق الأمر بأكثر من مجرد منطقة للتبادل الحر، فهي الخاصة بالأسبان زائد واحد سطر اليابان رغبته في بناء هذه المجموعة على خمس أسس اقتصادية، سياسية، أمنية، اجتماعية و ثقافية.[2]

و سعت الصين من جهتها لإبرام اتفاقيات للتبادل الحر مع دول المنطقة، حيث بدأت بإنشاء منطقة التبادل الحر مع دول الآسيان عام 2003 بهدف إنهائها في 2004 و قد عرضت الصين عدة برامج مغرية على الآسيان و خاصة على أعضائها الجدد مثل التعاون الإقتصادي و تحرير التجارة "الحصاد المبكر" في المحاصيل الزراعية بالإضافة إلى ذلك اقترحت إنشاء منطقة التبادل الحر مع اليابان و كوريا" كما تنظم الصين ملتقيات في مدينة صغيرة في هينان و المسماة "نوواو".[3]

تعتبر الآسيان إحدى التكتلات الاقتصادية المهمة التي بنت استراتيجياتها على التوجه إلى الخارج بالإضافة إلى إيجاد روابط متينة بين الدول و ذلك من خلال تحرير تجارة الخدمات، و التعاون في الميدان النقدي و المالي، بالإضافة إلى إيجاد روابط أكثر متانة في مجال الاستثمار، و ذلك من خلال إنشاء منطقة استثمار حرة سنة 1998 تهدف إلى تنمية الاستثمارات الأجنبية و ذلك بإلغاء الحواجز في أجل أقصاه 2010، بالنسبة للمستثمرين من الرابطة، و بالنسبة لكافة المستثمرين في أجل أقصاه 2020 و ذلك بغية فتح القطاعات في وجه المستثمر الأجنبي، إلغاء الحماية تدريجيا و منع المعاملة الوطنية آنيا لكل المستثمرين مع تبسيط آليات و إجراءات الاستثمار و زيادة فرص وصولهم إلى قطاع الصناعات كما تم وضع مخطط للتعاون الصناعي لتشجيع التنمية الصناعية داخل منطقة و ذلك من خلال تقاسم الموارد و رأس المال، و بموجب المخطط يمكن لشركتين أو أكثر من الدول الأعضاء داخل المنطقة أن

[1] Kemi Rerelman, **l'agie orientale se rassemble pour prendre sa place le monde** . Futuribles. Paris, 2006, P166.
[2] ibid, P 168.
[3] Tamie nakamura « East Asia Regionalism from a legal perspective current features and a vision of future. » tazushi shimizu "east Asian regional economic cooperation and FTA deepening of intra ASEAN economic cooperation and Expansion throughout East Asia", Op, cit,p,12

تنجز فيما بينها برسوم جمركية أخرى، و الغاية منها تشجيع أنشطة التصنيع المشتركة التي تتيح وفرات الحجم و خفض تكاليف المدخلات، و يعتبر هذا حجز الزاوية في نجاح التنمية الإقليمية للآسيان، و قد نفذت استراتيجيات التنمية الصناعية من خلال تجارة إقليمية أكثر تحررا و ليس عن طريق الحماية. [1]

و بالإضافة إلى ذلك عمدت دول رابطة الآسيان على التفاوض على تحرير الخدمات البينية الإقليمية، و لقد مكنت الالتزامات التي تم اتخاذها في هذا الشأن من تحرير مقاولات الإنشاء و التعمير و الخدمات المالية، النقل الجوي، الاتصالات، بالإضافة إلى التوقيع على عدة اتفاقيات تشمل التعاون في مجال حقوق الملكية و إنشاء سوق للسندات الإقليمية و قد ساهم في توسيع نطاق السوق الإقليمية و تعزيز الوعي لبلدان الآسيان و زيادة جاذبية للاستثمار الدولي.[2]

الفرع الثاني: صعوبات التكامل الإقليمي الجنوب شرق أسيوي

يوجد في الواقع الكثير من الصعوبات التي تحد من مسار التكامل لآسيا الشرقية على الأقل في المدى القريب يتعلق بعضها بمميزات المنطقة في حد ذاتها أما البعض الآخر فيخص انفصال الاقتصاديات الجنوب شرق آسيوية عن الاقتصاديات الغربية .

1) العراقيل الداخلية للتكامل.

- عدم التجانس بين الدول من حيث المساحة، عدد السكان، المستويات الاقتصادية و حتى النظم السياسية.
- وجود الكثير من بؤر التوتر في المنطقة كمشاكل الحدود، التحالفات الإستراتيجية الهادفة إلى فرض أي هيمنة كانت صينية أم يابانية، ناهيك عن هاجس إمدادات الطاقة.
- عدم وجود رغبة حقيقية لدى حكومات دول المنطقة في الوصول إلى إطار مؤسساتي التكامل، لهذا كل ما تقوم به هذه الحكومات هو تشجيع التدفقات المالية و السلعية بين دولها فإذا كان مسار التكامل في شرق آسيا تطور في الأصل بدون مشروع سياسي فلأنه لا يخص المجال السياسي، إذ لم يكن الأمر في أي وقت يتعلق بمسألة إنشاء منظمة أو نظام للعلاقات يتطلب التخلي عن السيادة.[3]

[1] المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الأقتصادية، 2019 العدد 3، ص 161.

[2] المرجع نفسه، ص 164.

[3] Natasha Hamilton hart, **asi s new regionalism, gouvernnnet capacity and cooperationin the western pacific**. Review of international political economy,v10, n 02, 2003, p332.

2) صعوبات الانفصال عن الاقتصاديات الغربية:

لا يعتبر التكثيف في العلاقات الاقتصادية بين دول جنوب شرق آسيا مرادفا لاستقلالية المنطقة أو بالأحرى تمركزها حول نفسها، حيث تندمج دول المنطقة في قطاع الإنتاج و المبادلات الأمريكية لتصريف منتجاتها لأنها غير قادرة في الوقت الحالي على الأقل على امتصاص حصة كبيرة من الصادرات الموجهة للدول الغربية، الدليل على ذلك الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2007 حيث عجزت آسيا الشرقية على امتصاص ما تخلى عنه الغرب بسبب الأزمة، فكل الاقتصاديات الأسيوية ما عدا اليابان هو في أحسن الأحوال صاعدة بالإضافة إلى ذلك لا زالت دول كثيرة في منطقة شرق آسيا، بما فيها الصين تحتاج إلى القرب من حيث التكنولوجيا و رأس المال، مما يزيد من صعوبة انفصال اقتصاديات شرق آسيا عن الاقتصاديات الغربية، "إن الأداء التجاري للصين يعتمد بشكل كبير على الاستثمار و استراتجيات الاستعانة بمصادر خارجية لشركات أجنبية ساهمت بصورة كبيرة في زيادة سريعة في كل من الصادرات الصينية و الارتقاء بالمستوى التكنولوجي السريع على مدى السنوات العشر الماضية.[1]

و مما سبق فإن تصاعد الاقتصاد الصيني أثر على دول شرق آسيا و خاصة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) كالتالي:

- تكثيف العلاقات التجارية الصينية الثنائية مع دول المنطقة نتيجة تغير و تنوع هيكل صادرات هذه الدولة، حيث أصبحت إمبراطورية الوسط شريكا اقتصاديا رئيسيا لمعظم دول المنطقة.
- تدعيم شبكة من العلاقات الاقتصادية في شرق آسيا، إذ تحتمل الصين مكانة مركزية في سلسلة التوريد في المنطقة حيث أعادت دولها توجيه مبادلاتها التجارية باتجاه هذه الدولة، مما ساعد تركيز المبادلات البين إقليمية، لقد ارتفع وزن الصين في التجارة الخارجية لدول الآسيان، مما جعلها المنطلق الإقليمي للتصدير خارج المنطقة فالصين تعيد تصدير عدد من السلع تتحصل على مكوناتها من شركات شرق آسيوية التي تقوم بدورها بتصدير سلع وسيطة إليها (الصين) التي تقوم بتجميعها و إعادة تصديرها للإتحاد الأوروبي و الو.م.أ[2]

[1] Hiratsuka Daisuke, op, cit,P, 168.
[2] Sous la direction de patrice, Coster les enjeux du pacifique, paris, éditions : ellipses, 2009, P,185.

يمكن للصين أن تصبح مجمعا لسوق جنوب شرق آسيا، و الذي سيضاهي اقتصاديات أوروبا و دول القارة الأمريكية، كما ستكون الصين وسيطا و محورا أساسيا في القضايا الدبلوماسية الدولية ليس فقط في آسيا لكن في أرجاء العالم، و إن التأثير الصيني هو حاضر سلفا عن طريق التسعير، بدءا من الضغوط المناهضة للتضخيم على مستويات البيع بالتجزئة، إلى الضغوط التضخيمية على المواد الأولية و الخام، و كذلك عمليات التسويق و تستأثر الواردات الصينية على صعيد البيع بالتجزئة بهوامش ربع الشركات ما عدا الشركات الكبيرة، مجبرة الشركات الصغيرة التي تفتقد لمنظومة توريد معقدة على الخروج من السوق يتضح هذا الأمر الآن في خطوط إنتاج سيطر عليها الصين، حيث تضغط الشركات المتشابهة لوال مارت الشركات الصغيرة و الكبيرة المتخصصة، و في نفس الوقت يمثل الطلب المتزايد على المواد الخام ضغوطا على أسعارها ، نحت النحاس، و التيتنانيوم، النيكل و المطاط، و الحديد الخام و الفولاذ، و الفحم، و البترول.[1]

إن الشراكة الإستراتيجية بين الآسيان والصين قد تم تعزيزها بعمق، وتعد الشراكة الإستراتيجية بين الجانبين الأكثر نجاحا ونشاطا بين جميع شركاء المنظمة. ومن المتوقع أن تصبح أقوى في المستقبل.

[1] أوريد شين كار، **العصر الصيني، القوة الاقتصادية الفائقة في القرن 21**. ترجمة: سعيد الحسينية، مرجع سبق ذكره، ص 47.

الفصل الثالث

دراسة حالة [تأثير الاقتصاد الصيني على التجربة التنموية في ماليزيا]

الفصل الثالث : دراسة حالة (تأثير الاقتصاد الصيني على التجربة التنموية في ماليزيا)

تعد ماليزيا نموذجا للتنمية الشاملة ، بالنسبة لدول العالم الثالث وتمتاز بخصوصيتها وأهميتها، إذ نهضت في المجال الاقتصادي خلال الأربعة عقود الأخيرة، واستطاعت التوفيق بين اتجاهين الأول: الاندماج في اقتصاديات العولمة والآخر: الاحتفاظ بنهج الاقتصاد الوطني فتحول من بلد يعتمد على تصدير المواد الأولية البسيطة إلى اكبر الدول المصدرة للسلع والتقنية الصناعية في منطقة جنوب شرقي أسيا مشكلا علاقات ثنائية متميزة مع العملاق الصيني .

المبحث الأول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة لماليزيا

إن الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح يشكل عاملا قويا للانطلاق الاقتصادي لكنه بالمقابل قد يولد آثار سلبية على الاقتصاد الوطني إذا لم ينتج هذا الاقتصاد سياسة كلية محكمة، مبنية على رؤية و حسابات دقيقة للمنافع المتوقعة في مقابل المزايا المقدمة لهذه الاستثمارات، و لقد دلت التجارب على أن العديد من الاستثمارات الأجنبية المنجزة في جنوب شرق آسيا استطاعت تحقيق الآثار الإيجابية المرجوة منها و خاصة بين الصين و ماليزيا و في المقابل فإن تجربة الصين و تجارب بلدان جنوب شرق آسيا دليل واضح على ما يمكن أن يفعله IDE من قفزة نوعية في الصادرات و التقدم التكنولوجي و العلمي و الازدهار الإقتصادي بصفة عامة، إذ ما توفرت الرؤية الاقتصادية التي تضبط مسار الاستفادة منه و توجيهه. [1]

المطلب الأول: السياسة الماليزية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

منذ اعتماد ماليزيا السياسية الاقتصادية الجديدة في عام 1970، ركزت السياسة التصنيفية في السبعينات على الصناعات ذات التوجه التصديري، مع دور هام للقطاع العام، و التركيز على جذب مكثف للشركات الدولية للعمل في ماليزيا من خلال تحسين مناخ الاستثمار

الفرع الأول : تكيف السياسة الاقتصادية الماليزية مع الاستثمار الأجنبي

اتسمت المرحلة الأولى من الصناعات التصديرية الماليزية بأنها كثيفة العمالة و منقسمة إلى نوعين أولها الصناعات التي تعتمد على تصنيع خدمات محلية كالمطاط، القصدير، الأخشاب و تحويلها إلى منتجات صناعية قابلة للتصدير، و احتلت هذه الصناعات نسبة 22% من جملة الإنتاج الصناعي و صناعات لا تعتمد على الموارد المحلية و إنما على أجزاء مستوردة، و يسمح هذا النوع بتحقيق نجاح كبير في تحديث القوة العاملة الماليزية و تدريبها و نشر

[1] محمود عبد الفضيل، **العرب و التجربة الآسيوية: الدروس المستفادة**، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2000، ص 123.

أنشطة البحث و التطوير التقني، حيث أنه عند نهاية الثمانينات تشكلت الصادرات الكهربائية و المكونات الإلكترونية بالإضافة إلى صناعة النسيج و الملابس الجاهزة 63% من جملة الصادرات الصناعية في ماليزيا.[1]

في مرحلة الثمانينات ركزت ماليزيا على تطوير الصناعات الثقيلة بغرض زيادة المكونات المحلية في بنية الصناعات التصديرية (نلاحظ حرص السياسة الاقتصادية الماليزية في خططها الصناعية على رفع حصة "المكون المحلي للصادرات الصناعية مثلا بدءا من 1991 تم الاشتراط على المستثمر الأجنبي أن يعتمد على موارد محلية نسبة 30% حتى يمكنه التمتع بالمزايا الضريبية)، مع دور كبير للقطاع العام لتتحول إلى موجة جديدة من التصنيع الموجه للتصدير، بعد أزمة منتصف الثمانينات التي ضربت البلدان الآسيوية، بحزمة جديدة من المحفزات المالية على الخصوص أدت إلى جذب كبير للاستثمارات الأجنبية في مقدمتها الاستثمارات الصينية ما أدى إلى تنشيط كبير لقطاع الصادرات .[2]

ومن مميزات الصناعة الماليزية منهج العنقودية في التصنيع و الذي يقوم على إقامة علاقات ترابط عنقودية في ما بين الشركات المنتجة من ناحية و الوحدات التي تقوم بإمداده بالخدمات و السلع الوسيطة من ناحية أخرى، حيث يضم كل عنقود ثلاث مكونات رئيسية هي الأسواق، الشركات المنتجة و الموردون، كما أنه من مميزات التركيز على تنويع الصادرات، كما يلاحظ ذلك من خطة التصنيع للفترة 1996-2005 التي تركز على ثمانية فروع للصناعة التحويلية كأولوية (الصناعات الكهربائية و الإلكترونية، صناعة السيارات و السفن و معدات النقل، الصناعات الكيمائية و البتر وكيميائية و الأدوية، صناعة المنسوجات، الصناعات كثيفة الاعتماد على المواد الأولية المحيطة كالمطاط و الأخشاب، الصناعات المعدنية و التركيبية و السيراميك، الصناعات الغذائية و صناعة الآلات و المعدات)، والملاحظ أن هذه الفروع تغطي مختلف جوانب النشاط الصناعي (صناعات استهلاكية، وسيطة و رأسمالية) [3]

وفي إطار السياسة الاقتصادية الجديدة و ما بعدها، هدفت الحكومة الماليزية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، فشجعتها على الاستثمار في قطاعات الصناعات الموجهة إلى التصدير و صناعات التكنولوجيا الفائقة بقصد توفير فرص العمل للسكان الأصليين و تخفيف معدلات البطالة، وقد عملت الحكومة على تنظيم تدفقات الاستثمار الأجنبي من خلال مجموعة من الضوابط و هي:

---

[1] محمود عبد الفضيل، **العرب و التجربة الآسيوية: الدروس المستفادة** ، مرجع سبق ذكره، ص 123 .

[2] المرجع نفسه، ص 129.

[3] المرجع نفسه، ص 132.

- يقدم قانون المناطق الحرة الصادر عام 1981 إعفاءات ضريبة و جمركية للمواد الخام المستوردة و المعدات الرأسمالية.
- إعفاء الاستثمارات الأجنبية من شرط مشاركة الماليزيين في ملكية المشروعات إذا ما كانت هذه المشروعات موجهة نحو التصدير.
- تقدم الحكومة حوافز و إعفاءات ضريبة للشركات الماليزية التي تستثمر في الخارج، و تلك التي تنجح في الاستحواذ على شركات أجنبية.
- أصدرت الحكومة قانونا لجذب الاستثمار الأجنبي عام 1986، و الذي يسمح للأجانب بامتلاك 10% من أصول المشروعات الصناعية إذا كانت تصدر 5% من إنتاجها على الأقل، أو تشغل 650 عاملا محليا من الماليزيين بالأساس، أو تكون جملة استثمارها لا تقل عن 50 مليون رينغيت، و أصدرت الحكومة عام 2003 حزمة جديدة من حوافز الاستثمار في أنشطة التصنيع و الزراعة و السياحة و قطاعات أخرى ذات علاقة بالتصنيع، تركز هذه الحوافز على منح إعفاء مؤقت أو محدود أو كامل للضرائب.[1]

و ارتفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأقل نموا بشكل ملحوظ في الفترة 2006-2009 حيث وصلت إلى 26.6 مليار دولار أمريكي في عام 2010 مقارنة بـ 21 مليار دولار في عام 2005 و قد بلغت نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2010 بماليزيا 6.9%. و عرفت منحنى تصاعديا و خاصة بعدما قامت بنك الإصلاحات الضريبية و الحوافز المالية و شجعت على الاستثمار و استقطب الكثير من المستثمرين و خاصة الصين. [2]

الفرع الثاني : صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لماليزيا

قامت ماليزيا بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره وسيلة لتعزيز النمو الإقتصادي و من بين العوامل التي ساهمت في ارتفاع معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا الاستقرار السياسي، و البيئة الاقتصادية المواتية، التي خلقت مناخا جاذبا لرأس المال الأجنبي فقد سعى صناع السياسة في ماليزيا لخلق و الحفاظ على نمو الاستثمار و

[1] جابر عوض، **دور الدولة بين الاستمرارية و التغير في الخبرة الأسيوية**، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009، ص 292-293.

[2] مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة) ، التقرير الإقتصادي السنوي 2011، ص 71 .

تحقيق تقلباته و الحفاظ على المناخ الملائم لاستقطابه، و تعتبر إجراءات التحرير الإقتصادي التي باشرتها ماليزيا عاملا مهما في تفسير النمو الملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المستقطب.[1]

ظل الاستثمار الأجنبي المباشر مستقرا إلى غاية 1998 أين سجل انخفاضا ملحوظا بسبب الأزمة المالية الأسيوية، و لقد أدى قيام البنك المركزي الماليزي بتحرير القيود الرأسمالية على جميع فئات الأصول إلى تحسين صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعدها، و ارتفع باستمرار منذ ذلك الحين إلى غاية عام 2001، أين عرف انخفاض نتيجة تضافر عدة أسباب منها ركود التجارة العالمية، و الأزمة الناتجة عن المضاربة في الأسهم و السندات المستثمرة في قطاع الإنترنت و التي أطلق عليها فقاعة الدوت كوم، إذ كان لها انعكاس على جميع فئات الأصول بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر، فخلال هذه السنة كان الاستثمار الأجنبي المباشر، فخلال هذه السنة كان الاستثمار الأجنبي المباشر المتحقق إلى ماليزيا منحصرا في الاستثمارات ذات القيمة المضافة العالية في قطاع الخدمات إضافة إلى سبب آخر يتمثل في المنافسة المتزايدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة من قبل اقتصاديات الدول الناشئة و خاصة الصين و الهند.[2]

و عاودت تدفقات الاستثمار الأجنبي الارتفاع مرة أخرى قبل أن تتعرض لأكبر صدمة بانخفاضها الحاد في 2009 في ذروة الأزمة المالية العالمية حيث بلغ معدل الانخفاض 80% مقارنة بسنة 2008، و يمكن القول أن ماليزيا تضررت بسبب أزمة 2009 أكثر من تضررها نسبة أزمة 1998.[3] و يوضح الشكل التالي ذلك:

[1] كدريد محمود ألسامري، **الاستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 83.

[2] بومالة عبد الحميد، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر العدد 16- 2006، ص 171.

[3] المرجع نفسه ، ص 172

منحنى رقم 06 : صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا خلال الفترة 1995-2011.

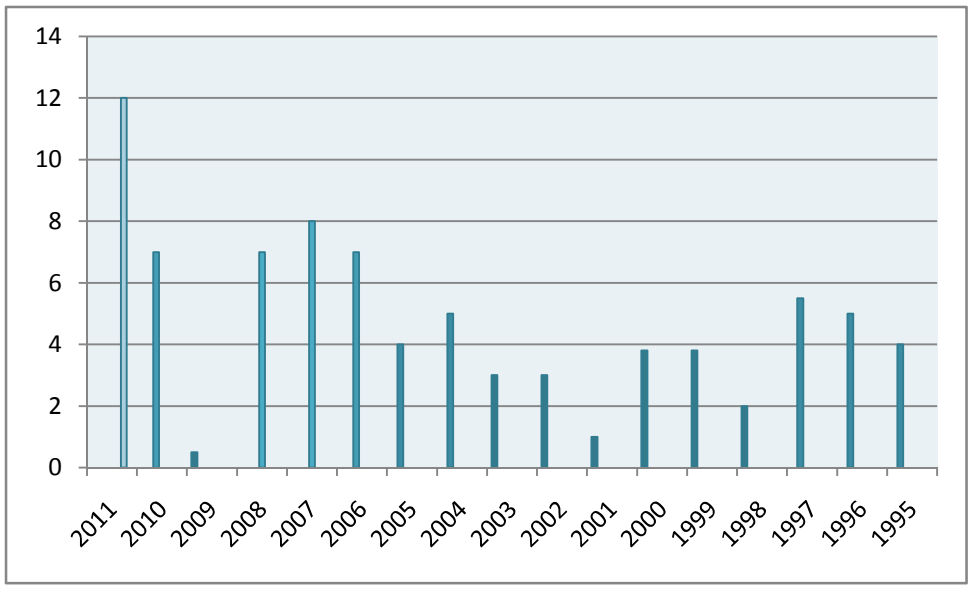

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: the world bank, global devlopement Einance (2004, 2007) http//data.bank,worldbank,org/data/viens/reports/tablever,aspx

المطلب الثاني : الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الصين و ماليزيا

الفرع الأول : الاستثمارات الصينية في ماليزيا

إن صلة الصين بجنوب شرق آسيا متوغلة منذ القدم، قبل سبعة قرون انطلق أسطول كبير بقيادة الأدميرال "**شينغ هو**" مبحرا في الهند، و في خلال الرحلة رسا أسطوله في ميناء "ملقا" (و هي ثالث أصغر أقاليم ماليزيا بعد بولاو و بيلانج و بيرليس و تقع في الجهة الجنوبية من شبه جزيرة ملايو، و قد غيرت هذه الزيارة مصير هذا المكان، و بينما كانت ملقا بحاجة إلى قوة لحماية نفسها من أعدائها، كانت الصين تسعى للعثور على قاعدة لتجارتها، و تحت هذه الحماية ازدهرت "ملقا" باعتبارها نقطة وصل على طريق الحرير القديم، و لم تكن تتاجر مع الصين فقط بل مع الشرق الأوسط و إفريقيا، و لكن بعد عدة عقود وصل هذا التحالف المفيد بين الطرفين من إلى نهايته، إذ أغلقت الصين أبوابها أمام العالم الخارجي.[1]

إن أزمة 1 MDB مشهورة جدا في ماليزيا و هو صندوق سيادي ماليزي أنشأه نجيب عبد الرزاق سنة 2009 بهدف تحويل كوالالمبور إلى مركز مالي، و لتعزيز الاقتصاد بمجموعة الاستثمارات الإستراتيجية، و لكن تورط الصندوق في 2015 في فضائح مالية كبيرة بعد أن عجز عن تسديد 11 مليار دولار، و بعدما كان الهدف منه هو

[1] روس تريبل القشماوي، **الإمبراطورية الصينية الجديدة**. ترجمة :محمد محمود، ط3، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2010، ص61.

تعزيز نمو ماليزيا أصبح أكبر فضيحة سياسية في تاريخ البلاد و تسبب في دين بلغ 10 مليار دولار مما أدى إلى تراجع العملة الماليزية، و بعد زيارة رئيس الوزراء الصيني لماليزيا سنة 2016، أعلن بأن الصين ستقوم بشراء MDB 1 و بدأ المستثمرون الصينيون السيطرة على مشاريع ماليزيا حيث قامت "سي جي أن" و هي شركة مملوكة للحكومة قامت بدفع 17 مليون رينغيت ماليزيا لشراء " إدار غلوبال إنرجي" للطاقة العائمة لمجموعة 1MDB، و تعتبر ثاني أكبر شركة في ماليزيا و منحت هذه الصفقة للاستثمار الصيني الدخول بقوة في مجال الطاقة، و أعلنت سكك الحديد الصينية، أنها ستستثمر أكثر من 8 مليار رينغيت لتأسيس مركزها الإقليمي في كوالالمبور كما أعلنت مجموعة "غوانفجي بابيو" أنها سوف تستثمر 8 مليار رينغيت في ميناء "باهانغ" و المنتزه الصناعي كما ستقوم الحكومة الصينية شراء سندات قيمتها 30 مليار رينغيت من الحكومة الماليزية" [1].

إن الاستثمارات الصينية لا تتدفق إلى العاصمة كوالالمبور فقط ففي "جوهربارو" أبعد ولاية في جنوب ماليزيا بدأ الصينيون البناء على نطاق واسع، فهم ينشئون مدنا جديدة لا تتعد إلى دقائق من سنغافورة، إذ هناك تدفق هائل للاستثمارات الصينية إلى ماليزيا في السكك الحديدية و الموانئ و البناء و الطاقة، و يهدف المشروع "اسكندر" للتطوير العقاري في مدينة "جوهاربارو" إلى الارتفاع بالمدينة إلى مصاف المدن العالمية، و استقطب هذا المشروع مستثمرين و تقوم إحدى شركات الصين ببناء مدينة تسمى "مدينة الفات" و لا تبعد سوى 2 كلم عن سنغافورة و تتألف من أربع جزر صناعية، و يبلغ إجمالي الاستثمارات فيه 40 مليار دولار [2]

كما أطلقت الصين مشروع "بندر ماليزيا" و هو نقطة وصل إقليمية، و تقضي ببناء أضخم مدينة تحت الأرض و قرى ثقافية، و كثير من مراكز التسوق، و يراد من المشروع أن يضع "جوهربارو" على طريق الحرير بتحويلها إلى مركز مالي عملاق بناطحات سحاب و مشاريع ثقافية و استهلاكية خيالية و قد بلغت قيمة هذا المشروع الضخم 160 مليار رينغيت، و من أجل ذلك أنشأت الصين شركة لإنتاج القطارات بالقرب من كوالالمبور بقيمة 100 مليون دولار، تنتج سنويا 100 قطار، كما استثمرت الصين في مدينة "كوانتان" المطلة على بحر الصين الجنوبي 4

[1] خدمة العصر ،التحدي الأكبر الذي يواجهه مهاتير أنور، "سيطرة الصين على مشاريع ماليزيا الكبرى"، تاريخ النشر : 2018/5/23، تاريخ التصفح 2019/05/08، الساعة: 14:00،عن الموقع الجغرافي :www.alar.ws/arlibees/hen .

[2] العربي ،"شبكة الصين لماليزيا تسعى إلى تعاون أكبر مع الصين صناعة السكك الحديد" ، تاريخ النشر :08:49 ،2019/01/04 ،تاريخ التصفح 2019/05/10، الساعة ،11:30، عن الموقع الجغرافي: www.arabic.china.org.com.

مليار دولار لإنشاء منطقتين صناعيتين على مساحة 6000 هكتار، مصانع إنتاج فولاذ و شركات خدمات لوجيستية في المنطقة الجنوبية المطلة على بحر الصين الجنوبي [1]

و إن مبادرة الحزام و الطريق الصينية ستواصل الإطلاع بدور كبير في تحفيز المشروعات الكبرى في عام 2018 بماليزيا، و قال مركز (سي أي أم بي) للأبحاث في تقرير أنه بفضل الدعم التمويلي للمبادرة كأداة تمكين استهدفت ماليزيا لأول مرة إقامة 4 مشاريع سكك حديدية ضخمة بالتزامن مع عام 2018 حصل إجمالي قيمتها إلى 164 مليار رينغيت (40.27 مليار دولار أمريكي) و إجمالي طولها إلى 1209 كلم، كما تتصف هذه المشاريع مشروع قطار فائق السرعة من كوالالمبور إلى سنغافورة يصل إجمالي قيمته ما بين 50 و 60 مليار رينغيت و خط سكة حديد بطول الساحل الشرقي بتكلفة 55 مليار رينغيت، و خط دائري بمبلغ 40 مليار رينغيت، و خط قطار كهربائي مزدوج المسار ما بين جيمس و جوهربارو بقيمة 8.9 مليار رينغيت"[2]

وتعد الصين أكبر مستثمر في سوق العقارات الماليزي بمعدل 47% من إجمالي الاستثمارات العقارية في السنوات الثلاث الماضية 2014-2017 و قد أظهر تقرير شركة cushmans wakefulat أن الشركات الصينية و بالخاص شركات التطوير العقاري استثمرت ما يعادل (2.6 مليار دولار في ماليزيا في الفترة 2014-2017، و اعتبرت الشركة أن الاستثمارات الصينية ركزت على مشاريع لتطوير الإقتصادي الماليزي و الذي بدوره سيحقق فوائد طويلة المدى للاقتصاد الماليزي و قد استحوذت شركة سكة الحديد الصينية china Railuay بالشراكة مع شركة "اسكندر واتر فرنت" على نسبة 60% من مشروع بندر ماليزيا العملاق بقيمة 2.3 مليار دولار، و تعد هذه الصفقة من أكبر الصفقات العقارية في تاريخ ماليزيا كما خطط أيضا للعديد من الشركات الصينية الضخمة إنشاء مراكز إدارة إقليمية في ماليزيا، فعلى سبيل المثال قامت شركة "هواوي" بفتح مركز إدارة لأعمالها الإقليمية في كوالالمبور في عام 2016 و قامت أيضا الشركة العملاقة "علي بابا غروب" بتوقيع اتفاقية مع رئيس الوزراء الماليزي لفتح لوجيستي في اسكندر ماليزيا و فتح مركز للتوزيع الإقليمي في كوالالمبور و قد صرح مدير شركة cushmans wakefulat أن الشركة الصينية تلعب دورا هاما في ترويج و تحقيق الرؤية الاقتصادية الماليزية، الدخل و تستمر هذه المشاريع في توفير القدرة على الاستمرار في الخطة المستقبلية لأنها تطور البنية التحتية الحيوية و

[1] العصر ،التقرير مقتبس من وثائقي للعزيزة بعنوان "صحوة التنين الصيني"، تاريخ النشر، 2018/06/23، تاريخ التصفح 2019/05/09 ، الساعة 11:00 عن الموقع الالكتروني :.http://alasr,ws/articles/view .

[2] مؤسسة العربي، "مبادرة الحزام و الطريق الصينية تواصل دفع المشاريع الكبرى في ماليزيا عام 2018"، تاريخ النشر :2017/12/21 ،تاريخ التصفح 2019/05/10 الساعة :11:00 ، عن الموقع الالكتروني : http//www.arabic,people.com.

تعزز الاستثمار و تستقطب أكبر عدد من الشركات الصينية و من المتوقع أن تستفيد القيم العقارية من جهود الحكومة لرفع الدخل و زيادة رأس المال في ماليزيا. [1]

الفرع الثاني: الاستثمارات الماليزية في الصين

تعتبر شركة مجموعة كوك (kouk group) الماليزية من أغنى الشركات في البلاد و تعمل هذه الشركة في الاستثمار في مجال تكرير السكر و كان يسيطر على نحو 10% من تجارة السكر في العالم، و بعد نجاحه في السكر و استثمار في الصين تحول بسرعة شديدة للعمل في نشاطات أخرى فأسس أضخم مطاحن في ماليزيا و قام بمجموعة من الاستثمارات داخل الصين و قام ببناء شركة السفن، و بناء الفنادق، مباني المكاتب التجارية و مراكز المؤتمرات و أسس مع شركاء آخرين داخل الصين بنوك و له عدة شركات مستثمرة في اندونيسيا و الصين خاصة.[2]

تتنوع نشاطاته و استثماراته في عدة مجالات منها زراعة قصب السكر، تكرير السكر مطاحن الغلال، علف الحيوانات، النفط، تمويل التعدين، الفنادق و إدارة الأملاك التجارة و النقل و يدير حاليا مجموعة فنادق الشانقريلا و فنادق الريزوتش (المنتجات السياحية في الصين، بالإضافة إلى مجموعة كبرى و مزارع بيرلس و كثيرا من الشركات الأخرى، كما ظهرت مجموعات كثيرة تستثمر في الصين مثل ليبو (lippo group) بالإضافة لمجموعات أخرى متعددة في مجموعة دول الآسيان، و هناك مجموعة لوسيان تان التي تملك شركات البيرة، التبغ و الصناعات المصرفية و هي شركة فيليبينية ماليزية، و الاستثمار في تطوير الأقمار الصناعية و المنازل و الشقق السكنية، أبراج المكاتب التجارية، المدن الصناعية، المجمعات التجارية، الأندية الريفية و ملاعب الغولف و سجلت مجموعة ليبو تجارات عديدة، و قدرتها على تحويل الأراضي البور إلى مدن آهلة بالسكان، دفع بالنشاط و الصورة و مكاتب تجارية و مراكز سوق عملاقة في الصين.[3]

---

[1] الاتحاد ،"الصين أكبر مستثمر في عقارات ماليزيا" . تاريخ النشر : 2017/08/11 ، تاريخ التصفح: 2019/05/07،الساعة: 15:00، عن الموقع الالكتروني : http://unia.realestate.com .

[2] مارك لام، حون غرا هام ، **الصين الآن** . ترجمة: نور الدائم بباكو عبد الله، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 432.

[3] المرجع نفسه، ص 433.

المبحث الثاني: العلاقات التجارية الصينية الماليزية

إن السياسة التجارية لماليزيا تعد مؤشرات إيجابية ترتبط بالنهج و الإستراتيجية الاقتصادية التي تبنتها الحكومة الماليزية منذ التسعينات و خاصة بعد الحرب الباردة و الإنجازات المحققة على صعيد تنويع مصادر الدخل، و التركيز على قطاع الصناعات غالبة التكنولوجيا، و تعزيز رؤى الانفتاح على الاقتصاد العالمي، إذ يعتبر القطاع التجاري هو ركيزة الاقتصاد الماليزي و قد انتعشت التجارة الخارجية لماليزيا خاصة بعد الانضمام إلى منظمة التجارة الحرة. و دخولها في مجمع الآسيان و تبادلها التجاري المستمر مع الصين.

المطلب الأول: التجارة الخارجية لماليزيا

الفرع الأول : التعريفة الجمركية و اتفاقية التعاون الإقتصادي بين الصين ماليزيا:

تعتبر التعريفة الجمركية الأداة الرئيسة لتنظيم السياسة التجارية في ماليزيا، رغم من انخفاض حصتها من إجمالي الإيرادات الضريبة إذ تناهز نسبتها 1.7% من إجمالي الإيرادات المتأتية من الضرائب، فيما ارتفعت معدلات التعريفة الجمركية من 5.6% على وارداتها من المواد الخام و المدخلات الموجهة لتصنيع السلع الموجهة للتصدير، أو لأغراض تصنيع الآلات و المعدات الغير متاحة في ماليزيا، و التي تستخدم في عمليات التصنيع المحلية فيما تتراوح رسوم التصدير ما بين 5% إلى 30%، حيث تطبقها على 217 خط نعرفه تتمثل بصفة رئيسية في مشتقات النفط الخام، و زيت النخيل، الخشب، وعلى صعيد السياسات الضريبية، و نعتبر ضريبة السلع و الخدمات كبديل عن ضريبة المبيعات 2015 لتبلغ نسبتها 6% فيما قدرت حصة ضريبة السلع و الخدمات كنسبة من إجمالي الإيرادات الضريبية ما يعادل 24% في عام 2015.[1]

وفي نوفمبر 2002 وقعت كل من الصين و الآسيان اتفاقية إطار تحت اسم اتفاقية التعاون الإقتصادي الشامل الصيني–الآسيان، من أجل التأسيس لمنطقة تجارة حرة أين يتم خفض تعريفة أكثر المنتجات إلى الصفر، في تبادلاتها مع دول الرابطة و هو ما جعلها توسع دائرة نشاطها التجاري مع الطرف الماليزي باعتبار ماليزيا عضوا في الآسيان و هذه التطورات كان لها أهمية كبرى، كما أن التطبيق الناجح و السليم لها يمكن أن يؤدي إلى وجود واحد من أكبر مناطق التجارة الحرة حول العالم حيث ستشكل السوق الثالثة بعد الإتحاد الأوروبي و نافتا في أمريكا الشمالية، بحجم تجارة إجمالية تقدر بـ 1.2 تريليون دولار.

[1] الأهرام، قراءة في تقرير مراجعة السياسة التجارية الماليزية 218، "إعداد إدارة السياسات التجارية و المنظمات الدولية، قطاع التجارة الخارجية" تاريخ النشر : 2018/07/07، تاريخ التصفح 2019/05/15، الساعة : 11:00، عن الموقع الالكتروني :http :www.wto.org/english/tratop .

الفرع الثاني : عضوية ماليزيا في منظمة التجارة العالمية و توسع التعاملات التجارية مع الصين

لقد قدمت ماليزيا العديد من الاقتراحات لمنظمة التجارة العالمية حتى أكتوبر 2012 فيما لا زالت العديد من الاقتراحات التي قدمتها ماليزيا معلقة، و خاصة تلك المتعلقة باقتراح الدعم المحلي الموجه لقطاع الزراعة، و أخرى ذات صلة بإجراءات التقييم الجمركي، فيما لم تشارك ماليزيا طيلة فترة المراجعة في أي قضايا لتسوية المنازعات، مع مشاركتها كطرف ثالث في أربع حالات فقط و هذا باعتبارها عضو فعالا في الآسيان إذ تعد من الدول ذات الاقتصاد المرتفع و الميزان التجاري الكبير في الآسيان و هي واحدة من أقوى دوله، كما تعد ماليزيا طرفا في اتفاقية تجارية مع كل استراليا، و الهند اليابان، و كوريا الجنوبية و الصين خاصة التي يعد الشريك المفضل لدول الآسيان، كما لديها اتفاقيات تجارية ثنائية إقليمية.[1].

و لقد بلغ حجم الصادرات الماليزية 195.7 مليار دولار سنة 2008م و تعد الصين من أهم شركاءها حيث بلغت نسبة الصادرات إلى الصين 8.8% من مختلف المنتجات الماليزية و خاصة في مجال الطاقة إذ تصدر مصادر الطاقة للصين كالبترول، و قد سيطر الصين على التجارة و عمليات المضاربة على الأراضي و تحصيل الضرائب الزراعية و نقل المنتجات من الداخل نحو الموانئ و عمليات الشحن، و خاصة بعد إنشاء منظمة التجارة الحرة للآسيان سنة 1992 لتنمية التجارة بين الدول الأعضاء حيث أزيلت التعريفات الجمركية بين مجموعة الجيل الأول من الأعضاء في 2007 و هذا ما ساعد الصين التي تعتبر الشريك الأول و المفضل لدول الآسيان.[2]

و الصين هي أكبر سوق الصادرات المنتجات الماليزية في 2011 و قد بلغت قيمة الصادرات للصين 1.3 مليار دولار، منها 128 مليون دولار للمقاطعات الصينية المسلمة، من أصل 2.1 مليار هو حجم واردات المنتجات الإسلامية للصين، و سجلت صادرات المنتجات الماليزية للصين ارتفاعا نسبته 28.3% مقارنة بعام 2010، في حين بلغ نمو السوق الإسلامي في الصين نحو 10%، كما تشكل حجم تجارة المنتجات بين الصين و ماليزيا 16% من حجم التبادل التجاري بين البلدين و تتوقع أن يرتفع إلى 100 مليار دولار و بزيادة قدرها 10 مليارات عن سنة 2010 لتصبح ماليزيا ثالث دولة آسيوية يبلغ هذا الحجم بعد اليابان و كوريا الجنوبية.[3]

[1] Sheldon w.simon,china the united states,and southeast Asia, london rowbelse 2008,p18.

[2] Malaysia May be devloped nation by 2018, says ministre http ://www.theedgemalaysia.com/political new/230848.

[3] محا ضير محمد ، **خطابات محا ضير محمد .** ترجمة : عمر الرفاعي ، دار الشروق ، 2007 ، ص 122 .

و حسب تقارير منظمة الإتحاد العالمي للأغذية الحلال و شركة صناعة الحلال الماليزية، فإن حجم تجارة منتجات وصل إلى 2.1 مليار دولار سنة 2010 منها 20 مليار دولار في السوق الصينية، و تعد الصين و مقاطعاتها المسلمة من الوجهات الرئيسة لتصدير المنتجات الحلال الماليزية..

و في عام 2013 كان إجمالي التجارة الخارجية لماليزيا 424 مليار دولار، 230.7 مليار دولار من الصادرات مما يجعل ماليزيا في الترتيب كأكبر مصدر مستقبلا ، و تعتبر الصين أكبر شريك تجاري لماليزيا منذ 2008 و لمدة خمس سنوات، كانت ماليزيا هي أكبر شريك تجاري ضمن آسيان، و بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين و ماليزيا في عام 2013 قيمة 106 مليار دولار، مما يجعل ماليزيا ثالث أكبر شريك تجاري في آسيا، بعد اليابان و كوريا الجنوبية و ثامن أكبر الشركاء التجاريين من حيث الحجم الإجمالي للتجارة في ماي 2014 و خلال زيارة رئيس الوزراء نجيب رزاق للصين، تعهدت الصين و ماليزيا على زيادة التجارة الثنائية إلى 160 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2017، و اتفقتا أيضا على رفع مستوى التعاون الإقتصادي و المالي، لاسيما في إنتاج الأغذية الحلال و معالجة المياه و إنشاء السكك الحديدية.[1]

منحنى رقم 07 : صادرات ماليزيا سنة 2014 بالنسبة المئوية (أكبر ستة دول)

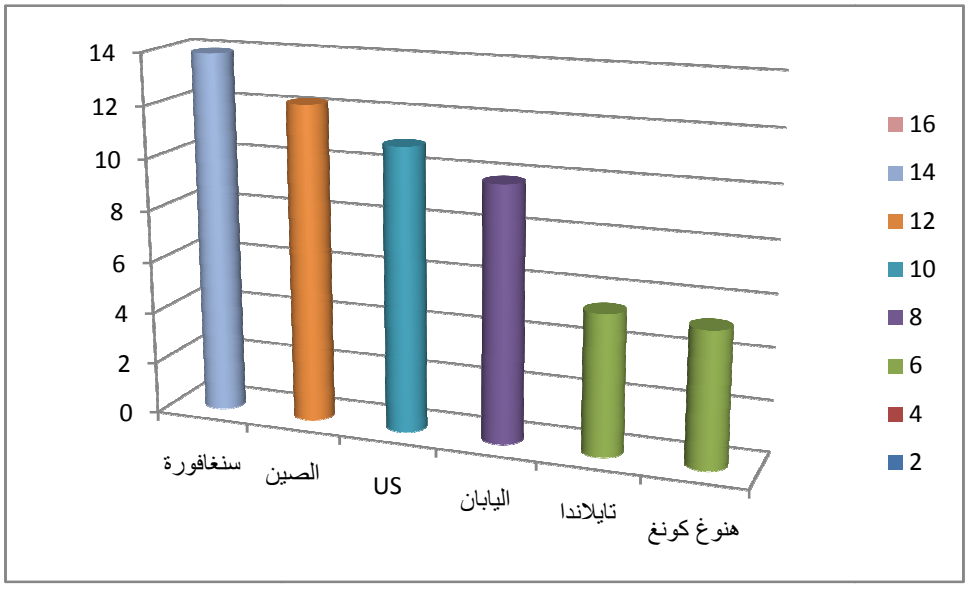

هونغ كونغ	تايلاندا	اليابان	US	الصين	سنغافورة
5.2	5.4	9.8	10.9	12.2	13.9

[1] inbusiness2014-06-01, conlent 17556223.htm 2018/03/18,15-05-2019/ 11:30. http://www.chinadaily.com

Archived copy. Archived from the original on adober 2014.

و تعتبر الصين الشريك التجاري الأكبر لماليزيا و مصدر الاستيراد الأكبر و ثاني أكبر هدف التصدير حسب الإحصاءات من الطرف الماليزي، فوصل حجم التجارة الماليزية الصينية لعام 2014 إلى 85.207 مليار رينغيت و ارتفع بنسبة 2.2% و تحتوي المنتجات الماليزية إلى نسبة التي تصدر إلى الصين على الأجهزة الكهربائية و الآلات و الوقود و المطاط، و احتل الصين المرتبة الثانية من حيث صادرات ماليزيا نسبة 12.2% بعد سنغافورة ب، 13.9% و دعت ماليزيا الشركات الصينية على المزيد من الاستثمار في قطاعات مثل صناعة المنتجات الحلال، و التكنولوجيا الحديثة و المنتجات القائمة على المعرفة و الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية و قد بلغت استثمارات الشركات الصينية في قطاع الصناعات التحويلية 4 مليار رينغيت سنة 2014.

و تقوم ماليزيا بمضاعفة صادراتها إلى الصين إلى 320 مليون رينغيت سنويا بحلول عام 2020 و جاء هذا عقب توقيع بروتوكول حول التصدير من ماليزيا للصين، و يمكن لماليزيا تصدير حوالي 12 ألف طن من المنتجات إلى الصين بقيمة 40 مليون رينغيت في فترة قدرت سنة كاملة مع إمكانية زيادة حجم التصدير إذا تطلب الأمر الزيادة من قبل المستثمرين رغبتهم في تصدير المنتج للصين.[1]

و قد دعم النمو الإقتصادي المستمر في الصين قطاعات التصدير في الدول الغنية بالسلع في جنوب شرق آسيا مثل اندونيسيا و تايلاند و ماليزيا، فماليزيا تعرف فترة نوعية في قيمة صادراتها بمعدل 21% و هذا لأنها من الدول التي لديها احتياطات هائلة من السلع الهامة مثل النفط و الغاز الطبيعي و زيت النخيل من الحصول على كميات هائلة من النقد عبر بيع هذه الموارد إلى الصين و قد بلغت صادرات زيت النخيل 71% و صادرات النفط الخام 53% و الغاز الطبيعي 26%.[2]

[1] العربي اليمن، "ماليزيا بمضاعف صادراتها"، تاريخ النشر : 2017/05/14 ، الساعة :10:36 ، تاريخ التصفح : 2019/05/14،الساعة : 14:33 www.alyamanalaraby.com .

[2] المرجع نفسه .

منحنى رقم 08 : التجارة الخارجية الماليزية في الفترة 1980-2006 (بالمليون رينغيت)

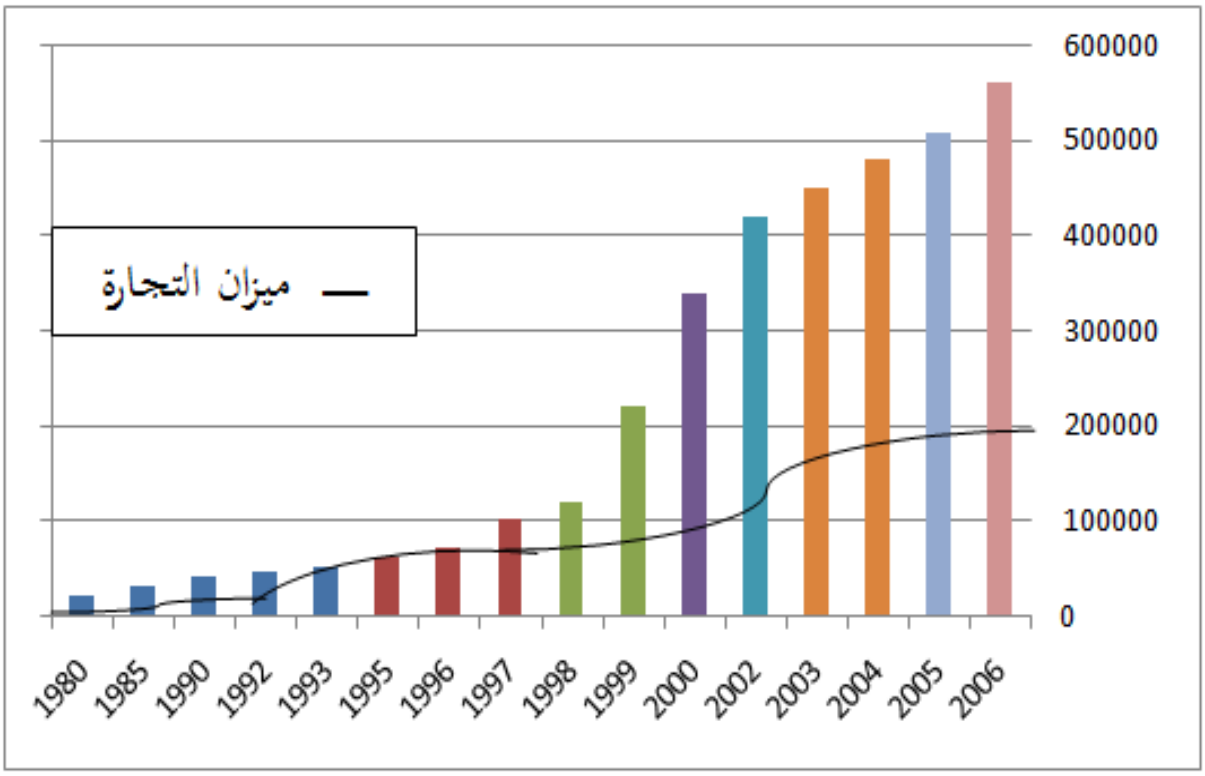

الصادرات

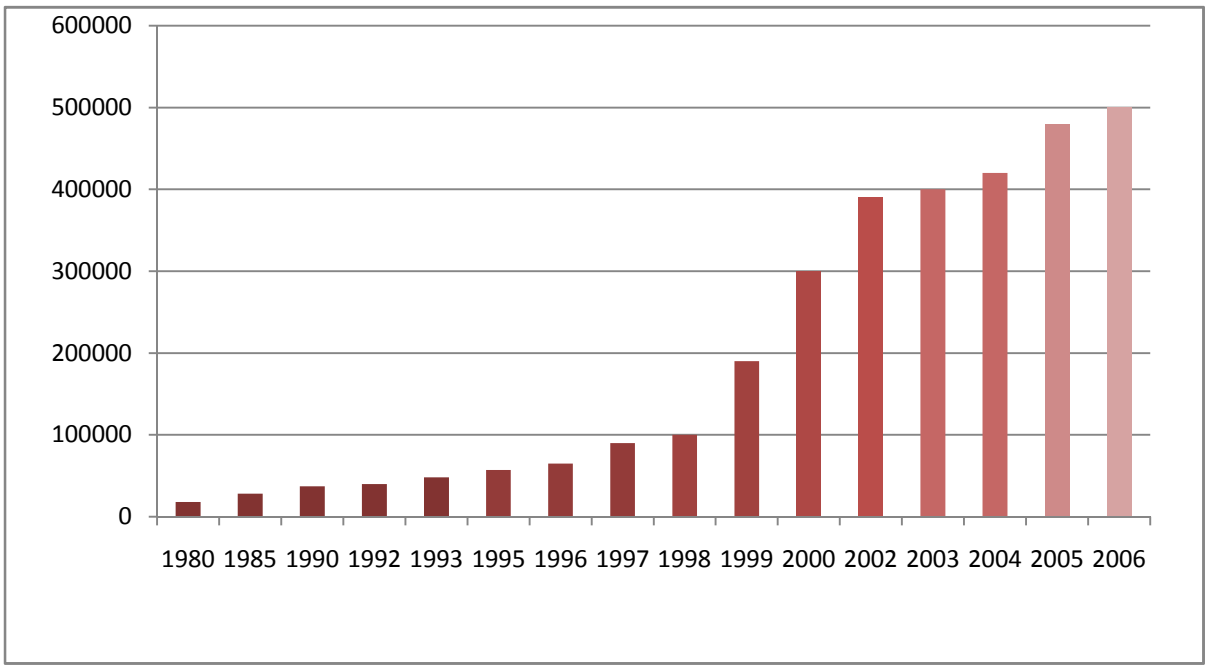

الواردات

المصدر: économie planning unit, Malaysia achiening the millenium development goals (Malaysia : UNDP) 2005.p15.

توضح بيانات الشكل الارتفاع الكبير في حجم الصادرات الماليزية في الفترة 1980-2006، و حققت ماليزيا فائضا كبيرا في ميزانها التجاري بلغت قيمته ما بين 50-100 مليون رينغيت سنويا، خاصة في الفترة من 1998-2006 و ذلك من خلال التعامل مع عدد من الدول الكبرى كاو.م.أ و الصين و اليابان و كانت حملة الصادرات الماليزية تتكون بالأساس من المواد الخام اللازمة لإنتاج الصناعي، و بفضل السياسات الخارجية التي اتبعتها ماليزيا استطاعت أن يخلق لها أسواق جديدة في عدد من الدول و لاسيما في دول الجنوب و جنوب شرق آسيا و الصين.[1]

الفرع الثالث : دور الشركات الصينية في تطوير التجارة الخارجية لماليزيا

تأتي العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة المقدمة من الشركات الصينية و التجارة الخارجية لتجاوز عمليات البيع و الشراء كما يتصور البعض، غير أن العلاقة تتمحور في زيادة الإنتاج و من ثم زيادة الصادرات و زيادة نصيب التجارة الخارجية في السوق العالمي أو إحلال الواردات لتقليل الاعتماد على العالم الخارجي وان كانت العلاقة تبقى طردية بينهما و تشارك التجارة الخارجية و الاستثمار الأجنبي في أن كليهما سعى إلى توفير الموارد من العملات الصعبة الأجنبية و الذي يصب بدوره في التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات بالإضافة إلى الميزات النسبية الأخرى فالاستثمار الأجنبي يهدف إلى الزيادة المطردة في الإنتاج و بالتالي زيادة التجارة سواء كانت الزيادة في صورة صادرات أو واردات.[2]

- الصادرات:

قامت ماليزيا بالإعفاء الضريبي على السلع و المواد المراد تصديرها و تبسيط الإجراءات و إزالة المعوقات الإدارية من أجل تنمية الصادرات لأن إهمال هذه القضية يؤدي إلى تفاقم العجز التجاري لذا جعلت ماليزيا من التصدير محور إستراتيجيتها السنوية في نهاية القرن العشرين، حيث أن زيادة الصادرات يرتبط بنمو الإنتاجية في الوقت الذي اعتمدت ماليزيا في مجال الصادرات على زيادة القدرة التنافسية للسلع من المواد الأولية ذات طابع تصنيعي كما عمدت على تحرير المبادلات التجارية للاندماج مع اقتصاد العولمة بخطى ثابتة من خلال تخفيض القيود على التجارة مع كافة دول المنطقة على رأسها الصين ، وإيجاد علاقة إيجابية بين كافة القطاعات الاقتصادية و الاستفادة من كافة

[1] جابر عوض، مرجع سبق ذكره، ص 172.

[2] إبراهيم الأخرس، **دور الشركات عابرة القارات و الصين**. دار ابتراك للطباعة و النشر و التوزيع، لقاهرة ،2011، ص 293.

الاتفاقيات التجارية، و تعريف المصدرين بالسلع المراد تصديرها و كمياتها و أسعارها و نسب الجودة الكلية، و تحرير القطاعات الرائدة في التصدير و توفير وسائل النقل بأنواعها في ظل توفر سبل الدعاية و الإعلان و مساعدة الشركات في تسويق منتجاتها، و لعبت الصادرات الماليزية دورا هاما في تطور التجارة الخارجية[1].

منحنى رقم 09 : أهم الدول المستوردة من ماليزيا سنة 2014

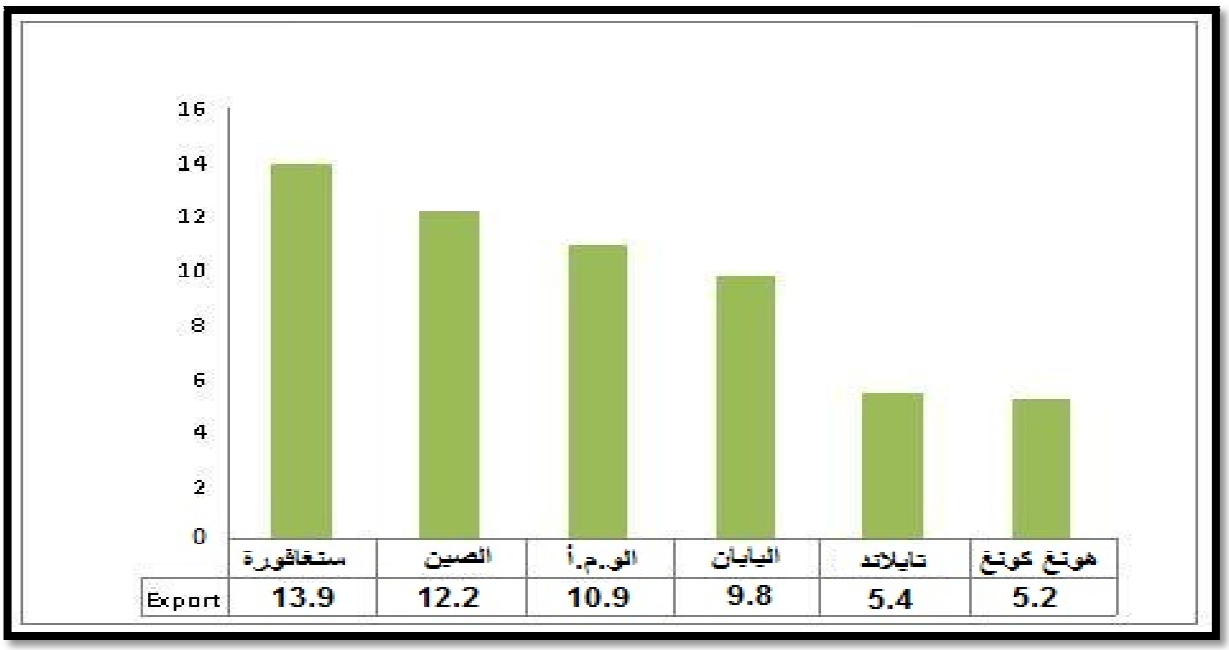

المصدر : économie planning unit, Malaysia achiening the millenium development goals (Malaysia : UNDP) 2005.p19.

– الواردات:

لقد عرفت تحررا في العلاقات التجارية مع الصين لأن ماليزيا تنتهج سياسة خلق بيئة صديقة للأعمال متبنية لشعار "الأبسط في ماليزيا" و تحرير القيود على استقدام الأجانب و تقصير مدة تحويل الأرض، و قد بلغت حجم الواردات الماليزية سنة 2007، ما يقارب 195.7 مليار دولار و هذا مع مختلف شركائها اليابان 9.1% و سنغافورة 14.6% و الصين 8.8%، و قد تطورت و زادت نسبة الواردات مع الصين سنة 2008 إذ بلغت النسبة 12.9% و تعد الصين شريكا مفضلا لماليزيا ففي عام 1999 بلغ حجم التبادل التجاري بينهما 25 مليار دولار.[2]

[1] إبراهيم الأخرس، مرجع سبق ذكره، ص 298.

[2] حسن بصري، و هدى ميت كيس، **ماليزيا من منظور عالمي**. برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة 2009، ص 114.

كما بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية لماليزيا من العالم حوالي 174.7 مليار دولار أمريكي عام 2010 و بلغت قيمة واردات من الصين حوالي 30 مليار دولار، و بذلك تحتل الصين مركزا مهما مع ماليزيا في حجم وارداتها، و تحتل ماليزيا المركز 25 من حيث ترتيب المستوردين على مستوى العالم في 2010، كما بلغ معدل النمو السنوي لقيمة الواردات 3% خلال الفترة (2006-2010) و تنوعت واردات ماليزيا من العالم، و أهم هذه الواردات زيوت نفط غير خام، زيوت نفط خام، صمامات ثنائية و ترانستوارات و أدوات مماثلة شبه موصلة للكهرباء آلات للمعالجة الذاتية للمعلومات و وحداتها و قارئات مغناطيسية أو بصرية و غير من المنتجات التي ستوردها من الصين، آلات المكتب معدات معالجة البيانات و تجهيزات الاتصال عن بعد الملابس و النسيج و الآلات الكهربائية و المصنوعات المتنوعة.[1]

جدول رقم 07 : أهم الدول المصدرة إلى ماليزيا 2011

الرقم	أهم الدول المصدرة	الأهمية النسبية (%)
1	اليابان	12.7
2	الصين	12.6
3	سنغافورة	11.4
4	و.م.أ	10.7
5	تايلاند	6.2
6	اندونيسيا	5.6
7	كوريا الجنوبية	5.4
8	ألمانيا	4.0
9	هونج كونج	2.4

Source : http://www.intracen.org , International Trade Centre, 12/04/2019 a 19:10 h .

[1] محا ضير محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 158 .

و استوردت ماليزيا من الصين ما قيمته 12.6% من إجمالي قيمة الواردات الماليزية و هو ما يعرف تطور حجم التجارة الخارجية بين الصين و ماليزيا الذي يعرف ارتفاعا ملحوظ و هذا منذ أن انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية و توقيع اتفاقية التبادل التجاري مع الآسيان.[1]

و استطاعت الصين أن تحتل المرتبة الأولى من حيث صادراتها لماليزيا سنة 2014 نسبة قدرت 13.96 لتصبح البلد المصدر الأول لماليزيا متفوقة بذلك على اليابان و سنغافورة و إنهاء سيطرة اليابان على التجارة مع دول الآسيان و هذا راجع إلى النمو السريع للاقتصاد الصيني و في العالم وسط نفوذه على دول جنوب شرق آسيا.و هذا في الرسم البياني التالي:

منحنى رقم 10 : أهم الدول المصدرة لماليزيا سنة 2014

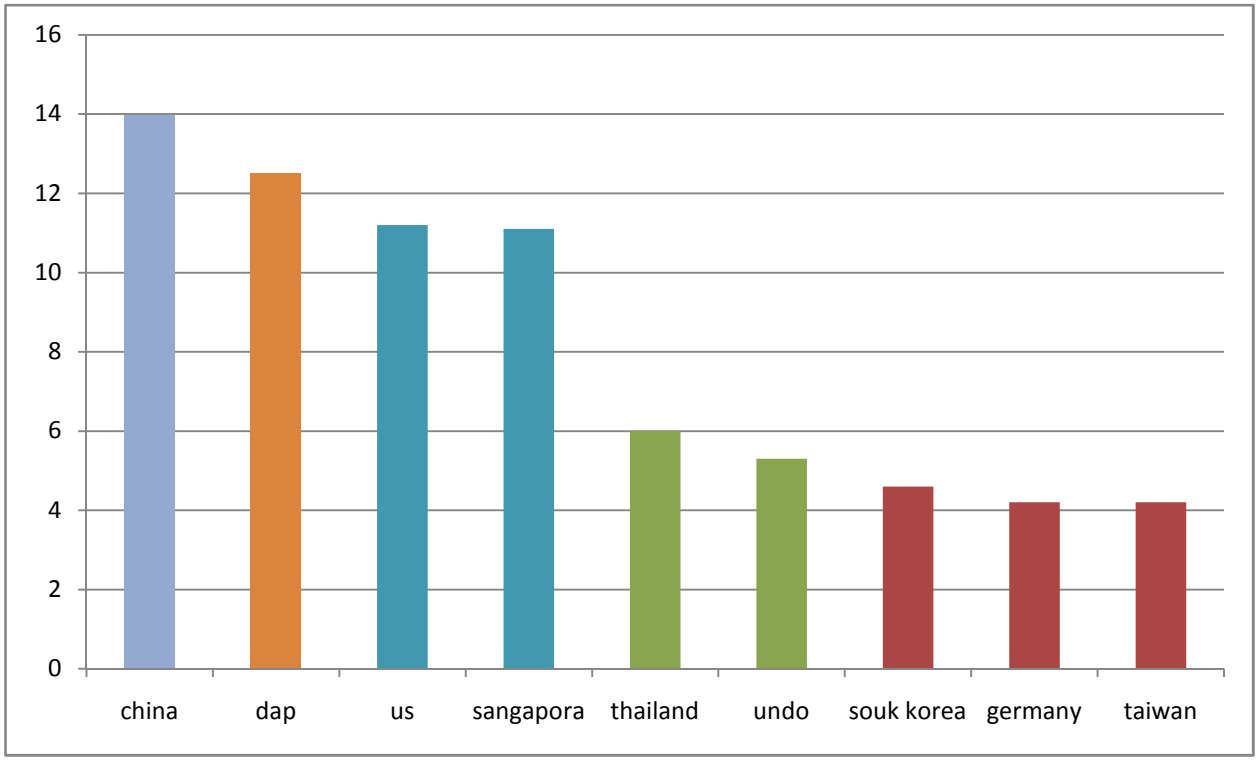

المصدر : أطلس هارفارد للتعقيد الإقتصادي، تاريخ النشر 2015/06/12، تاريخ التصفح 2019/04/19، الساعة 11:00، عن الموقع الالكتروني
http://atlas.cid.harvard.edu/explore/stack/?country=153&partner=undefined&product=undefined&productClass=SITC&startYear=1975&target=Product&year=2017

و الصين اليوم قد أصبحت مصنعا هائلا، تضاف منتجات مصنعة كل يوم إلى قائمة المنتجات التي تصدرها الصين إلى العالم بما فيه ماليزيا بالطبع، لم تصبح هذه المنتجات ذات جودة عالمية فقط و لكن أصبحت أيضا ذات

[1] 2014/06/01/ CONTENT 17556223 HTM. 15/05/2019 , 14 :00.
http://WWW.CHINADAILY.COM.CN.BUSINESS

أسعار تنافسية جدا، و بهذا ازداد حجم واردات ماليزيا من الصين عدة مرات و على فترات و خاصة بعد الحرب الباردة من سنة 1992 إلى الآن، و تعتقد ماليزيا أن الصين سوف تصبح طرفا تجاريا رئيسيا في المستقبل، و لا يمكن التنبؤ بالمنتجات التي ستزيد من حجم التجارة بين ماليزيا و الصين، و لكن حجم التجارة الممكن سوف يكون كبيرا و إن كلتا الدولتين يستفيد منه، و من المتوقع أن تنمو التجارة بين الصين و ماليزيا.[1]

المطلب الثاني:تطور الاقتصاد الماليزي

نجحت ماليزيا منذ سبعينات القرن العشرين في تحقيق جانب كبير من الأهداف التنموية المتضمنة في خططها الاقتصادية، بحيث استطاعت أن تحقق طفرة تنموية كبيرة فلم تكن ماليزيا سوى دولة زراعية تعتمد على إنتاج السلع الأولية و خاصة المطاط و زيت النخيل غير أنها ما لبثت من خلال سياستها التنموية أن تحولت إلى واحدة من الدول الصناعية التي تتمتع بالاستقرار السياسي و النمو الإقتصادي و أن تحتل مركزا مرموقا في الاقتصاد العالمي.[2]

الفرع الأول : مراحل الإصلاح و التطور في الاقتصاد الماليزي

اتخذت ماليزيا إجراءات ساعدت على نجاح تجربتها التنموية فقد رفضت أن تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشبع حاجيات السوق المحلية، كما أن الشركات الأجنبية التي يصل رأس مالها نحو 2 مليون دولار يسمح لها باستخدام خمسة أجانب فقط لتولي بعض الوظائف في الشركة و في أولى مراحل التنمية و التي بدأت في السبعينات اعتمدت على القطاع العام و توجهت نحو التصدير حيث بدا التركيز في عمليات التصنيع على صناعة المكونات الإلكترونية و التي كانت كثيفة العمالة مما ترتب عليه تخفيض معدلات البطالة و تحسن في توزيع الدخل و الثروة بين فئات المجتمع الماليزي و في المرحلة الثانية في سنوات الثمانيات نفذت خطة ثانية حيث تم التركيز على موجة جديدة من الصناعات التي تقوم بعملية إحلال محل الواردات [3] والصناعات الثقيلة في إطار ملكية القطاع العام أما المرحلة الثالثة الممتدة من منتصف الثمانينات إلى سنة 2000، و فيه نفذت ثلاث خطط

[1] World economic outlook, September 2017, http//www.inf.org/extermal datamapper/N6DPD@wee" international Nanetary eund,Retreved 2017/09/19 – 10/05/2019-09:00

[2] جابر عوض، مرجع سابق، ص 287 .

[3] محمد صادق إسماعيل ،**البحرية الماليزية و الصحوة الاقتصادية**. تاريخ التصفح 2019/05/17-20:00 ، عن الموقع الالكتروني : http://books.google.dz

تستهدف النمو الصناعي و التوجه التصديري و تحديث البنية الأساسية للاقتصاد موازاة مع زيادة التعاون الإقليمي في إطار مجموعة بلدان الآسيان و الدخول في علاقات اقتصادية مع الصين.[1]

و لقد اهتمت ماليزيا بتحقيق التنمية الشاملة لكل المظاهر الاقتصادية كما وازنت بين الأهداف الكمية و الأهداف النوعية، ففي مجال التنمية المادية اهتمت بتحقيق العدالة بين المناطق كما اهتمت بتنمية جميع النشاطات الاقتصادية دون تفضيل قطاع على آخر، و من جهة أخرى كان الآسيان هو محور النشاط التنموي و أداته في نفس الوقت و تم التأكيد على ضرورة التمسك بالقيم الأخلاقية و المساواة الاقتصادية مع العمل على توفير وسائل تحصيل العلم في مختلف المراحل، لتصبح الاقتصاد الماليزي أحد النمور الاقتصادية العالمية و من أهم الأسس التي أشار إليها رئيس الوزراء مهاتير محمد هي: [2]

- القضاء على المواد الذاتية و رفض الاقتراض الخارجي.
- الاهتمام بالقضاء على البطالة في المجتمع و توفير التعليم الجيد للمواطنين و لقد تم في البداية الاستغناء عن العمالة الأجنبية و الاكتفاء بالعمالة المحلية لخفض مستوى البطالة الذي كان مرتفعا و يبلغ 52% و لكن مع دخول الصناعات كثيفة العمالة تم الاستعانة بالعمالة الأجنبية، و قد حققت ماليزيا نجاحا كبيرا في مجال محاربة البطالة بعد أن تحولت من بلد مصدر للمواد الخام إلى دولة يعتمد اقتصادها على مجالات خدماتية و صناعية متعددة فمثلا خلال سنة 2007 ذكرت الإحصاءات أن معدل البطالة في ماليزيا قد انخفض إلى نحو 3% فقط بعد أن كان متوسط يناهز 10% خلال فترة الخمسينات و السبعينات.[3]

جدول رقم 08 : يبين حالة ماليزيا قبل و بعد التطور الإقتصادي

	قبل النهضة	عند ترك مهاتير محمد الحكم 2003	2015
متوسط الدخل	**350 دولار**	**200 دولار**	**16000 دولار**
نسبة من هم تحت خط الفقر	**%70**	**%0**	**%2**
نسبة البطالة	**%10**	**%4**	**%2.5**
نسبة الأمية	**%48**	**%10**	**%1**

المصدر : "Malaysia", www.worldatlas.com, Retrieved 1-5-2018,26/04/2019 a 14:00 h

[1] نفس المرجع السابق.

[2] مهاتير محمد ، **خطابات مهاتير محمد**، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[3] المرجع نفسه، ص 60.

منحنى رقم 11 : نسبة المنتجات الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي في عامي 1980-2003.

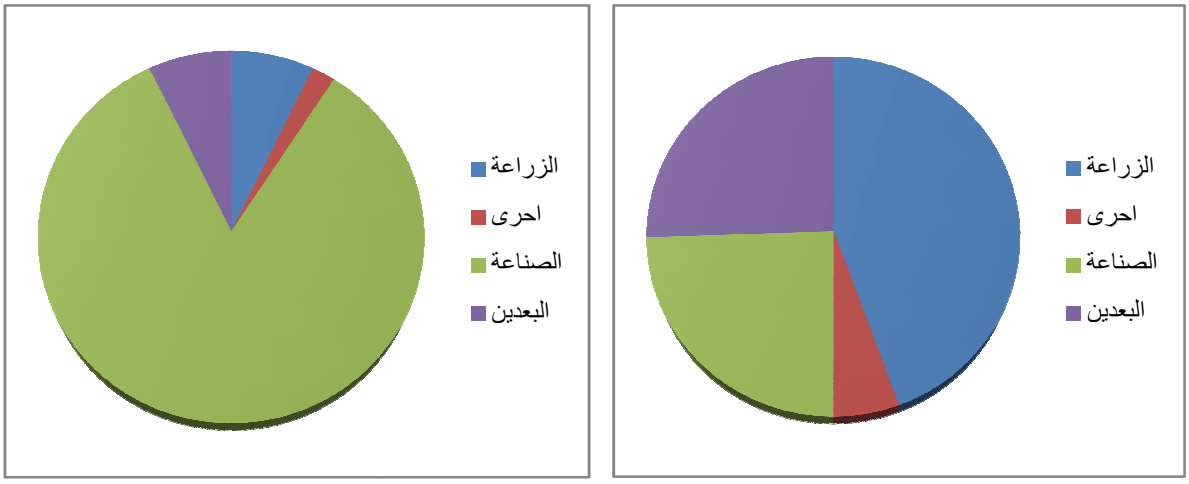

المصدر: économie planning unit, Malaysia achiening the millenium development goals (Malaysia : UNDP) 2005.p16.

يوضح الشكل البياني تحول الاقتصاد الماليزي إلى التصنيع بشكل أساسي و ذلك من خلال مقارنة الوضع في عامي 1980 و 2003 فقد زادت مشاركة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من 22% عام 1980 إلى 82% عام 2003 في الوقت الذي تراجع نصيب الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 40% عام 1980 إلى 8% فقط عام 2003 و قد أكدت الدراسات أن تحقيق رؤية 2020 التي تهدف ماليزيا إلى الوصول مصاف الدول المتقدمة، بنجاح إلى أن تحقق ماليزيا معدلات نمو سنوية تصل إلى 7% و ذلك حتى عام 2020.[1]

[1] جابر عوض، مرجع سبق ذكره ، ص 271.

الفرع الثاني : معدلات النمو في الاقتصاد الماليزي

شهد الاقتصاد الماليزي نمو مرتفعا وصلت إلى 8% في الفترة 1981-1990 و هي معدلات مرتفعة ثم انخفضت معدلات النمو في ماليزيا إلى 6% في الفترة 1988-1990 و ذلك بسبب الكساد الإقتصادي و انخفاض أسعار المواد الأولية التي كان الاقتصاد الماليزي يعتمد عليها، ثم عاد ليسترد نموه مرة أخرى في فترة 1992-1996 حيث وصلت معدلات النمو إلى 7.8% ثم انخفض إلى 6.7% عام 1998 نتيجة الأزمة المالية بنجاح استمرت معدلات النمو في الصعود حتى وصلت إلى 8.1% في الفترة 2007-2008 و تعتبر معدلات النمو المذكورة من أعلى معدلات النمو على مستوى العالم لاسيما إذا أخذنا في الاعتبار بقاء معدلات التضخيم.[1] و لعل أن معدلات النمو التي حققتها ماليزيا هي أكبر من انخفاض معدلات التضخيم.

و لقد نما الاقتصاد الماليزي بنسبة 4.1% سنويا في المتوسط ما بين عامي 2002-2013 و توقف هذا النمو سنة 2009 في ظل ذروة الأزمة المالية العالمية و يمكن تبرير العودة السريعة إلى النمو الإيجابي و التي حدثت عام 2010 جزئيا إلى اثنين من برامج التحفيز التي تبنتها الحكومة في نوفمبر 2008 و مارس 2009، و تحولت مبكرا.

جدول رقم 09 : متوسط معدلات النمو في ماليزيا في الفترة 1981-2008

السنة	*متوسط معدلات النمو*
1975-1981	%7.2
1976-1980	%8.2
1981-1985	%5.1
1987-1990	%6.7
1991-1995	%8.7
1996-2000	%4.8
2007-2008	%7.1

المصدر: معدلات النمو العالمية الصادرة عن البنك الدولي ،جوان 2009، تاريخ التصفح 2019/04/29، الساعة 11:30، عن الموقع الالكتروني :

https://www.albankaldawli.org/

[1] جابر عوض، مرجع سبق ذكره ، ص 262.

منحنى رقم 12 : نمو الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا 2002-2014 (%)

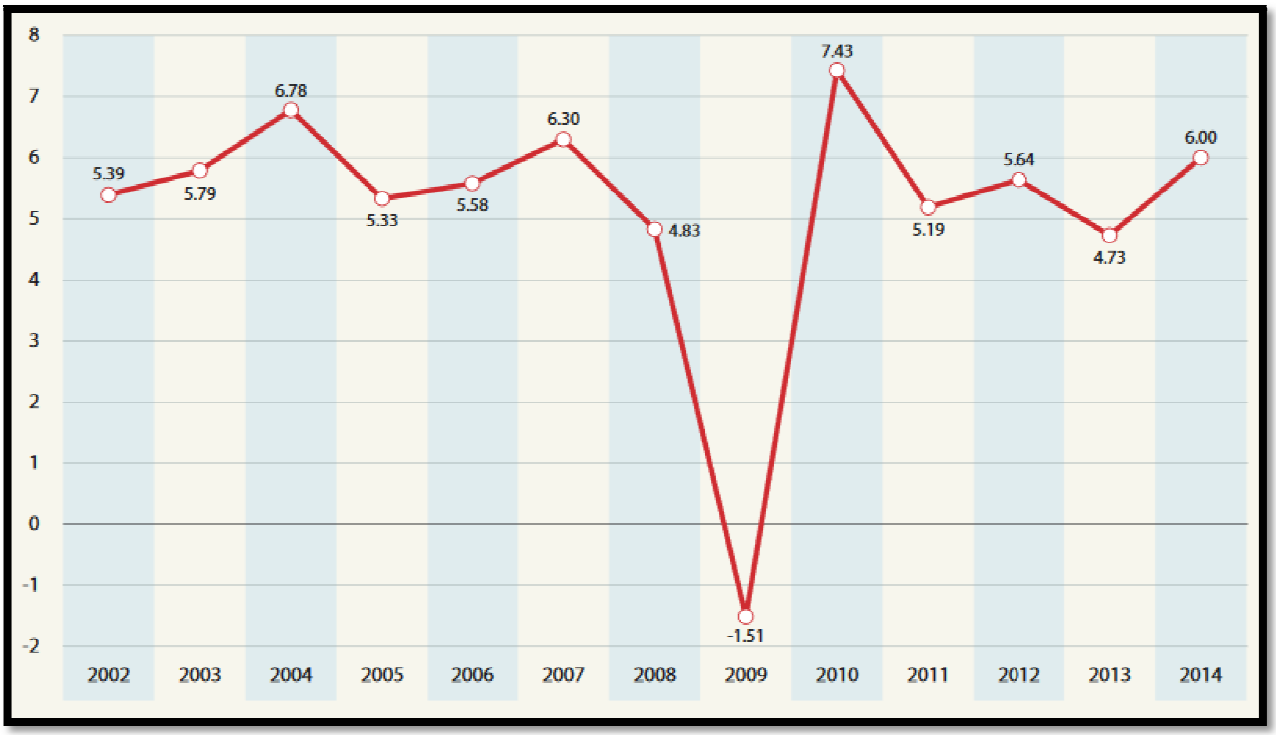

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي، جويلية 2015، تاريخ التصفح 2019/04/29، الساعة 12:30، عن الموقع الالكتروني :

https://www.albankaldawli.org/

منذ انطلاق عملية التصنع الموجهة للتصدير في 1971، تم تنقل الشركات المتعددة الجنسيات إلى ماليزيا، ما أدى إلى التوسع السريع في الصادرات المصنعة مما ساعد على تحويل البلاد إلى واحدة من أكبر المصدرين الرائدين في العالم في مجال السلع الكهربائية و الإلكترونية، ففي عام 2013 فقط استأثرت ماليزيا بنسبة 6.6% من الصادرات العالمية للدوائر المدمجة و المكونات الإلكترونية الأخرى.[1]

[1] محمد شريف، **أضواء على التجربة التنموية الماليزية**. مطبعة جامعة العلوم الإسلامية الماليزية ، ماليزيا، 2015، ص 40.

الخاتمة

تبنت الصين منذ سنة 1978 سياسة واقعية أرسى قواعدها الرئيس " دينغ شياو بينغ "، و التي حاول من خلالها الالتحاق بمصاف الدول الكبرى. فارتكزت فلسفة الصين البراغماتية على الحكمة القائلة بـ " التحسس للأحجار عند عبور النهر "، و اعتمدت على التدرج و عدم اختزال الوقت للوصول إلى النتائج السريعة .

وحققت الصين بموجب هذه السياسة الواقعية، جملة من المكاسب الداخلية أهمها ارتفاع نسب النمو الاقتصادي و تحسن المستوى المعيشي للصينيين. بالإضافة إلى مكاسب أخرى لا تقل أهمية كدخولها نادي القوى الفضائية و قدرتها على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية في غزو الفضاء .

كما كان للتجربة التنموية في الصين أبعاد إقليمية يمكن تلخيصها في :

- ارتفاع نصيب الصين من التجارة العالمية، حيث أصبحت القوة الاقتصادية الثانية في العالم، مرشحة أن تكون الأولى مع حلول عام 2025، جعل منها شريكا تجاريا مفضلا لدى دول الآسيان .
- الاعتماد على الخارج في مقدمتهم دول رابطة جنوب شرق أسيا من حيث الصادرات و استيراد التكنولوجيا، مما خلق لها مصالح اقتصادية و تجارية قوية مع هذه الدول .
- جعل انفتاح الصين و تصاعد قوتها الاقتصادية، دول جنوب شرق أسيا تلتف حول هذه الدولة لما تقدمه من فرص اقتصادية هامة، مما جعل من الانفتاح المالي الصيني انفتاحا أسيويا لكثرة التدفقات المالية القادمة من تايوان و ماليزيا و سنغافورة، و زاد دخول الصين دائرة التقسيم الدولي الجديد للعمل من أهمية هذه الدولة في شبكات الإنتاج الأسيوي، باعتبارها ورشة العالم، إذ تقوم الصين بعملية التصنيع، التجميع و المعالجة و تعيد تصدير هذه المنتجات إلى باقي العالم.

وعليه أصبحت الصين تحتل مكانة مركزية في سلسلة التوريد في المنطقة بعدما أعادت دول جنوب شرق أسيا توجيه مبادلاتها التجارية باتجاه الصين مما أسفر عن تركيز المبادلات البين إقليمية لدول الآسيان+1، فالصين تعيد تصدير منتجات تأتي مكوناتها من شركات دول جنوب شرق أسيا، و تصدر سلع وسيطة و مكونات إلى شركات متواجدة بالصين التي تقوم بتجميعها و إعادة تصديرها، و هذا يجعل من السلع المصنعة في الصين هي في الواقع سلع مصنعة أسيويا .

يعد جنوب شرق أسيا و الذي يعتبر مجالا حيويا للصين أكثر المناطق تأثرا بالتصاعد الصيني و تأثيرا عليه بحكم علاقة الجوار و كثرة القضايا الاقتصادية و التجارية و السياسية المطروحة بينهما كما ساعد التركيز في المبادلات في تدعيم المبادلات الثنائية أيضا، إذ أصبحت الصين شريكا اقتصاديا هاما لمعظم دول جنوب شرق أسيا، و هو ما تجسد في التجربة التنموية الماليزية التي جعلت من شراكتها للصين أحد أكبر عوامل

النجاح التجاري و الاقتصادي لها، بفتح أفاق تجارية و استثماراتية داخل ماليزيا و حتى في الوسط الصيني، جعلت ماليزيا تقفز في فترة وجيزة باقتصادها و هو ما جعل العالم يطلق عليها لقب " المعجزة الاقتصادية " .

في ختام دراستنا هذه فإننا نوصي الدول ذات الاقتصاد النامي أو الضعيف إلى انتهاج سياسة دول الآسيان بتطبيق سياسة الاعتماد المتبادل و الاستثمار في نجاح الدول الكبرى المجاورة بدل المضي في تبعية اقتصادية و تجارية كما وقعت فيه مختلف بلدان القارة الإفريقية، كما ندعو الباحثين إلى التعمق أكثر و البحث في كيفية تأثير اقتصاديات الدول الكبرى على الدول النامية بالشكل الايجابي الذي يحقق المنفعة المشتركة بما يخدم الطرفين .

الملاحق

الموقع الجغرافي لشرق أسيا

المصدر : مجلة رحالة، محمد علي، تاريخ النشر 2018/04/03، تاريخ التصفح 2019/05/10، الساعة 12:20، عن الموقع الالكتروني https://www.rhalaa.com/2018/04/malaysia-map.html

الموقع الجغرافي لدول رابطة جنوب شرق آسيا

المصدر : مجلة رحالة، محمد علي، تاريخ النشر 2018/04/03، تاريخ التصفح 2019/05/10، الساعة 12:20، عن الموقع الالكتروني https://www.rhalaa.com/2018/04/malaysia-map.html

الموقع الجغرافي لماليزيا

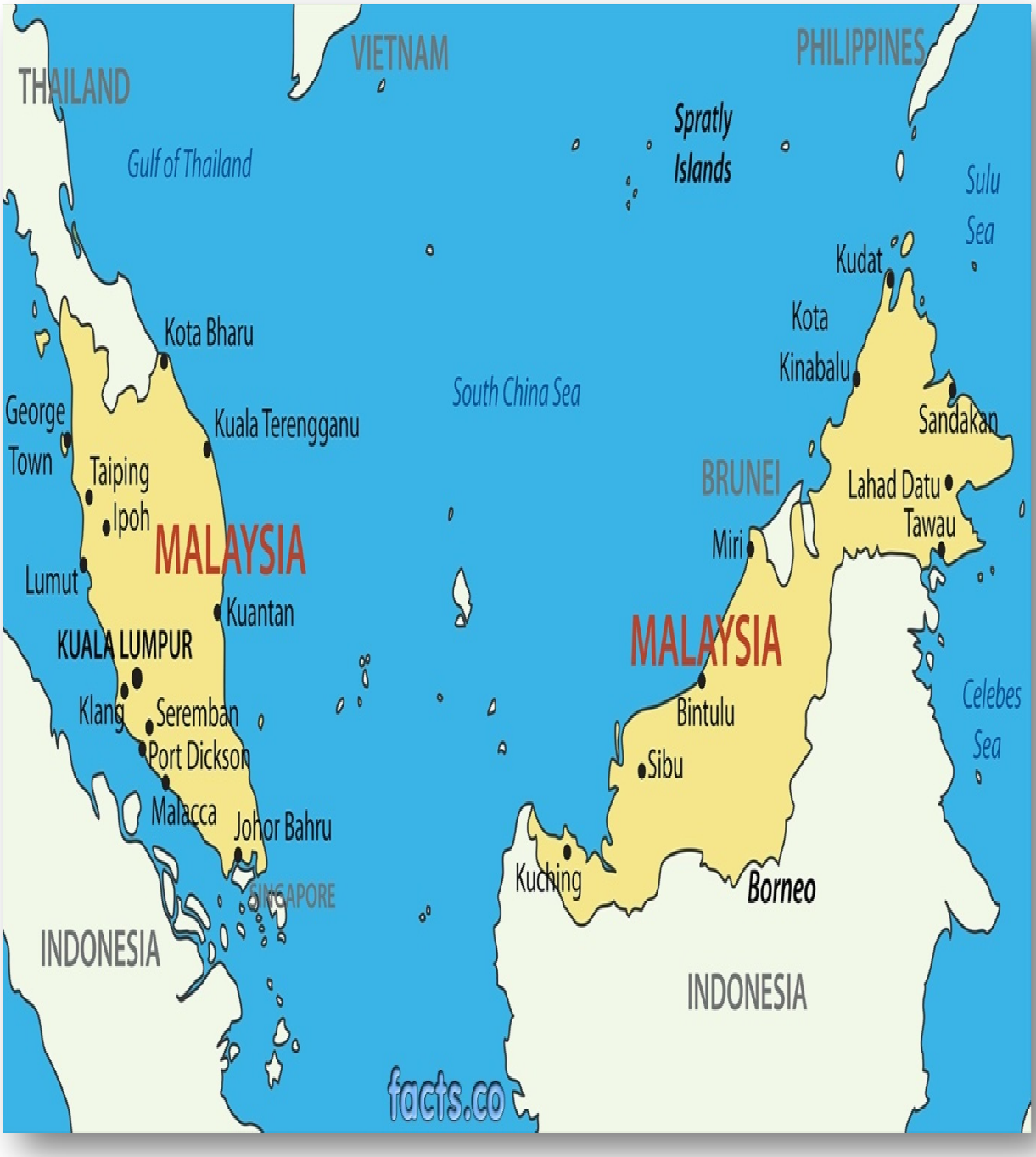

المصدر : مجلة رحالة، محمد علي، تاريخ النشر 2018/04/03، تاريخ التصفح 2019/05/10، الساعة 12:20، عن الموقع الالكتروني https://www.rhalaa.com/2018/04/malaysia-map.html

جدول يبين حجم التجارة الصينية مع دول الآسيان:

تجارة دول آسيان مع الصين (2004–2008) القيمة بمليون دولار أمريكي

البلدان	2004	2005	2006	2007	2008
بروني	243	234	174	201	0
كمبوديا	12	15	13	11	13
اندونيسيا	4605	6662	8344	8897	11637
لاوس	1	4	1	35	15
ماليزيا	8634	9465	11391	15443	18422
ميانمار	75	119	133	475	499
الفلبين	2653	4077	4628	5750	5467
سنغافورة	15321	19770	26472	28925	29082
تايلاند	7098	9083	10840	14873	15931
صادرات آسيان	41352	52258	65010	77945	85558
بروني	87	94	120	157	171
كمبوديا	337	430	516	653	933
اندونيسيا	4101	5843	6637	8616	15247
لاوس	89	185	23	43	131
ماليزيا	11353	14361	15543	18897	18646
ميانمار	351	286	397	564	671
الفلبين	2659	2973	3647	4001	4250
سنغافورة	16137	20527	27185	31908	31583
تايلاند	8183	11116	13578	16184	19936
فيتنام	4416	5322	7306	12148	15545
واردات آسيان	47714	61136	74951	93173	107114

المصدر: إحصائيات تجمع دول جنوب شرق آسيا لسنة 2009

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

01- أ.فانيت ريبيكا ، **الصين الصينية و سباق التكنولوجيا**. ترجمة: محمد فتحي علي، محمد جبريل،: مجموعة النيل العربية، مصر ،2010.

02- الأخرس إبراهيم ، **دور الشركات عابرة القارات في الصين**. ابتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2012.

03- جاك مارتن ، **حين تحكم الصين العالم**، ترجمة فاطمة نصر ، مكتب سطور للنشر، القاهرة ، 2016.

04- حسين فوزي حسن ، **الصين و اليابان و مقومات القطبية العالمية**. دار المنهل اللبناني، لبنان،2009.

05- حشيش عادل أحمد ، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2001-2002.

06- خضر عباس عطوان ، **مستقبل العلاقة الأمريكية** ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2004 .

07- ريموند ليم ،**خلق جماعة آسيوية مرتبطة بالعالم، كيف يمهد صعود الصين و الهند الطريق لتكامل آسيا**، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 34، العدد 2، يونيو 2006.

08- زايتس كونراد ، **الصين عودة قوية عالمية**. ترجمة : سامي شمعون، مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية ،2003.

09- سليم محمد السيد ، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر و العشرين**. الطبعة الثانية، مصر، دار الفجر الجديد للنشر و التوزيع، 2004.

10- الشمري هاشم ، الليني نادية ، **الاقتصاد المعرفي**. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ،2008.

11- شين كار أوديد ، **العصر الصيني الاقتصاد الصيني الناهض و تأثيره على الاقتصاد العالمي و توازن القوى**. تر: سعيد الحسنية، الدار العربية للعلوم بيروت ،2005.

12- صارم سمير ، **قراءة في أزمة النمور**. دار الفكر، دمشق،1998.

13- عبد الحي وليد سليم ، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010**. مركز البحوث الإستراتيجية،أبو ظبي ،2000.

14- عبد الفضيل محمود ، **العرب و التجربة الآسيوية**. مركز دراسات الوحدة الغربية، لبنان ،2000.

15- لام مارك ،**الصين الآن**. ترجمة نور الدائم بابكر عبد الله ، العبيكان للنشر، السعودية، 2012.

16- لوموان فرونسواز ، **الاقتصاد الصيني**. ترجمة صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق،2010.

17- محمد أحمد طه ، **التحولات العالمية و الصراعات الإقليمية في أسيا**. مركز الدراسات الأسيوية، جامعة القاهرة، 1999.

18- محمد عثمان سعد ، سامر نعمة، **التحولات الهيكلية في بنية الاقتصاد الصيني و أفاق تطوه المستقبلي**. دار وائل للطباعة و النشر، عمان، 2001.

19- مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، **توازن القوى في جنوب آسيا**، الإمارات العربية المتحدة،2001.

20- نعمة كاظم هاشم ، **سياسة الكتل في آسيا**. أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية، طرابلس، 1997.

21- وتنرز آلن و يوسف شهيد ، **الرقص مع العمالقة الصين و الهند و الاقتصاد العالمي**. ترجمة : أحمد رمو، وزارة الثقافة دمشق، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب،2012.

22- وي زانج وي ، **الإصلاح الاقتصادي في الصين ولادته السياسية**. مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة،1996.

الدوريات

01- المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الأقتصادية، العدد 3، 2019.

02- براكش لونغافي ،رفاق أم مناضون، " **الصلات التجارية بين الصين و اقتصاديات شرق آسيا الأخرى** " مجلة التمويل و التنمية، المجلد 37 العدد 2، 2000.

المذكرات و الأطروحات :

01- العزام عبد الله ناصر ، **السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية تجاه الصين، الدوافع و احتمالات المستقبل** ، مذكرة ماجستير، الجامعة الأردنية، 2006

02- عومار بلحربي ، **دور الصين في جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة**. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007.

المراجع باللغة الانجليزية

BOOKS:

1- Adams Gerard F. East Asia, **Globalization and the New Economy**, New York, Rockledge, 2006.

2- hart Natasha Hamilton, **asi s new regionalism, gouvernnnet capacity and cooperationin the western pacific**. Review of international political economy,v10, n 02, new york, 2003.

3- Huchet Jean François, « the émergence of capitalism in China: an historical perspective and its impact on e political system », **social research**, v 73, spring ,2006.

4- TakatonhiIto, Hakim Chin Hee**, the rise of china and structural changes korea and asia,** USA; Edward Elgar puplishing, Inc.

ARTICLE:

1- Nakamura Tamie. " **East Asia Regionalism from a legal perspective current features and a vision of future**", foreign affairs,vol 78, No 6, novembre-decembre 1999.

2- Kazushi shimizu " **east Asian regional economic cooperation and FTA deepening of intra ASEAN economic cooperation and Expansion throughout East Asia**", foreign affairs,vol 77, No 6, novembre-decembre 1998.

المراجع باللغة الفرنسية :

LIVRES:

1- Brahm Lauxence , **la chine après l'OMC**, (traduit par cadieux louise), Beijing, china international press, 2003.

2- Chancel Claude, pieleng Eric Charles, **Le monde chinois dans le nouvel espace mondial**, 2eme éditon, Paris, presses universitaires de France, 2008

3- choukroune Leila, **en chine, le droit de propriété entre le socialisme et le marche**. l état du monde 2009.

4- do menach Jean luc, Philippe Richer,**la chine 1949-1985**. Paris, imprimerie national, 1987.

5- du Rocher Sophie Boisseau, **asie du sud-est prise au piège**, Paris: édition Perrin, février 2009.

6- Habert Patrick, **une intégration régionale autour de la chine**. Futurible, 2006.

7- lai Jo Hong, **des relations carrées du sud-japona la fois interdépendantes et délicate**. Paris, 2010.

8- Pin Louis Jean, **L'ouverture économique de la chine (1978-1999)**, Paris, la documentation française, 1999.

9- Pomenach Jean lue, Philippe Richer, **la chine, 1949-1985**, paris, imprimerie nationale, 1987.

10- Raillon François, **La chine et l'ASEAN en 2020 : du rapprochement a la collision? futuribles la chine a l'horizon 2020**, Paris, 2006.

11- Rerelman Kemi, **l'agie orientale se rassemble pour prendre sa place le monde** . Futuribles. Paris, 2006.
12- Story Jonathan, **chine : un marche a conquérir**. Paris, pearon, 2004.

REVUES:

01-Fonquoire Elisabeth Brillet , « la chine et le GATT », **Défense national**, décembre 1993.

02-Kai He, **Rétrospective des relations Chine-ASEAN**, Beijing information, n 08 Février 1998.

03-stokes Bruce, **chine- OMC : pour une nouvelle coopération transatlantique**. Politique étrangère n3, 1997.

04-Will Martin, **L'adhésion à l'OMC et les réformes économiques en chine**. politique drangére n°2, 2004.

مواقع الانترنت:

01- صحيفة الشعب اليوم، "**الصين و الآسيان تصنفان رؤية لشراكة إستراتيجية تجاه عام 2030**". (2017-11-14 – 01:45) تاريخ التصفح (2019/04/24- 14:00) عن الموقع
http://arabic.people.com.cn/n3/2018/1115/c31660-9518713.html

02- الحقاني نوري عبد الرسول ، "**الصين بين المركزية السياسية واللبرالية الاقتصادية**". تاريخ النشر: 2016/02/12 ، تاريخ التصفح: 2019/02/23 عن الموقع :
https://www.google.com/search?q=C+http+%3A+www.iasj.net%2Fiasj%3Ffunc&aqs=chrome..69i57.1477j0j7&sourceid=chrome&ie=UTF-8

03- ، "**أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا**"، تاريخ النشر: 2013/12/13، تاريخ التصفح: 2019/03/31، على الساعة: 15سا00، عن الموقع :
https://www.google.com/search?q=%D8%A3%D8%AF%D9%88%D8B3%D9%8A%D8%A7&aqs=chrome..69i57.56117j0j7&sourceid=chrome&ie=UTF-8

04- بن عطا الله عائشة ، "**تقييم استراتجيات و نتائج التجربة الصينية في مجال إصلاح القطاع الصناعي**"، تاريخ التصفح: 01/04/2019، 15:00 ،عن الموقع:

http://cutt.us/M2BvO

05- الخراشي يربا ، **"أبعاد الحرب التجارية الأمريكية–الصينية"**، تاريخ النشر: 2018/04/04، تاريخ التصفح:19 أفريل 2019، على الساعة: 14:00 عن الموقع :
https://tinyurl.com/y3zvsvec

06- السيد علاء الدين ، "**رغم تراجع التجارة العالمية...الصين تتقدم بخطى ثابتة**". تاريخ النشر: 2016/04/26، تاريخ التصفح:19 أفريل 2019، على الساعة: 14:00 عن الموقع
https://www.sasapost.com/china-exports-rise

07- تايلار مارشال،"**تنافس أمريكي صيني على جنوب شرق آسيا**". تاريخ النشر 2014/01/17تاريخ التصفح 2019/04/16/ ، عن الموقع:

http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/186.htm

الفهرس

الفصل الأول: الصين دراسة اقتصادية 09

المبحث الأول: التوجه الليبرالي للاقتصاد الصيني 10

المطلب الأول: الإصلاح الاقتصادي في الصين 10

الفرع الأول : أسباب الإصلاح الاقتصادي. 11

الفرع الثاني : خصائص الإصلاح الاقتصادي 14

المطلب الثاني: برنامج الإصلاحات الأربعة الاقتصادية 14

الفرع الأول : الإصلاح الزراعي..... 15

الفرع الثاني : الإصلاحات الصناعية..... 16

الفرع الثالث : الإصلاح المالي..... 19

الفرع الرابع : الإصلاح التكنولوجي..... 20

المبحث الثاني: الصين و العاملات الاقتصادية (قوة الصين الاقتصادية)..... 21

المطلب الأول: انضمام الصين إلى التجارة العالمية 21

الفرع الأول : الصين و الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية 21

الفرع الثاني : عضوية الصين في المنظمة العالمية للتجارة..... 22

الفرع الثالث : نتائج انضمام الصين للمنظمة العالمية للتجارة 23

المطلب الثاني: تطور نصيب الصين من التجارة الدولية 27

الفرع الأول : الصين تدخل دائرة التقسيم الدولي الجديد للعمل..... 28

الفرع الثاني : الصادرات الصينية من السلع المصنعة 28

الفرع الثالث : الواردات الصينية من المواد الأولية و التكنولوجيا 30

المبحث الثالث: دور الاستثمار الأجنبي في تطور الاقتصاد الصيني 32

المطلب الأول: دور البيئة في جلب الاستثمار الأجنبي 32

الفرع الأول : دور السواحل في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر 33

الفرع الثاني : المناطق الاقتصادية 33

المطلب الثاني: إستراتيجية جلب الاستثمار الأجنبي المباشر..... 35

الفرع الأول : الإطار التشريعي للاستثمار الأجنبي في الصين 35

الفرع الثاني : الحوافز المالية و الضريبية 35

الفرع الثالث : حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين 36

الفصل الثاني: التعاون الاقتصادي بين الصين و دول الآسيان: دراسة تحليلية..... 41

المبحث الأول: العلاقات الاقتصادية الصينية مع دول جنوب شرق أسيا: المجالات و المخاطر..... 41

المطلب الأول: مجالات التعاون الاقتصادي بين الصين و دول الآسيان..... 41

الفرع الأول : استثمارات الأجنبية المباشرة بين الآسيان و الصين..... 41

الفرع الثاني : التجارة الخارجية الصينية مع دول جنوب شرق آسيا..... 43

الفرع الثالث : دور الجالية الصينية في دعم التعاون الصيني _ الجنوب شرق آسيوي..... 48

المطلب الثاني: المخاطر الاقتصادية لتصاعد القوة الاقتصادية الصينية على دول جنوب شرق أسيا..... 50

الفرع الأول : التنافس الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا مع الصين..... 50

الفرع الثاني : التنافس الصيني_الجنوب شرق أسيوي على الاستثمار الأجنبي..... 55

الفرع الثالث : الخطر السياسي الصيني على جنوب شرق آسيا..... 56

المبحث الثاني: التكامل الاقتصادي في جنوب شرق آسيا..... 58

المطلب الأول: دور الصين و القوى الإقليمية و الدولية في مسار التكامل..... 58

الفرع الأول : الدور القاعدي للصين..... 59

الفرع الثاني : أدوار قوى اقتصادية إقليمية و دولية منافسة للصين (اليابان، الهند، الو.م.أ)..... 62

المطلب الثاني: محددات التكامل الإقليمي بين دول جنوب شرق آسيا..... 63

الفرع الأول : مسار التكامل الإقليمي الجنوب شرق أسيوي..... 63

الفرع الثاني : صعوبات التكامل الإقليمي الجنوب شرق أسيوي..... 66

الفصل الثالث : دراسة حالة (تأثير الاقتصاد الصيني على التجربة التنموية في ماليزيا) 70

المبحث الأول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة لماليزيا..... 70

المطلب الأول: السياسة الماليزية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة..... 70

الفرع الأول : تكيف السياسة الاقتصادية الماليزية مع الاستثمار الأجنبي..... 70

الفرع الثاني : صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا..... 72

المطلب الثاني : الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الصين و ماليزيا..... 74

الفرع الأول : الاستثمارات الصينية في ماليزيا..... 74

الفرع الثاني: الاستثمارات الماليزية في الصين..... 77

المبحث الثاني: العلاقات التجارية الصينية الماليزية..... 78

المطلب الأول: التجارة الخارجية لماليزيا..... 78

الفرع الأول : التعريفة الجمركية و اتفاقية التعاون الإقتصادي بين الصين ماليزيا..... 78

الفرع الثاني : عضوية ماليزيا في منظمة التجارة العالمية و توسع التعاملات التجارية مع الصين..... 79

الفرع الثالث : دور الشركات الصينية في تطوير التجارة الخارجية لماليزيا..... 83

المطلب الثاني:تطور الاقتصاد الماليزي..... 87

الفرع الأول : مراحل الإصلاح و التطور في الاقتصاد الماليزي..... 87

الفرع الثاني : معدلات النمو في الاقتصاد الماليزي..... 90

الخاتمة : 92

الملاحق : 95

قائمة المراجع : 100

فهرس المحتويات : 107

فهرس الجداول : 112

فهرس المنحنيات : 113

فهرس الجداول :

جدول رقم 01 : تطور حصة الصادرات التقنية في الصين..... 30

جدول رقم 02 : صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الصين و نسبتها من التدفقات العالمية الفترة من 1997-2003..... 37

جدول رقم 03 : حجم الاستثمارات الصينية في جنوب شرق آسيا..... 43

جدول رقم 04 : الجالية الصينية في جنوب شرق آسيا..... 48

جدول رقم 05 : نتائج الدراسة التي تصنف التنافسية النسبية لاقتصاديات الصين و آسيان..... 51

جدول رقم 06 : زيادة حجم الاستثمار في الشركات الصينية الناشئة..... 56

جدول رقم 07 : أهم الدول المصدرة إلى ماليزيا 2011..... 85

جدول رقم 08 : حالة ماليزيا قبل و بعد التطور الإقتصادي..... 88

جدول رقم 09 : متوسط معدلات النمو في ماليزيا في الفترة 1981-2008..... 90

فهرس المنحنيات البيانية :

منحنى رقم 01 : الصين – معدل نمو الصادرات الصينية بين سنتي 2002 و 2012..... 29

منحنى رقم 02 : حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين (1979-2018) (بالمليار دولار)..... 38

منحنى رقم 03 : الميزان التجاري للصين مع دول جنوب شرق آسيا..... 45

منحنى رقم 04 : النسبة المئوية للقروض الرديئة إلى جملة قروض القطاع المصرفي في بلدان آسيا (1998)..... 54

منحنى رقم 05 : نموذج الإوز الطائر..... 60

منحنى رقم 06 : صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا خلال الفترة 1995-2011..... 74

منحنى رقم 07 : صادرات ماليزيا سنة 2014 بالنسبة المئوية (أكبر ستة دول)..... 80

منحنى رقم 08 : التجارة الخارجية الماليزية في الفترة 1980-2006 (بالمليون رينغيت)..... 82

منحنى رقم 09 : أهم الدول المستوردة من ماليزيا سنة 2014..... 84

منحنى رقم 10 : أهم الدول المصدرة لماليزيا سنة 2014..... 86

منحنى رقم 11 : نسبة المنتجات الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي في عامي 1980-2003..... 89

منحنى رقم 12 : نمو الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا 2002-2014 (%)..... 91